الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون-تيارت-

كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم المالية والمحاسبة

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير
شعبة: محاسبة وجباية
تخصص: محاسبة وجباية معمقة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطالب:
عابدي محمد

تحت عنوان:

سياسات تمويل العجز الموازني في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2023

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

د. بوجحيش خالدية	**(أستاذ محاضر قسم "أ" -جامعة ابن خلدون تيارت)**	**رئيســا**
د. ضالع دليلة	**(أستاذ محاضر قسم "أ"-جامعة ابن خلدون تيارت)**	**مشرفا ومقررا**
د. لعريفي عودة	**(أستاذ محاضر قسم "ب"-جامعة ابن خلدون تيارت)**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2025/2024

إهداء وعرفان

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون، لم يكن الحلم قريباً ولا الطريق كان هينا لكني فعلتها اليوم وها أنا ذا أعرض بحثي، كما أهدي فرحة تخرجي إلى من كانوا مواساتي في هذه الرحلة على رأسهم الوالدين الكريمين ولكل عائلة "عابدي" وإلى جميع اصدقائي أصحاب الرحلة الطويلة رفاقي في التعب والسهر وخاصة دفعة الماستر 2025

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وهبنا الصبر وحسن التدبير
ونشكر الله سبحانه الذي وفقنا إلى إتمام هذا العمل المتواضع،
نتقدم بالشكر الجزيل وفائق الاحترام والتقدير إلى الأستاذة الدكتورة المشرفة "ضالع دليلة" على النصائح التي أسدتها، والتوجيهات التي قدمتها لي طوال مدة البحث.
كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل
كما نشكر أعضاء لجنة المناقشة.

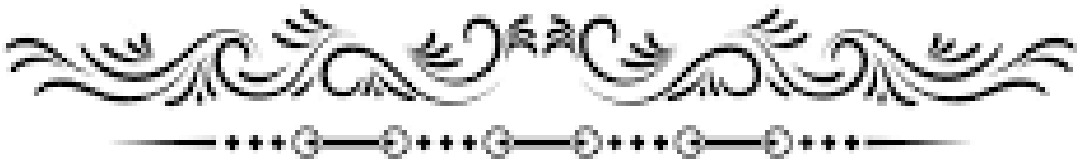

فهرس المحتويات

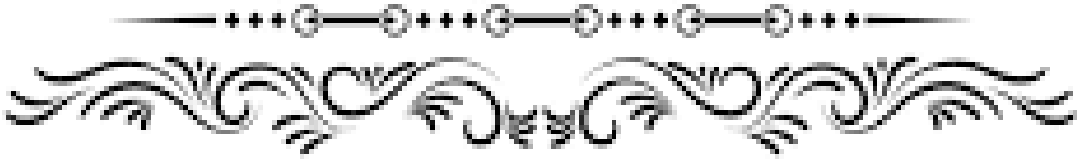

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الاختصرات

مقدمة:.....أ-ج

الفصل الأول : الاطار المفاهمي للعجز الموازني و طرق تمويله 6

تمهيد:..... 7

المبحث الأول: مفاهيم حول العجز الموازني .....

المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة.....8

المطلب الثاني: مفهوم العجز الموازني..... 17

المبحث الثاني: أسباب عجز الميزانية و أثره على الاقتصاد 14

المطلب الأول: أسباب العجز الموازني **14**

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية لعجز الموازنة العامة **17**

المبحث الثالث: أليات علاج العجز الموازني 18

المطلب الأول: ترشيد النفقات العامة في اطار الموازنة العامة **18**

المطلب الثاني: صناديق الثروة السيادية Sovereign Wealth Funds:..... **24**

المطلب الثالث: الاصدار النقدي و الاقتراض كأسلوبين لمعالجة العجز **27**

خلاصة الفصل:..... 27

الفصل الثاني: تحليل سياسات تمويل العجز الموازني في الجزائر بين سنة 2000 إلى 2023..... 28

تمهيد: .....

المبحث الأول: تحليل الموازنة في الفترة من 2000 الى 2023..... 30

المطلب الأول: تحليل الايرادات العامة في الفترة (2000-2023) **30**

المطلب الثاني: تحليل النفقات العامة في الفترة (2000-2023)..... **36**

المطلب الثالث: تحليل رصيد الموازنة العامة في الفترة (2000-2023) **36**

المبحث الثاني:ترشيد النفقات العامة و صندوق ضبط الايرادات كآليتين لتمويل العجز الموازني 42

المطلب الأول: ترشيد النفقات العامة كالية لعلاج العجز الموازني **في الجزائر** **42**

المطلب الثاني: صندوق ضبط الايردات كآلية لعلاج العجز الموازني**في الجزائر** **44**

المبحث الثالث: التمويل غير التقليدي كآلية لتمويل للعجز الموازني **52**

المطلب الأول: التمويل غير التقليدي في الجزائر كآلية لتمويل العجز **52**

المطلب الثاني: تحليل اثر التمويل غير التقليدي على الاقتصاد **56**

خلاصة الفصل: 64

خاتمة 66

قائمة المصادر والمراجع: 72

قائمة الملاحق:..... 69

ملخص الدراسة:..... 78

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(01-02)	الإيرادات العامة للجزائر من سنة (2000 الى 2023)	**30**
(02-02)	النفقات العامة للجزائر من سنة (2000 الى 2023)	**33**
(03-02)	تطور رصيد الموازنة في الفترة (2000-2023)	**36**
(04-02)	**مقارنة بين النظام القديم والجديد لسياسة الدعم**	**41**
(05-02)	**تطور رصيد صندوق ضبط الايرادات في الفترة بين 2000- 2023**	**46**
(06-02)	**تطور تمويل عجز الموازنة من صندوق ضبط الموارد من (2000-2023)**	**48**
(07-02)	تطور الاصدار النقدي في الفترة 2017 الى 2019	**55**
(08-02)	**تطور الكتلة النقدية والتضخم في الجزائر**	**57**
(09-02)	**تطور نسبة البطالة في القترة من 2015- 2023**	**59**
(10-02)	تطور رصيد الموازنة من 2015 الى 2021	**60**

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(01-02)	منحنى الجباية البترولية والعادية في الإيرادات العامة من 2000 الى 2023	**31**
(02-02)	نفقات التسيير ونفقات التجهيز للجزائر من (2000-2023)	**34**
(03-02)	تطور رصيد الموازنة في الفترة (2000-2023)	**37**
(04-02)	منحنى رصيد صندوق ضبط لموارد ومدى مساهمته في تمويل العجز بين سنة 2000-2023	**49**
(05-02)	تطور الاصدار النقدي في الفترة2017 الى 2019	**57**
(06-02)	مدرج تكراري لتطور ميزان المدفوعات في الجزائر	**58**
(07-02)	تطور سعر صرف دج مقابل الدولار في الفترة 2000-2023	**61**

الاختصارات	معنى الاختصرات	الترجمة العربية
SWF	Sovereign Wealth Funds	صناديق الثروة السيادية
IMF	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
World Bank	World Bank	البنك الدولي
AIIB	Asian Infrastructure Investment Bank	البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية
AfDB	African Development Bank	البنك الإفريقي للتنمية
LOLF	Loi Organique Relative aux Lois de Finance	القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية
FRR	Fonds de Régulation des Recettes	صندوق ضبط الإيرادات

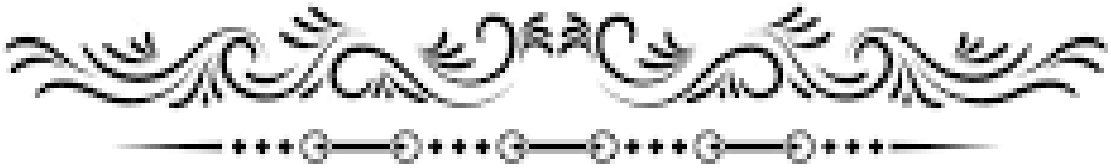

مقدمة

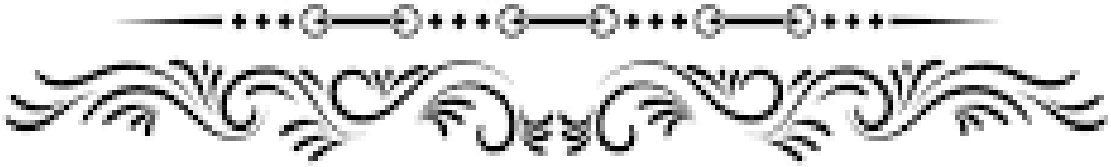

تعد الموازنة العامة للدولة من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الحكومات لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، حيث تُعبر عن التوجهات المالية والاقتصادية للدولة على المدى القصير والمتوسط، غير أن التوازن بين الإيرادات والنفقات العمومية يبقى هدفًا صعب المنال، فالبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء تواجه مشكلة العجز في الميزانية العامة التي تعني تجاوز النفقات العامة الإيرادات العامة، حيث تعد هذه المشكلة على المستوى العالمي من أهم المشكلات الاقتصادية ذات الآثار المباشرة على الاقتصاد القومي.

إن اتساع العجز في الموازنة العامة يؤدي إلى تهديد الاستقرار النقدي والمالي للدولة، ولهذا زادت أهمية هذا الموضوع عند الكثير من المفكرين والاقتصاديين المعاصرين، وبالتالي ازدادت البحوث والدراسات التي تحاول إيجاد حل لهذه المشكلة واقتراح أدوات لتمويل عجز الميزانية العامة بالشكل الذي يكفل تجنب الآثار السلبية الناجمة عنه أو التخفيف منها، ويرتبط العجز في الموازنة العامة للبلدان النفطية بشكل عام بكمية إنتاج النفط وأسعاره العالمية إضافة إلى ارتباطه بالإنفاق العام وهيكلته ولمعالجة هذه الظاهرة اقتضى الأمر تتبع مسبباته سواء من جانب النفقات أو الإيرادات العامة.

شهدت الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2023 تقلبات اقتصادية ومالية معتبرة، تأثرت أساسا بتذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية، ما انعكس بشكل مباشر على توازن الموازنة العامة وأدى إلى تسجيل عجز متكرر في المالية العمومية ولمواجهة هذا العجز لجأت السلطات العمومية إلى تبني مجموعة من الآليات من أجل تمويل موازنتها وتحقيق التوازن بين النفقات والإيرادات.

1- إشكالية الدراسة:

تعاني الجزائر مثلها مثل معظم دول العالم من عجز في موازنتها العامة وتكمن الأسباب الأساسية لهذا العجز الى ضعف أو قلة الموارد المحلية من غير القطاع النفطي، بالإضافة إلى الأزمات الاقتصادية الدورية وما أفرزته من أعباء على الموازنة العامة، الأمر الذي أدى إلى ضرورة البحث عن آليات وسياسات لمعالجة العجز في الموازنة العامة وهنا تتبلور إشكالية بحثنا والتي يمكن صياغتها في التساؤل التالي:

ما هي السياسات التي تبنتها الجزائر في تمويل عجز الموازنة العامة في الفترة 2000-2023 ؟

ويشتق من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تتمثل الآثار الاقتصادية لسياسة العجز الموازني؟
- هل استطاع صندوق ضبط الإيرادات تمويل العجز الموازني في الجزائر؟

2- الفرضيات:

-تتمثل الآثار الاقتصادية لسياسة العجز الموازني في ارتفاع الإصدار النقدي والدين الداخلي والاقتراض الخارجي.

- لعب صندوق ضبط الإيرادات دورا هاما في تمويل العجز الموازني في الجزائر، لكن هذا الدور يواجه تحديات تراجع الجباية البترولية من جهة وتوسع السياسة الإنفاقية من جهة، مما يهدد نضوب موارده.

3- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا الموضوع في تركيزه على عجز الميزانية العامة، وهي إحدى أبرز المشكلات الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد الجزائري. يتناول البحث أهم السياسات المقترحة لمعالجة هذا العجز، ويقيّمها بهدف تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات، نظرا لتأثير هذا العجز على الوضع الاقتصادي العام للدولة.

4- أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تتمحور في:

- العمل على الإحاطة بكل الجوانب المتعلقة بموضوع الدراسة؛
- التعرف على مفهوم العجز الموازني وأسباب حدوثه ؛
- تحليل سياسات تمويل العجز في الجزائر؛
- محاولة الوقوف على صندوق ضبط الايرادات و ترشيد النفقات العامة كادوات فعالة للحد من العجز؛
- التعرف على الاصدار النقدي و ابراز اثره على الاقتصاد.

5- أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيار هذا الموضوع نابع عن مجموعة من الأسباب والعوامل يمكن حصر أهمها فيما يلي:

أ- أسباب موضوعية:

- مشكلة العجز التي تعاني منها الجزائر؛
- الرغبة في معرفة كيفية علاج هذه المشكلة بطرق فعالة.

ب- أسباب ذاتية:

- الموضوع ضمن مجال تخصصي الدراسي؛
- الرغبة الشخصية في خوض مثل هذه المواضيع الاقتصادية؛

6- حدود الدراسة:

ككل موضوع يتم معالجته هناك مجموعة من الحدود والضوابط التي تؤطره، من بين هذه الحدود:

- **الحدود المكانية:** تم حصر الدراسة على الجزائر؛
- **الحدود الزمانية:** تمثلت الحدود الزمنية للدراسة النظرية في الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2023.

7- أدوات الدراسة:

بهدف إنجاح البحث والحصول على نتائج منطقية وعلمية وأجوبة واضحة على تساؤلاتنا، تمت الاستعانة ببعض الإحصائيات، حيث تم الاعتماد على عدد من المصادر والمراجع، والتي شكلت الأساس النظري للبحث، بعدها قمت بتحليل الاحصائيات وفق الاشكال والجداول المدرجة.

8- المنهج المستخدم في الدراسة:

في إطار الإجابة على الإشكالية الرئيسية والإلمام بموضوع البحث، تم الاستعانة بالمنهج الاستنباطي من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي في قراءة معطيات البحث وسردها والتفصيل فيها في الجانب النظري،

وتحليل التقارير والاحصائيات المتاحة من مختلف المصادر في الجانب التطبيقي للحصول على نتائج وإجابة على التساؤلات والفرضيات المقترحة سابقا.

9- الدراسات السابقة:

من الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع أو التي تقترب منه و اطلعنا عليها نذكر ما يلي:

- لحسن دردوري "سياسة الميزانية في علاج الميزانية العامة للدولة (دراسة مقارنة: الجزائر تونس (2014-2013)" أطروحة دكتورة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية. قامت هذه الدراسة معالجة الإشكالية المتعلقة بدور سياسة الميزانية في علاج عجز الميزانية العامة للدولة في كل من الجزائر وتونس خلال الفترة ،2012-1992 حيث قارن الباحث بين كل جوانب سياسة الميزانية، وخرجت هذه الدراسة إلى نتائج اهمها ان السياسات التصحيحية التي قامت بها كل من الجزائر وتونس أدت إلى انخفاض نمو الإنفاق العام خلال فترة الإصلاحات وهو ما انعكس إيجابا على رصيد الميزانية العامة اعتماد الجزائر على العجز المقصود من أجل تلبية احتياجات مشاريعها التمويلية، وتسوية هذا العجز عن طريق صندوق ضبط الإيرادات يلعب دورا كبيرا في تسوية وضعية الميزانية العامة للدولة واستهلاك الدين العام رغم الاستقرار الاقتصادي الذي شهدته الجزائر مند سنة 2000 إلا أن الإيرادات العامة لا زالت تعتمد بشكل رئيسي على إي ايردات الجباية البترولية، ورغم تشجيع القطاعات الأخرى إلا أن مساهمتها بقيت محتشمة.

- صبرينة كردودي "ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج الميزانية العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي" (2014-2013). أطروحة دكتورة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية. هدفت هذه الدراسة إلى معالجة ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الميزانية العامة لكن من وجهة نظر النظام الاقتصادي الإسلامي، وتوصلت الدراسة في الأخير إلى ان العامل الأول لحدوث عجز الميزانية العامة هو تزايد معدلات نمو النفقات العامة أما العامل الثاني هو تباطؤ معدلات نمو الإيرادات العامة.

- فضيل سايب ،مصطفى بوشامة " السياسات المالية وأزرها في الحد من العجز الموازني خلال الفترة (2020-2000) دراست حالة صندوق ضبط الموارد في الجزائر". أطروحة دكتورة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية. تركز هذه الدراسة على السياسات المالية المتبعة للحد من العجز المالي، لمعالجة هذا العجز تم إنشاء صندوق تنظيم الإيرادات في عام 2000 نجح هذا الصندوق في تحسين المديونية الخارجية للجزائر، وتمويل العجز في إطار السياسة المالية للدولة أثبتت هذه السياسات فعاليتها في تحقيق التوازن المالي والحد من العجز، بالإضافة إلى تعزيز التوازن والاستقرار الاقتصادي وتحقيق الأهداف العامة للدولة. خلصت الدراسة إلى أن العجز المالي له آثار إيجابية على الاستهلاك العام، الاستثمار العام، التكوين الرأسمالي، الدخل القومي، والناتج المحلي، والمديونية الداخلية والخارجية. ومع ذلك، لم يتبين أن له تأثيرًا على النمو الاقتصادي

استفاد الباحث من الدراسات السابقة من خلال:

- صياغة مشكلة البحث وأسئلتها؛
- توضيح أهمية وأهداف الدراسة؛
- تحديد المنهج الذي سيتبع في استكمال الدراسة؛
- تم الاستفادة في مناقشة وتفسير النتائج؛
- مقارنة نتائج الدراسة بنتائج الدراسات السابقة.

وقد اختلفت دراستنا عن الدراسات السابقة الذكر من حيث أنها تتناول موضوع العجز الموازني و جميع سياسات تمويله التي اتبعتها الجزائر خلال الفترة (2000-2023) وتأثير ذلك على متغيرات الاقتصاد الجزائري.

10- تقسيمات الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة، والإلمام بجوانب الموضوع ارتأينا أن نقوم بتقسيم دراستنا إلى فصلين، تسبقهم مقدمة وتعقبهم خاتمة، وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول: الإطار المفاهمي للعجز الموازني وطرق تمويله

حيث سيندرج تحته ثلاث مباحث، يتمثل المبحث الأول في عموميات حول الميزانية والعجز الموازني ، أما المبحث الثاني فتمثل في أسباب عجز الميزانية و أثره على الاقتصاد ، والمبحث الثالث أليات علاج العجز الموازني.

الفصل الثاني: تحليل سياسات تمويل العجز الموازني في الجزائر بين سنة 2000 إلى 2023

يالمبحث الأول: تحليل العجز في الموازنة العامة من 2000 الى 2023 بالفصل بين الإيرادات العامة والنفقات العامة ، ثم في المبحث الثاني قمنا بالتطرق الى سياسة ترشيد النفقات وصندوق ضبط الايرادات كسياستين لتمويل العجز، واخيرا لندرس في المبحث الثالث التمويل غير التقليدي كسياسة تمويل للعجز الموازني وابراز اثاره .

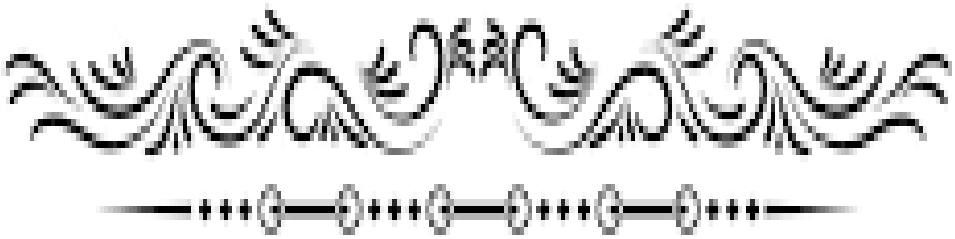

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للعجز الموازني

وطرق تمويله

تمهيد:

تحظى السياسة المالية بمكانة مهمة بين السياسات الاقتصادية الكلية، إذ تمثل أداة رئيسية يمكن للحكومة استعمالها في توجيه مسار النشاط الاقتصادي ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات وذلك بفضل أدواتها الأساسية، النفقات العامة، الإيرادات العامة والموازنة العامة للدولة، هذه الأخيرة التي تقتضي فيها القاعدة التوازن أي تتساوى النفقات مع الإيرادات، وعلى الرغم من سلامة هذه القاعدة، إلا أن الظروف الاقتصادية المتغيرة لمعظم الدول، أدت إلى قبول فكرة وجود عجز أو فائض في الموازنة العامة، وأصبح موضوع عجز الموازنة العامة للدولة من أهم المواضيع التي يولي لها الاقتصادي إهتماما كبيرا وذلك لما تمثله الموازنة العامة للدولة من أهمية في الاقتصاد الوطني فماذا نعني بعجز الموازنة العامة وما أسبابه وماهي تأثيراته على الاقتصاد الوطني، هذا ما سنعالجه في هذا الفصل بدراسة شاملة حول العجز الموازني وهذا ضمن ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: مفاهيم حول العجز الموازني؛

المبحث الثاني: أسباب عجز الميزانية و أثره على الاقتصاد؛

المبحث الثالث: أليات علاج العجز الموازني.

المبحث الأول: مفاهيم حول العجز الموازني

الموازنة العامة هي رصيد من الإيرادات ورصيد من النفقات خلال مدة زمنية محددة تكون في أفضل حالاتها متساوية ولكن يكون هناك اختلال في تساوي الرصيد وتكون فيه المصروفات أكبر من الايراد وهو ما يعرف بالعجز الموازني والذي سوف نشرحه بالتفصيل في المطلبين التاليين.

المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة

لتوضيح مفهوم الموازنة العامة سوف نتطرق إلى أهم التعاريف للموازنة العامة مع التطرق إلى أهميتها وقواعد إعدادها.

أولا: تعريف الموازنة العامة للدولة

هناك العديد من التعاريف للموازنة العامة، وعلى الرغم من اختلاف هذه التعاريف في صياغتها إلا أنها تصب في نفس السياق والمضمون نورد أهمها:

– الموازنة العامة هي تقدير معتمد من طرف السلطة التشريعية المعتمدة للنفقات والإيرادات العامة للدولة خلال فترة زمنية معينة، وهي عبارة عن وسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية ومالية واجتماعية لفترة زمنية معينة فهي خطة مالية توضع سنويا ومعتمدة قانونيا وتتضمن عددا من البرامج والمشاريع التي سوف تنجزها الدولة خلال هذه الفترة الزمنية[1].

– الموازنة العامة للدولة هي تقدير مفصل ومعتمد لمصروفات الدولة وإيراداتها لمدة مقبلة من الزمن غالبا ما تكون سنة وهي الأداة الرئيسية التي تستخدمها السياسة المالية لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية [2].

ويمكن ذكر أهم التعاريف لمجموعة من الدول فيما يلي[3]:

– عرفها القانون الأمريكي بأنها صك تقدر فيه نفقات السنة التالية وواردتها بموجب القوانين المعمول بها عند التقديم واقتراحات الجباية المبسوطة فيها؛

– كما عرفها القانون البلجيكي بأنها بيان الواردات والنفقات العامة خلال السنة المالية؛

– في القانون السوري عرفت الموازنة في القانون المالي الأساسي بأنها الخطة المالية الأساسية السنوية لتنفيذ الخطط الاقتصادية وذلك بما يحقق أهداف هذه الخطة ويتفق مع بيانها العام والتفصيلي.

– في قانون المحاسبة العمومية في لبنان قد عرف الموازنة بأنها صك تشريعي تقدر فيه نفقات الدولة وواردتها عن سنة مقبلة، وتجاز بموجبه الجباية والإنفاق.

---

[1] لحسن دردوري، **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، دراسة مقارنة الجزائر – تونس**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2013–2014، ص 47.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية تحليل جزئي و كلي**، مكتبة زهراء الشرق، القارة، 1997، ص47.

[3] – خالد خضر الخير، **المبادئ العامة في علم المالية العامة والموازنة**، شركة المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2014، ص51–ص52

أما التشريع الجزائري بحسب المادة 84 -17 ذكر بأن " الميزانية العامة للدولة تتشكل من النفقات والإيرادات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها "[1].

من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن الموازنة العامة هي برنامج مالي لسنة مالية قادمة ، تحدد فيه الدولة نفقاتها وإيراداتها وتستطيع من خلاله القيام بوظائفها وتحقيق نشاطاتها في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية...إلخ.

ثانيا: أهمية الموازنة العامة للدولة

تبرز أهمية الموازنة العامة من خلال دورها في المجالات التالية:

1- **الأهمية السياسية:** تمارس الميزانية العامة تأثيرا حقيقيا على طبيعة النظام السياسي وكذلك على استقراره فتوجد علاقة وثيقة بين الموازنة والبرلمان، فهي إحدى أدوات المؤسسات السياسية المؤثرة على أموال المجتمع من حيث تنظيم صرفها من جهة والمحافظة عليها من جهة أخرى، كما تعني الموازنة أيضا السلطة السياسية التي يختارها المجتمع[2].

2- الأهمية الاقتصادية: للموازنة العامة دور فعال في تحقيق التوازن الاقتصادي، وذلك عن طريق استخدام السياسة الإنفاقية والايرادية، ففي حالة الكساد تتدخل الدولة لتعمل على زيادة الطلب عن طريق زيادة النفقات وتخفيض الضرائب لرفع القدرة الشرائية للأفراد ،مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخاص بالإضافة إلى الطلب الحكومي وبذلك يخرج الاقتصاد من أزمته ويدخل مرحلة الانتعاش الاقتصادي، وفي حالة التضخم تقوم الدولة بتخفيض نفقاتها ورفع نسب الضرائب بهدف امتصاص القوة الشرائية الزائدة في السوق فيقل الطلب مما يؤدي إلى تخفيض الارتفاع في الأسعار[3].

3- الأهمية الاجتماعية: تشكل الموازنة العامة أداة هامة تمكن من إعادة توزيع الدخول بين طبقات المجتمع بما يحقق العدالة الاجتماعية، وذلك من خلال التحكم في توجيه الضرائب خاصة المباشرة منها، وتحييدها بما يخدم الطبقة الفقيرة، كما يسمح بتقليص الفوارق في دخل الأفراد، ثم إعادة استغلالها في دعم بعض أنواع الإنفاق التي يكن الفئة الأقل دخلا من الانتفاع بها مثل إعانات الضمان الاجتماعي، وخدمات الصحة والتعليم إلى جانب تدعيم أسعار السلع الاستهلاكية الضرورية[4].

4- الأهمية المالية(المحاسبية): أهمية الموازنة من الناحية المحاسبية تبدو واضحة فيما يتعلق بتحديد أنواع حسابات الإيرادات والنفقات التي ينبغي على المصالح الحكومية إمساكها لتنظيم معاملاتها المالية، إذ يمسك لكل نوع من الإيرادات والنفقات حساب خاص وفقا لطريقة ومدة اعتماد الموازنة، كما يمكن عن طريق

---

[1] – القانون رقم 84-17 المؤرخ في : 17 جويلية 1984 يتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 18، الصادرة في 10/07/1984

[2] – حسام عبد العال ، **سياسات تحقيق التوازن الاقتصادي**، الطبعة الأولى، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017، ص 61

[3] – محمد طاقة ، هدى الغراوي، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الأولى، المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان ، 2007، ص 171

[4] عدة أسماء، **ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج الموازنة العامة في الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران،2021-2022،ص33.

النظام المحاسبي استخراج الحساب الختامي للموازنة العامة، والذي يتضمن الإيرادات والنفقات الفعلية التي حصلت أو صرفت خلال السنة المالية[1].

ثالثا- القواعد الأساسية لإعداد الموازنة العامة للدولة

اتفق علماء المالية العامة، على أن إعداد الموازنة العامة للدولة يجب أن يخضع لمجموعة من القواعد، تهدف إلى وضع الموازنة في صورة واضحة، كي يسهل على السلطة التشريعية فهمها، ومن ثم فرض الرقابة على تنفيذها، كما تهدف هذه القواعد كذلك إلى أن تكون الموازنة العامة معبرة عن النشاط المالي للدولة، فضلا عن أن هذه القواعد تجنب الحكومة الخطأ، وتقلل من احتمالات الإسراف، لاسيما في حالة زيادة الإيرادات على النفقات، وهناك خمس قواعد أساسية للموازنة العامة هي:

1- قاعدة السنوية : تقضي هذه القاعدة، بأن يتم تقدير استخدامات الدولة ومواردها، لفترة زمنية مقبلة مدتها سنة، قد تكون مطابقة للسنة الميلادية، أو تتداخل معها، كما هو الحال في بعض الدول.[2]

2- قاعدة الوحدة: تقضي قاعدة الوحدة، أن تدرج جميع استخدامات وموارد مختلف الوحدات التابعة للجهاز التنفيذي للدولة في موازنة واحدة، الأمر الذي يساعد على معرفة الظروف، الاقتصادية والمالية، التي تمر بها الدولة، فضلا عن سهولة ممارسة الرقابة، السياسية والشعبية، خلال مراحل تنفيذ الموازنة.

3 - قاعدة العمومية: تقضي هذه القاعدة بأن تشمل الموازنة العامة كلا من تقديرات الموارد والاستخدامات بأكملهما، من دون إجراء مقاصة بين بعض أبوابها أو بنودها وبعضها الآخر، وذلك بهدف تحقيق رقابة فعالة على كل من موارد الدولة واستخداماتها وتراعي هذه القاعدة في تنظيم الموازنة، لكي تأتي إجازة الجباية و الإنفاق مطابقة للواقع.

4- قاعدة عدم التخصيص: تقضي هذه القاعدة بأن توجه جميع الموارد إلى جميع الاستخدامات، ومن ثم لا يجوز تخصيص مورد معين لنفقة معينة[3].

5- قاعدة التوازن: تقضي قاعدة التوازن بأن تتساوى النفقات مع الإيرادات، وعلى الرغم من سلامة هذه القاعدة، إلا أن الظروف الاقتصادية المتغيرة لمعظم الدول، أدت إلى قبول فكرة وجود عجز أو فائض في الموازنة العامة، إذ يغطى العجز عن طريق القروض المحلية والدولية أو استخدام الاحتياطات أو أية أساليب أخرى لتمويل العجز في الموازنة[4].

المطلب الثاني : مفهوم العجز الموازني

يوجد عدة تعريفات للعجز الموازني حسب المدارس الاقتصادية و يمكن تقسيمه إلى أنواع ، ندرس من خلال هذا المطلب تعريف العجز و أنواعه:

---

[1]- حسام عبد العال، **سياسات تحقيق التوازن الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص 63.

[2]- محمد طاقة، هدى العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص 179.

[3]- عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المالية العامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 92.

[4]- محمد حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان،2007 ، ص164 .

أولا: تعريف العجز الموازني

سوف نتطرق إلى بعض التعاريف للعجز الموازني

– عبارة عن رصيد موازني سالب حيث تكون نفقات الدولة تكون أعلى من إيراداتها[1]؛

– هو نقص الإيرادات العامة عن النفقات العامة نتيجة الخلل الهيكلي القائم بين تيارات الموارد و بين تيارات الإنتاج، الأمر الذي يؤدي إلى الاقتراض بهدف تمويل الإنفاق العام ويؤدي ذلك إلى زيادة الخلل الهيكلي من جديد[2]؛

– هو الحالة التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الايرادات العامة خلال السنة المالية[3].

إذا الخلاصة أن عجز الموازنة هو الوضعية المالية التي تكون فيها النفقات العامة للدولة أكبر من الإيرادات العامة وهو عدم قدرة الدولة على تلبية نفقاتها السنوية بمواردها الدائمة مما يجعلها تبحث عن طرق بديلة و جديدة بهدف تلبية الحاجات العامة للدولة و تتلخص الطرق في الاقتراض الداخلي و الخارجي، ولكل آلية أثارها الخاصة و تابعاتها على الاقتصادية.

ثانيا: مفهوم العجز الموازني في المدارس الاقتصادية

من أجل شرح عجز الميزانية في المدارس الاقتصادية يجب التطرق إلى[4]:

1– المدرسة الكلاسيكية (المذهب التقليدي):

يؤكد المذهب التقليدي على ضرورة توازن الموازنة العامة للدولة وعدم الوقوع في العجز، معتبرًا إياه خطرا كبيرا على الاقتصاد الوطني، يرتكز هذا المبدأ على فكرة "الدولة الحارسة" التي يقتصر دورها على تسيير المرافق العامة بحدود ضيقة دون التدخل في الحياة الاقتصادية أو الاجتماعية يدعم التقليديون مبدأ التوازن بحجج مثل تجنب تزايد الإنفاق العام بسبب القروض، وتجنب نقص الطاقة الإنتاجية بتحويل الموارد من القطاع الخاص إلى العام، وتجنب التضخم الناتج عن طباعة النقود، يعتمدون بشكل كبير على الضرائب لتغطية النفقات، ويلجؤون للقروض فقط في الحالات الاستثنائية ويفضلون القروض قصيرة الأجل.

2– المدرسة الكينزية:

على عكس المذهب التقليدي، يرى المذهب الكينزي أهمية عجز الموازنة كوسيلة لمعالجة الأزمات الاقتصادية، خاصة أزمة الكساد العالمي عام 1929 تخلى الكينزيون عن مبدأ التوازن السنوي للموازنة، مؤكدين على أهمية توازن الاقتصاد الوطني ككل، حتى لو تطلب ذلك عجزًا في الموازنة. فالدولة تتدخل بزيادة نفقاتها لتنشيط الطلب الفعلي وتحقيق التوظيف الكامل والاستقرار الاقتصادي يؤمن كينز بمرونة الموازنة العامة، حيث

---

[1] صبرينة كردودي، **تمويل عجز الموازنة في الاقتصاد الإسلامي** ،رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006 ص 170.

[2] عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية– دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 203 2003، ص12.

[3] صبرينة كردودي ، مرجع سبق ذكره، ص172.

[4] بودلال على. **العجز الموازني في الجزائر (الأسباب النتائج الحلول)**، مجلة الاقتصاديات الأعمال والتجارة المجلد 03، العدد 02،الجزلئر،2018 ،ص 240.

يكون التمويل بالعجز ضروريا في حالات البطالة لزيادة الطلب، والفائض في حالات التضخم لتحقيق استقرار الاقتصاد الوطن، في الفكر الكنزي النظام السوقي ليست فيه القدرة التلقائية التي تضمن تحقيق العمالة الكاملة وإنما الطلب الكلي هو الذي يحقق ذلك "وفي إطار التحليل الكينزي فإن الطلب الكلي يرتبط بسوق النقد وسوق السلعة وعلى ذلك يعتمد اشتقاق منحنى الطلب الكلي على النموذج IS LM، حيث يمثل LM التوازن في سوق النقود، IS يمثل التوازن في سوق السلع والخدمات[1].

3- المدرسة النيوكلاسيكية:

ظهرت المدرسة النيوكلاسيكية بعد انهيار نظام النقد الدولي في عام 1971 لمعالجة أزمة الركود التضخمي التي لم يجد لها الفكر الكينزي حلا يعود هذا المذهب لأفكار المدرسة الكلاسيكية، مؤكدا على مبدأ "اليد الخفية" وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، معتبرًا تدخل الدولة السبب الرئيسي لعجز الموازنة. يرى النيوكلاسيك أن الهدف الأساسي للسياسة الاقتصادية هو مواجهة التضخم وليس تحقيق الاستقرار الاقتصادي أو التوظيف الكامل، يدعون إلى سياسة نقدية مشددة، والتخلص من عجز الموازنة بتقليل النفقات الجارية، وخصخصة الاستثمارات الحكومية وجه النقديون انتقادات للكينزيين، مشيرين إلى عدم فاعلية السياسات المالية الكينزية في المدى القصير، وأن الظروف الاقتصادية والاجتماعية اختلفت. تبنى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أفكار هذه المدرسة لعلاج عجز الموازنة والبطالة والركود الاقتصادي.

4- المدرسة النيوكينزية:

جاء لاحقا ليرد على أفكار النيوكلاسيك، مؤكدا على ضرورة تدخل الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وأن تلعب الموازنة العامة دورا أساسيا كأداة لعلاج الكساد والتضخم و يرى هذا المذهب أن ملاءمة تحقيق العجز أو الفائض في الموازنة مرتبط بحالة الاقتصاد، وأن التوازن يجب أن يكون على مدى الدورة الاقتصادية بأكملها وليس بالضرورة سنويا.

ثالثا: أنواع العجز في الموازنة

هناك عدة أنواع للعجز الموازني وحسب يتم تقسيمها إلى[2]:

1- العجز الهيكلي: هو عجز دائم ومستمر، ينتج بسبب التباين بين الإيرادات والنفقات بصورة طويلة الأمد وترجع الأسباب الخاصة به إلى سياسة الإنفاق الحكومي غير المستدامة أو الانخفاض المستمر في الإيرادات ويستبعد أثر العوامل المؤقتة مثل تغيرات الأسعار وانحراف أسعار الفائدة، وبذلك يوضح هذا النوع من العجز قصور الإيرادات العامة عن مسايرة نمو النفقات العامة بشكل دائم وغير مفاجئ؛

2- العجز التشغيلي: يتمثل هذا العجز الذي ينجم عن متطلبات اقتراض الحكومة والقطاع العام مطروحا منها نسبة الفوائد المدفوعة على الديون المستحقة على الحكومة والقطاع العام، حيث يؤخذ بعين الاعتبار

---

[1] ضياء مجيد الموسوي ،**النظرية الاقتصادية -التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1994 ،ص277

[2] ابتسام قويدر، **حوكمة الموازنة العامة للدولة كآلية لعالج إشكالية العجز الموازني في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة 2009-2020** ، مجلة المفكر، كلية العلوم السياسية-جامعة صالح بوبندر قسنطينة ، المجلد 17، العدد 3 ،تاريخ النشر 29/12/2022 ،ص62-ص 63

معدلات التضخم السائد، أي أنه يراعي في قيمة الفوائد التي تدفع تعويض الدائنين جراء انخفاض القيمة الحقيقية للديون أو زيادة النفقات الحكومية لتحفيز الاقتصاد؛

3- العجز الجاري: هو ذلك العجز الذي يعبر عن الفرق بين الإنفاق العام الجاري و الإيرادات العامة الجارية حيث يشمل على مجموع النفقات بدون نفقات الاستثمار، و تشمل الايرادات على مجمل التحصيلات العادية للدولة دون احتساب الايرادات الغير العادية؛

4- العجز الأساسي: يستند هذا المفهوم على استبعاد دفع فوائد الديون المستحقة من الموازنة الحالية لأنه في الواقع هذه الديون عمليات في فترات سابقة، بمعنى أن الفوائد عليها تتعلق بالعمليات ماضية و ليست حالية؛

5- العجز الشامل: يعبر العجز الشامل عن ذلك العجز الذي يتعلق بالحكومة والجماعات المحلية ومختلف المؤسسات العمومية، حيث تحتوي القطاع الحكومي على الحكومة المركزية وحكومات الولايات والأقاليم ومشروعات الدولة.

المبحث الثاني: أسباب عجز الميزانية وآثره على الاقتصاد

تكون الميزانية في حالتها العادية متساوية بين الإيرادات و النفقات ولكن هناك عدة أسباب تؤدي إلى ارتفاع في النفقات وانخفاض في الإيرادات وهذا ما يؤدي في الأخير إلى حدوث عجز، فيما يلي سنشرح الأسباب التي تؤدي الى العجز و نبين اثاره.

المطلب الأول: أسباب العجز الموازني

قد يحدث عجز في الموازنة العامة للدولة نتيجة لتزايد في حجم الإنفاق الحكومي، وتجاوزه حجم الإيرادات العامة ويمكننا تقسيم أسباب العجز في الموازنة الى صنف متعلق بزيادة النفقات وأخر متعلق بانخفاض في الايرادات.

أولا: الأسباب المتعلقة بالنفقات

هذه الزيادة في النفقات العامة تكون راجعة لعدة أسباب أهمها ما يلي:

1 – سياسة التمويل بالعجز: قام كينز باللجوء إلى التمويل بالعجز في أوقات الأزمات خاصة الكساد، طبقت عدة دول هذه السياسة كوسيلة من وسائل التنمية عن طريق الوقوع في عجز مقصود في موازناتها العامة، يمول بزيادة الائتمان المصرفي وطبع أوراق نقدية جديدة، لكن فشلت هذه الآلية في تحقيق التنمية، وأدت الى وضعية اكثر تعقيدا وتشكل عجز في الموازنة والتضخم والمديونية وهذا لعدة أسباب أهمها أن هذه الدول كانت تعاني من بطالة مرتبطة بعدم وجود جهاز إنتاجي تام ومرن لاستيعاب اليد العاملة الجديدة؛

2 – تدهور قيمة العملة الوطنية والقوة الشرائية: ينتج عن انخفاض قيمة العملة يؤدي الارتفاع في الأسعار مما يجعل الدولة تزيد من الانفاق و مع استمرار تدهور القدرة الشرائية[1]؛

3 – تزايد الإنفاق العسكري: حيث تضطر بعض الدول إلى المشاركة في الحروب، أو دخول في صدام عسكري وتحالفات؛ للحفاظ على حدودها وسلامة مواطنيها تشكل خطرا على الاقتصاد الداخلي أو ما يتطلب تكاليف أخرى ومصروفات إضافية ضخمة من أجل السباق الى التسلح والتطوير المستمر في الترسنة العسكرية[2]؛

4 – زيادة أعباء الدين العام المحلي والخارجي: قد يؤدي تزايد النفقات العامة الى رفع نسبة الفائدة على الديون الداخلية والخارجية و التي تسجل في المصروفات الجارية، بينما تسجل مدفوعات أقساط الديون في باب التحويلات الرأسمالية، وزيادة الدين العام الداخلي بطرح المزيد من أذونات الخزانة والسندات الحكومية وإغراق البلاد في الاستدانة الخارجية والذي تمر به الدول في السنوات الأخيرة بعد جائحة كورونا حيث بلغ الدين العام 238 % من أجمالي الناتج المحلي العالمي، بالرغم من محدودية الدين للدول النامية مقارنة بالدول

---

[1] رمزي زكي، **انفجار العجز عالج الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشي والمنهج التنموي**، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق– سوريا، 2000، ص 95.

[2] بالخير قسوم، **دور الاستثمار الخليجي في تمويل البلدان العربية ذات العجز المالي (2000 الى 2009)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاد تنمية، جامعة العقيد لخضر، الجزائر،2013/2014، ص 73.

العظمى كالولايات المتحدة الذي بلغ دينها 70 تريليون دولار والصين الذي يقارب 48تريليون دولار إلى أن الدول النامية أكثر تأثر بالمخاطر الناجمة عنه لنقص الإنتاجية والموارد[1]؛

5 – تزايد نسبة الاستثمار العام إلى الاستثمار الكلي: يرجع تزايد الإنفاق العام في الدول إلى اتجاه الحكومات إلى القيام بدور المستثمر تحقيقا للتنمية الاقتصادية ويرجع ذلك إلى ما تعانيه هذه الدول من نقص وتدهور شديدين في بنيتها الأساسية، علاوة على افتقارها لعوامل جذب وحفز الاستثمار الخاص، الأمر الذي انعكس على زيادة نسبة الاستثمار العام إلى الاستثمار الكلي[2]؛

6 – سياسات التوظيف والأجور في القطاع العام: إن الطلب على عنصر العمل في القطاع العام يؤدي الى زيادة التكاليف العمومية من جهة ونقص العمالة الإنتاجية من جهة أخرى، وذلك لأن زيادة التوظيف في الحكومة والقطاع العام هدفا سياسيا اجتماعيا وليس اقتصادي و منه يقع هناك ركود في قطاع الإنتاج و زيادة نسبة البطالة، ومنه يصبح على الدولة تدارك الحالة بزيادة الأجور والمعاشات[3]؛

7– تمويل شركات القطاع العام: يؤدي تدهور الوضع المالي للشركات لقطاع العام إلى تمويلها من طرف الدولة من أجل ديمومتها وهذا ما يجعل الدولة تخسر الكثير من الأموال دون الحصول على مردودية مالية [4]؛

8 – الإنفاق الحكومي المظهري: يرجع نمو الإنفاق العام أيضا إلى الإنفاق الحكومي المظهري الذي يستخدم موارد مالية ضخمة على إقامة مباني حكومية فاخرة ومطارات دولية[5].

ثانيا: أسباب متعلقة بالإيرادات

1 – ضعف النظام الضريبية: تعد الضريبة عنصرا هاما في الإيرادات العامة وعدم كفاءة النظام الضريبي في تحديد النسب والأوعية الضريبة واللاعدالة تشجيعا للتهرب الضريبي، كما أن معظم الدول النامية لا تملك بنى تحتية متطورة ما ينعكس سلبا على النظام الضريبي الذي يعمل بالتوازي مع البنوك والمؤسسات المالية في البلد، ما يضيع على الدولة نسبة هائلة من هذا المورد سواء من المكلف المحلي والأجنبي[6]؛

2 – الإنفاق الجبائي: هو منح الدولة إعفاءات جبائية وتقليص الأوعية الجبائية مما يؤدي إلى ضياع أموال كبيرة دول وجود نقلة نوعية فالاقتصاد أو جذب لرؤوس الأموال الأجنبية و هذا ما يجعل الدولة تفقد الإيرادات من الجهتين[7].

---

[1] عبد الحميد برحومة، عثمان محاوي، **تمويل عجز الموازنة العامة النظرة الاسلامية**، اليوم الدارس حول استراتيجية إدارة عجز الموازنة في الجزائر، جامعة بوضياف، مسيلة–الجزائر، 29/11/2016، ص90 .

[2] عبد الرزاق الفراس، **الحكومة والفقراء والإنفاق العام دراسة ظاهرة عجز الموازنة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية**، الطبعة الثانية، مركز الدراسات العربية، بيروت–لبنان ، 2001 ، ص118

[3] بودلال على، **العجز الموازني في الجزائر (الأسباب النتائج الحلول)**، مرجع سبق ذكره، ص 456

[4] سميرة ابراهيم ايوب، **صندوق النقد الدولي وقضية الاصلاح الاقتصادي والمالي** ، دراسة تحليلة ،مؤسسة شهاب العلمية ،2000 ،ص41

[5] المرجع السابق ،ص 42

[6] دردوري لحسن، **عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوصفي**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 5، العدد 14 ،05 ديسمبر 2013 ص.106

[7] رمزي زاكي، **انفجار العجز**، مرجع سبق ذكره ، ص95

3 – عدم تنوع الإنتاج المحلي وضعف في نمو الإيرادات: تعتمد العديد من الدول على الجباية البترولية أو الريع لتمويل اقتصادها وعدم وجود الخيارات لتنويع الموارد مما يتسبب في نقطة ضعف تتحكم في الأوضاع الاقتصادية و السياسية والاجتماعية للدولة عكس ما تكون عليه الدول الصناعية أو الزراعية التي لا يمكن ان تتجاوز الأزمات التي تقع في أحد الموارد بالموارد الأخرى البديلة، و الندرة الشديدة في الإيرادات لها أسباب عديدة منها انخفاض مستوى الدخل القومي ،و متوسط دخل الفردي، و انخفاض دخول معظم الجهات وهذا ما يحد بدرجة كبيرة قدرتها على تحصيل الإيرادات وهو ناتج عن قلة نشاطها واختلال قطاع الإنتاج وعلى الخصوص الزراعة و الصناعة[1]؛

4 – **عدم فاعلية أجهزة التخطيط والتنفيذ والرقابة:** ويعود ذلك الى:

– عدم الكفاءة في إعداد الميزانية الذي من طرف الجهات التنفيذية حيث تقوم بتقليص العائدات التقديرية لتفادي الوقوع في المساءلة في حالة عدم التحصيل الإيرادات المتوقعة وخاصة أن السبب هو نقص الكفاءة وجوانب الفساد الأخرى التي تعاني منها؛

– القصور الواضح في تحصيل الإيرادات بسبب نقص الكفاءة وغياب الجدية الأمانة والذي يتسبب في انخفاض حصيلة الإيرادات العامة والتوسع مفرط في النفقات والاستعانة بالاعتمادات الإضافية الامر الذي يتطلب موارد أكبر والذي يقود الميزانية في النهاية إلى العجز الموازني؛

– ضعف الأجهزة الرقابية سواءا على مستوى السلطة العليا أو الجهات المختصة نتيجة ضعف الخبرات والتخصص المهني في ظل انخفاض الوعي والشعور بالمسؤولية فلا بتم محاسبة المتقاعس و المهدر للمال العام وهو ما يؤدي إلى تضييع الكثيرة من الأموال التي تشكل مورد مهم للدولة؛

5 – أثر التضخم أو تدهور القوة الشرائية للنقود: يؤدي التضخم وتدهور القوة الشرائية للنقود إلى زيادة النفقات العامة ما يؤدي إلى حدوث عجز في الموازنة العامة، حيث يؤدي ارتفاع المستمر في الأسعار، إلى تآكل القوة الشرائية للنقود، مما يجبر الحكومة على زيادة النفقات العامة بشكل كبير للحفاظ على مستوى الخدمات وزيادة أجور الموظفين لمواجهة غلاء المعيشة وفي المقابل، لا تنمو الإيرادات العامة للدولة بنفس الوتيرة السريعة لتغطية هذه الزيادات في التكاليف هذا التفاوت يخلق عجزا في الموازنة العامة ويزيد من حدته على المستوى الداخلي، حيث تتجاوز المصروفات الإيرادات بشكل واضح، مما يمثل تحديا ماليا للدولة[2].

---

[1] فليح حسن خلف، **المالية العامة**، جدار الكتاب العالمي، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2008 ص 327– ص328

[2] عبد الرزاق الفراس، **الحكومة والفقراء والإنفاق العام دراسة ظاهرة عجز الموازنة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية**، مرجع سبق ذكره، من 121

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية لعجز الموازنة العامة

للعجز الموازني عدة آثار سلبية على مختلف اقتصاديات الدول حيث يعد العجز الموازني حالة تعجز فيها الإيرادات الحكومية عن تغطية نفقاتها، وهي سمة تعرفها معظم الدول، ونذكر من الاثار[1]:

1- زيادة الدين العام وتراكم العبء الديني:

أ. **الآلية** :عندما تتعثر الحكومة في تغطية نفقاتها من إيراداتها (الضرائب، الرسوم)، تضطر إلى اللجوء إلى تمويل العجز. غالبا ما تلجأ الدولة الى الاقتراض، سواء من الداخل (من البنوك المحلية، الشركات، الأفراد) أو من الخارج (من جهات مالية دولية، حكومات أجنبية، أسواق الدين الدولية). كل عام يظهر فيه عجز، يتم إضافته إلى الدين العام المجموع للدولة.

ب. **النتائج المترتبة:**

- **العبء المالي المستقبلي:** يخلق الدين العام التزامات مستمرة تتضمن سداد أصل الدين المستحق والأهم من ذلك فوائده السنوية، هذا العبء يمثل تكلفة مالية ثابتة تهدد الميزانية المستقبلية، حيث يلزم جزءا متزايدا من الإيرادات الحكومية لخدمة الدين بدلا من الاستثمار في قطاعات التنمية الأساسية مثل التعليم، والصحة، والبنية التحتية، والبحث العلمي هذا يعني تقليل الفرص المتاحة للحكومات القادمة لتحقيق تنمية مستدامة.
- **تقليل المرونة المالية:** وجود دين عام مرتفع يقلل من مرونة الحكومة في استخدام السياسة المالية كأداة للإدارة الاقتصادية وقد تواجه صعوبة في زيادة الإنفاق الإيجابي خلال فترات الركود أو الكوارث الطبيعية، أو قد تكون مضطرة لخفض الإنفاق على الخدمات العامة لزيادة الضرائب أو لتلبية التزامات الدين، مما قد يرفع التضخم أو يقلل من رضا المواطنين.
- **النمط التراكمي** :عادة ما يكون العجز الممول بالاقتراض له علاقة وثيقة بأسعار الفائدة الحالية إذا كانت الفائدة على الدين مرتفعة، فإن تكلفة خدمة الدين ستزداد تلقائيًا، مما قد يؤدي إلى المزيد من العجز لتمويل هذه الفوائد، مما يخلق حلقة معيقة من العجز والدين المتزايد.
- **التأثير على التصنيف الائتماني** :مستويات عالية ومستمرة من الدين العام يمكن أن تقلل الثقة في قدرة الدولة على الوفاء بالالتزامات المالية، مما يؤدي إلى تدهور تصنيفها الائتماني من قبل مؤسسات التصنيف الدولية. هذا التدهور يرفع بدوره تكاليف الاقتراض المستقبلية، ويقلل من جاذبية الاستثمار في الاقتصاد.

2- ارتفاع أسعار الفائدة والموارد المالية:

أ- **الآلية** :عندما تطلب الحكومة مبالغ كبيرة من رأس المال من خلال إصدار سندات أو أدوات دين أخرى في أسواق رأس المال، فإنها تتنافس مع الشركات والأفراد على المدخرات المتاحة في الاقتصاد هذا

[1] قدي عبد المجيد، **مدخل الى سياسات الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية تقيمية**، مرجع سبق ذكره ، ص 201.

"الطلب المتزايد" على رأس المال يرفع العرض على السندات الحكومية ويسبب انخفاضًا في قيمها السوقية، مما يعكس ارتفاعًا في معدلات الفائدة (سعر الخصم على السندات).

ب-**النتائج المترتبة:**

- **تكلفة أعلى للقطاع الخاص** :ارتفاع أسعار الفائدة لا يؤثر فقط على الحكومة التي تمول عجزها، بل يؤثر بشكل مباشر على القطاع الخاص فالشركات تواجه تكلفة اقتراض أعلى لتمويل استثماراتها في المعدات، والتقنيات، والتوسع، مما قد يجعل بعض المشاريع الاستثمارية أقل جاذبية اقتصاديا أو حتى غير مجدية، كما يوجه الأفراد تكلفة أعلى للقروض الشخصية، والرهون العقارية، والقروض الاستهلاكية، مما يقلل من قدرتهم على الشراء والتقاعد.

- **تقليل الاستثمار تأثير الإقصاء :(Crowding Out)** – هذا هو التأثير الأكثر أهمية إن انخفاض الاستثمار الخاص هو عامل رئيسي للنمو الاقتصادي طويل الأجل ما يؤدي إلى زيادة رأس المال المادي، وتحسين الإنتاجية، وتطوير التقنيات. إذا تم "إقصاء" الاستثمار الخاص بسبب أسعار الفائدة المرتفعة الناتجة عن الاقتراض الحكومي، فإن هذا سيتسبب في بطء النمو الاقتصادي وعدم كفاية توفير فرص العمل في المستقبل.

- **تأثير على السلوك الاستهلاكي والادخاري** :قد يؤدي التوقعات بأن أسعار الفائدة ستظل مرتفعة أو أن الحكومة ستحتاج إلى زيادة الضرائب في المستقبل إلى تغيير سلوك الأفراد والشركات، مما قد يقلل من الاستهلاك الحالي ويزيد من الادخار، مما يخفف أيضًا من تحفيز الطلب الكلي.

3- التضخم واختلال التوازن بين العرض والطلب:

أ- **الآلية** :هناك طريقتان رئيسيتان لتمويل العجز: الاقتراض والطباعة. بينما يركزنا السباق الأول على تأثيرات الفائدة، يركز السباق الثاني على التضخم. إذا قررت الحكومة (عبر البنك المركزي) تمويل العجز عن طريق إصدار المزيد من النقود (زيادة المعروض النقدي)، فإنها تفعل ذلك دون وجود زيادة مقابلة في حجم الإنتاج الوطني من السلع والخدمات.

ب-**النتائج المترتبة:**

- **زيادة في الطلب النقدي** :المزيد من النقود المتاحة في يد المستهلكين والشركات تزيد من طلبهم على السلع والخدمات.

- **ارتفاع الأسعار(التضخم)**:عندما يزداد الطلب على السلع والخدمات دون زيادة في العرض، فإن التجار والموردين يرفعون أسعارهم للاستفادة من الطلب القوي أو لتعويض زيادة تكاليفهم (إذا كانت تكاليفهم الأخرى تتضخم أيضًا). ينتشر هذا الارتفاع في الأسعار على نطاق واسع، مما يؤدي إلى تضخم.

- **فقدان القوة الشرائية** :التضخم يعني أن الوحدة النقدية (الدولار، الدينار، إلخ) تفقد قيمتها الشرائية بمرور الوقت، إذا كانت نسبة التضخم 5% سنويا، فسيكون بإمكانك شراء 5% أقل من السلع والخدمات بعد عام واحد بنفس المبلغ من المال. يتراجع مستوى المعيشة الحقيقي للمواطنين، خاصة للأجور الثابتة.

– **الارتباك الاقتصادي:** التضخم العالي وغير المتوقع يجعل من الصعب على الشركات والأفراد التخطيط للمستقبل، كما أنه يخلق انعدامًا في اليقين الاقتصادي العام.

4– مزاحمة القطاع الخاص:

أ– **الآلية:** عندما تقترض الحكومة مبالغ كبيرة من الأسواق المالية، فإنها تستحوذ على جزء كبير من رؤوس الأموال المتاحة للاقتراض هذا يقلل من الأموال المتاحة للقطاع الخاص، وقد يرفع أسعار الفائدة عليه كما ذكرنا سابقا ونتيجة لذلك قد تجد الشركات صعوبة أكبر في الحصول على التمويل اللازم للاستثمار والتوسع، مما يؤدي إلى تراجع الاستثمار الخاص وتباطؤ النمو الاقتصادي بشكل عام.

ب–**النتائج المترتبة:**

– **زيادة تكلفة التمويل للقطاع الخاص** :هذا هو التأثير المباشر لارتفاع أسعار الفائدة الذي تم ذكره سابقًا. الشركات تواجه أسعار فائدة أعلى للاقتراض.

– **صعوبة الحصول على التمويل** :قد تواجه الشركات صعوبة أكبر في الحصول على التمويل اللازم للاستثمار والتوسع، خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي قد لا تملك مصادر تمويل بديلة قوية.

– **تقليل الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي** :كما ذكر سابقًا، يؤدي هذا إلى انخفاض في الاستثمار الخاص، وهو عامل حاسم للنمو. قد يؤدي أيضًا إلى انخفاض في الاستهلاك إذا قلل الأفراد من استعدادهم للاقتراض أو الاستهلاك بسبب التوقعات السلبية المتعلقة بالاقتصاد.

– **انخفاض النمو الاقتصادي** :في النهاية، انخفاض الاستثمار (الخاص والعام) يؤدي إلى بطء النمو الاقتصادي، وعدم كفاية توفير فرص العمل، وتأخر في تطوير القدرات الإنتاجية للدولة.

5– تدهور سعر الصرف وعدم الاستقرار المالي:

أ– **الآلية** :العجز الموازني المستمر، خاصة إذا رافقه عجز في الميزان التجاري، يمكن أن يقلل الثقة في الاقتصاد الوطني. المستثمرون المحليون والأجانب قد يبدأون في التساؤل عن قدرة الحكومة على إدارة شؤونها المالية واستمرارها في الوفاء بالالتزامات. قد يبدأ المستثمرون الأجانب في سحب استثماراتهم (Capital Flight)، مما يقلل من تدفق رأس المال في الاقتصاد.

ب–**النتائج المترتبة:**

– **ضعف الطلب على العملة المحلية** :إذا قام المستثمرون المحليون والأجانب ببيع أصولهم المحلية (مثل السندات، الأسهم، العقارات) وبيع العملة المحلية لتبادلها بعملة أجنبية، سيزداد العرض على العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي.

– **تدهور سعر الصرف** :ينتج عن زيادة العرض على العملة المحلية انخفاض قيمتها (تدهور سعر الصرف) مقابل العملات الأجنبية.

– **تكلفة أعلى للواردات** :إذا انخفضت قيمة العملة المحلية، فإن تكلفة السلع والخدمات المستوردة (النفط، الآلات، المواد الخام) سترتفع. هذا يؤدي إلى ارتفاع في التضخم (التضخم المستورد) ويقلل من قدرة المستهلكين والشركات على شراء البضائع المستوردة.

– **تأثير على الصادرات** :قد يصبح المنتج المحلي أكثر جاذبية في السوق الخارجي بسبب انخفاض سعره بالعملة الأجنبية (إذا لم تكن هناك قيود إدارية على الصادرات)، لكن هذا التأثير قد يواجهه صعوبات في التكيف الصناعي.

– **أزمة مالية** :في الحالات الشديدة، يمكن أن يؤدي فقدان الثقة والسحب المتسارع للاستثمار إلى أزمة مالية (Financial Crisis)، بما في ذلك صعوبة في تمويل الدين الخارجي، أو تدهور كبير في سوق الأصول المحلية، أو احتمالية تدخل صندوق النقد الدولي ببرامج قاسية.

المبحث الثالث: أليات علاج العجز الموازني

في حالة وقوع العجز في الموازنة العامة للدولة ، تقوم باتخاذ عدة إجراءات وسياسات من شأنها تخفيف حدته وتقليل أثاره أو علاجه بصفة نهائية من خلال هذا المبحث سوف نتطرق الى ثلاثة (3) أليات لعلاج العجز وهي ترشيد النفقات العامة، صناديق الثروة السيادية والإصدار النقدي والاقتراض.

المطلب الأول: ترشيد النفقات العامة في اطار الموازنة العامة

تتدخل الدولة في طريقها لمعالجة العجز الموازني من أجل ضمان الاستقرار الاقتصادي عن طريق التخفيض من النفقات وترشيد الصرف من أجل موازنة الخزينة.

أولا: مفهوم ترشيد الإنفاق العام، أهدافه وخطواته:

1- مفهوم ترشيد النفقات: يعرف ترشيد الإنفاق العام بأنه "زيادة الكفاءة الإنتاجية للإنفاق العام في المجالات التي يذهب إليها، وهو يتمثل في دعم قدرته على تقديم الخدمة أو السلعة العامة بأعلى درجة من الكفاءة"[1].

ونعني أيضا بترشيد النفقات العمومية استخدام الموارد المتاحة بشكل مدروس فعال وبكفاءة، بحيث يتم تخصيصها بالطريقة التي تعزز رفاهية المجتمع، ويشمل ذلك توجيه الأموال العامة نحو الاستخدامات التي تحقق توازنا بين الموارد واحتياجات الأفراد وتفضيلاتهم، حيث تشير الفعالية إلى القدرة على تحقيق الأهداف التي يسعى المجتمع للوصول إليها، يشمل ذلك ترتيب هذه الأهداف حسب أولويتها وملاءمتها للمرحلة التي يمر بها المجتمع، كما يتم تحقيق الفعالية في مرحلة إعداد الميزانية واعتمادها، وكلما زادت الديمقراطية في اتخاذ القرارات العامة، وحرص الناخبون وممثلوهم على الترشيد عند التصويت على قرارات الميزانية، زادت فعالية تخصيص الموارد لتحقيق هذه الأهداف [2]. أما الكفاءة فهي تشير إلى مدى تحسين العلاقة بين المدخلات (الموارد المستخدمة) والمخرجات (النتائج المحققة)، يمكن تقسيم الكفاءة إلى بعدين:

كفاءة المخرجات: تعني تحقيق أقصى قدر من المخرجات باستخدام نفس مقدار المدخلات. تُقاس هذه الكفاءة من خلال مقارنة المخرجات الفعلية مع المخرجات المتوقعة عند استخدام كمية معينة من المدخلات؛

كفاءة المدخلات: تعني تحقيق نفس المخرجات باستخدام أقل قدر من المدخلات، تقاس هذه الكفاءة بمقارنة المدخلات الفعلية مع المدخلات المتوقعة عند الوصول إلى نفس النتائج.

باختصار، ترشيد النفقات العمومية يتطلب تخصيص الموارد بطريقة مدروسة لضمان تحقيق أهداف المجتمع بشكل فعّال وكفء، مما يساهم في تحسين رفاهيته وتعزيز تنميته الاقتصادية[3].

---

[1] رمزي زكي، **انفجار العجز**، مرجع سبق ذكره، ص 186

[2] أم كلثوم بن موسى، **ترشيد النفقات العمومية (دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر من سنة 1980 إلى سنة 2013**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد2، العدد 2،الجزائر ،2016، ص193

[3] Jack Diamond « Measuring Efficiency in Government Techniques and Experience », it appears in c.v. brown, p.m Jackson Public Sector Economics , 1986, p 171

ويعرف أيضا ترشيد الإنفاق "هو رفع مستوى الإنتاجية لكل مورد ينفق على مختلف الأغراض"[1]، وترشيد الإنفاق العام هو توجيه التمويل والدعم للهياكل الاقتصادية التي تساهم في ميزان المدفوعات، وهذا ما يجعلها تنمو وتزيد من قدرتها الإنتاجية.

2- أهدافه:

يمكن تلخيص أهداف ترشيد الإنفاق العام في ثلاثة أهداف أساسية[2]:

أ- الحد من العجز المالي: الهدف الرئيسي لترشيد الإنفاق هو تقليل العجز في الموازنة العامة للدولة، يتم ذلك من خلال تقليص النفقات غير الضرورية وتحقيق توازن بين الإيرادات والنفقات، هذا ما يساعد الدولة على استقرار الوضع المالي وتقليل الاعتماد على الاقتراض؛

ب-تحسين كفاءة استخدام الموارد: يكزن عندما يتم توجيه الأموال نحو المشاريع والخدمات التي تحقق أكبر قيمة اقتصادية واجتماعية، هذا يشمل تركيز الإنفاق على الأولويات الوطنية مثل التعليم، الصحة، والبنية التحتية، وتقليل الهدر في المشاريع غير الفعالة؛

ج-تعزيز الاستدامة المالية: من خلال ترشيد الإنفاق، يمكن للدولة أن تحسن استدامتها المالية على المدى الطويل. بدلاً من الاعتماد على زيادة الضرائب أو الاقتراض لتغطية النفقات، يساهم الترشيد في تحسين إدارة الأموال العامة بشكل يعزز قدرة الدولة على مواجهة التحديات المالية المستقبلية.

3-خطوات ترشيد الانفاق العام: هناك سبعة خطوات لعملية ترشيد النفقات العمومية، وهي كالآتي:

أ-مرحلة تحديد الأهداف: وفيها يتم تصنيف وترتيب الأهداف المختلفة للعملية مثلا التخطيط لبلوغ مرحلة متقدمة من الانتاج؛

ب-مرحلة تسخير الوسائل: وتتم بالموازاة مع المرحلة السابقة وتقتضي أن يتم طرح وضبط الوسائل المتوفرة (مالية، تقنية، بشرية) لتحقيق الأهداف المختلفة كوضع قائمة للوسائل التي يمكن توفيرها للوصول الى الهدف؛

ت-مرحلة الربط بين الوسائل والأهداف: أي الوسائل المتاحة والتي يمكن توفيرها والأهداف المسطرة وهذه مرحلة هامة إذ من خلالها يتم طرح مجالات الاختيار؛

ث-وضع البرامج البديلة: في حالات الطوارئ يجب ان تكون هناك خطة للاستعجالات.

ج-مرحلة تقويم البرامج وتحليل التكاليف والنتائج: عند هذا المستوى تكون البرامج واضحة، في هذه المرحلة يتم استخدام مختلف التقنيات الحديثة وذلك من أجل التقويم الفعلي للبرامج عن طريق دراسة تكلفة كل برنامج والعوائد المنتظرة منه، وما ينبغي التفطن له أهمية هذا لأنه سيكون قرارات لاحقة.

د- مرحلة اتخاذ القرار: وهي تعني اختيار بين البدائل افضل عرض من حيث المدة والتكلفة أنسب وأنجع البرامج لتحقيق الأهداف، ويتم ترجمة القرارات إلى اعتمادات في صعيد الميزانية.

---

[2] براهيم خناطلة ، **ترشيد النفقات العامة كآلية لعلاج عجز الميزانية العامة** ، مجلة الباحث لدراسات الاكاديمية ، المجلد7، العدد 1 جامعة باتنة ، الجزائر ،2020 ص ص [554-556] بتصرف.

ذ- مرحلة التنفيذ والرقابة: هي مرحلة تطبيق البرامج و وضعها في ارض الواقع و الرقابة عليها و مامدى فاعلية و كفاءة التنفيذ[1].

ثانيا: أهم مجالات ترشيد الإنفاق العام

يمكن إبراز أهم السياسات التي تهدف إلى تخفيض الإنفاق العام فيما يلي:

1-إجراء تخفيض في بند النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي: ويتمثل ذلك في كل ما له علاقة بدعم أسعار السلع الضرورية ، حيث وضع صندوق النقد الدولي عدة أساليب أهمها الإلغاء التام لهذا الدعم كليا ويكون ذلك من خلال رفع أسعار هذه السلع حتى تتساوى مع تكلفتها، كما يمكن للدولة اتخاذ هذا الإجراء عبر المرور مراحل، حيث تقوم برفع الأسعار تدريجيا بشرط أن تنتج عن تلك السياسة تحقيق انخفاض واضح في الدعم مستمر لنسبة تكاليف الدعم السلعي إلى الإنفاق العام الإجمالي في كل سنة من سنوات البرنامج.

2-تخفيض الأجور: و يكون ذلك عن طريق وضع حد أقصى للأجور، و تجميد العلاوات الاجتماعية، و أيضا لا بد من إلغاء الوظائف الشاغرة والوظائف المؤقتة وتوقيف تعيين وظائف جديدة، و لا بد من فصل الموظفين الزائدين عن الخدمة، و من جهة أخرى لا بد من إعادة للنظر في التأمينات الاجتماعية وشروط الحصول على أجور التقاعد.

3-التخلص من الدعم الاقتصادي: و يكون ذلك من خلال التخلص من الدعم الاقتصادي الذي تتحمله موازنة الدولة نتيجة لوجود مؤسسات إنتاجية في القطاع العام تحقق خسارة حيث أنه لا بد من التخلص من هذه الوحدات وتصفيتها أو بيعها للقطاع الخاص أو إعادة هيكلتها، وإدارتها على أساس اقتصادي و تجاري سليم[2].

4-الضغط على النفقات الموجهة للتعليم والصحة: لأنها تحتل مكانة كبيرة بالنسبة للإنفاق العام وذلك بجانبيه الجاري والاستثماري، حيث أنه لا بد من التخفيض من الإنفاق الاستثماري مثل التوسع في أي بناء المرافق التعليمية والمرافق الصحية و يكون البديل لذبك خصخصة النشاط في هذه المجالات بمعنى إفساح الطريق أمام القطاع الخاص بالاستثمار فيها.

5-تغيير سياسة الدولة تجاه التوظيف: بمعنى أنه لا بد من أن ترفع الدولة يدها تدريجيا عن الالتزام بتوظيف الخريجين الجدد من الجامعات والمعاهد، و ذلك من أجل تخفيض بند عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي الأجور والمرتبات في الموازنة العامة من جانب، وحتى يمكن تنشيط العلاقة بين العرض والطلب في سوق العمل من جهة أخرى و لو أنشأ زيادة في معدلات البطالة.

6-امتناع الدولة في الخوض في المجالات الاستثمارية: خصوصا تلك المجالات التي تنافس القطاع الخاص سواء المحلي أو الأجنبي و أن تركز الدولة على المجالات التي تتعلق بتشييد شبكة البنية الأساسية و تلك المشروعات التي تكمل القطاع الخاص[3].

---

[1] أم كلثوم بن موسى، **ترشيد النفقات العمومية (دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر من سنة 1980 إلى سنة 2013**، مرجع سبق ذكره، ص 197.

[2] رمزي زكي ، **انفجار العجز** ، مرجع سبق ذكره ، ص 160

[3] المرجع السابق، ص185.

7-إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام : من الواضح أن كثير من الدول النامية تعاني من العجز الموازني بسبب السياسات التي تنتهجها وهذا في توزيع مواردها العامة على بنود النفقة العامة، يتماشى هذا الأسلوب مع التغيرات التي تطرأ على الاقتصاد الوطني، وهذا الأسلوب من أسباب العجز لأنه في الغالب ما يكون لتلك الأنماط التي تتبعها الدول تعطي أولية للعناصر الثانوية و التي ليس لها تأثير على مهام الدولة ووظائفه حتى وإن تم تأجيلها أو إلغائها، لأنها لا تؤثر على كفاءة أداء أجهزة الدولة و لا تؤثر على التنمية، من اهم مجالات إعادة ترتيب أولويات الإنفاق هو الجانب المتعلق بالمشاريع الاستثمارية النفقات الرأسمالية في الموازنة العامة، حيث نجد عدة مشاريع ثانوية يجب التخلي عنها في الازمات المالية مثل الكماليات و التزين ، وإعطاء أهمية أكبر للمشاريع الاستثمارية عالية الربح هذا لزيادة إيراد الدولة من جهة، و من جهة أخرى فإن توجيه النفقات العامة لهذه المشاريع، سوف يقلص من عجز موازنتها العامة، أو تأجيل الاستثمار في إنشاء المشاريع و توجيه النفقات المخصصة لها لمشاريع ذات أولية أكبر منها مثل عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي[1].

من هذا على الدولة النظر في أوجه توزيع أولويات الإنفاق العام بالتوازي مع الحالة الاقتصادية والمالية.

المطلب الثاني: صناديق الثروة السيادية Sovereign Wealth Funds (SWF)

نفصل في هذا المطلب ماهية صناديق الثروة السيادية وأنواعها و أشكالها و الهدف من إنشاءها.

أولا: مفهوم صناديق الثروة الاقتصادية السيادية

هناك عدة تعاريف للصناديق السيادية نذكر منها الاتي:

- عرفته مجموعة العمل الدولية على انه " صناديق استثمار أو ترتيبات ذات غرض خاص تملكها حكومات الدول التي تقوم بإنشاء هذه الصناديق من أجل تحقيق أهداف اقتصادية كلية، وهي تحتفظ بالأصول أو تتولى توظيفها أو إدارتها لتحقيق أهداف مالية، مستخدمة في ذلك استراتيجيات استثمارية تتضمن الاستثمار في الأصول المالية والأجنبية، كما تتنوع مصادر تمويل هذه الصناديق فهناك صناديق يكون مصدر إنشائها فوائض في موازين المدفوعات أو عمليات تخص العملات الأجنبية أو من إيرادات الخصخصة أو فائض في الميزانية العامة للدولة أو إيرادات ناتجة عن صادرات المواد الأولية "[2].

- وعرّفها صندوق النقد الدولي على أنها: صناديق استثمارية عمومية ذات أهداف خاصة ترتكز على ثلاثة عناصر:

العنصر الأول: ترجع ملكيتها الى الحكومة المركزية؛

العنصر الثاني: تستخدم الأموال العامة في عمليات الاستثمار طويل الاجل؛

---

[1] المرجع السابق، ص 186.

[2] الصفحة الإلكترونية صندوق النقد الدولي، صندوق النقد الدولي يكتف من نظرة المعني بصناديق الثروة السادية، تم الاطلاع 29-04-2025، imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/Sovereign-Wealth-Funds-A-Work-Agenda-PP4234

العنصر الثالث: تهدف إلى الوصول لبعض الأهداف الاقتصادية المحددة كالإدخار للأجيال القادمة، تنويع الانتاج المحلي، النمو الاقتصادي.

– **تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:** عرّفت هذه المنظمة صناديق الثروة السيادية على أنها عبارة عن مجموعة من الأصول المالية والمدارة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف الحكومة لتحقيق أهداف وطنية والممولة إما باحتياطات الصرف الأجنبي أو صادرات المواد الطبيعية أو الإيرادات العامة للدولة أو أية مداخيل أخرى"[1].

نستنتج بأن صناديق الثروة السيادية هي وسيلة استثمار مملوكة للدولة، يتم تمويله من الفائض ميزان المدفوعات أو فائض احتياطيات النقد الأجنبي بالبنك المركزي أو عائد عمليات الخصخصة أو فائض الميزانية العامة ، أو الإيرادات المتحققة من الصادرات السلعية، أو من كل المصادر معا، وتختلف الدول في مصادر التمويل والهدف حسب طبيعة موارد الظروف الاقتصادية لكل دولة.

ثانيا: أشكال صناديق الثروة السيادية

1-تصنيف الصناديق حسب الهدف من إنشاءها:

-صناديق الادخار: يتمثل هدفها الأساسي في تحويل الأرصدة غير المتجددة إلى المحفظة.

-صناديق الاستقرار: يتمثل الهدف الأساسي في حماية الموازنة العامة والاقتصاد وتقلب أسعار السلع الضرورية.

-صناديق التنمية : ودور الصناديق هو تشجيع الاستثمار المحلي والإنتاج منة أجل خلق فرص عمل جديدة مثل صندوق الإمارات " mubadala" وصندوق مصر، كما يمكن مع مرور الوقت تغير هدف الرئيسي لهذا الصندوق من التنمية الى صندوق الادخار.

-صناديق احتياطات الطوارئ و التقاعد: هي صناديق تمول باشتراكات من الأفراد[2].

2-تصنيف الصناديق حسب مصدر الأصول:

– صناديق المواد الأولية: تم فتح هذه الصناديق من أجل إحلال الأصول الاستثمارية محل المورد الطبيعي مثل النفط، ومن أمثلة هذه الصناديق الصندوق وصندوق Reserve Fund في روسيا، وصندوق ضبط الموارد في الجزائر التي تعتمد على النفط[3].

[1] ذهبية بلعيد، **دور الصناديق السيادية في تمويل العجز الموازني**، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 6، العدد2، مدرسة الدراسات العليا للتجارة تيبازة، الجزائر ،ديسمبر 2021 ، ص 327

[2] الصفحة الإلكترونية صندوق النقد الدولي، صندوق النقد الدولي يكتف من نظرة المعني بصناديق الثروة السادية، تاريخ 28-04-2025 وقت الاطلاع 22:20

. http://imf.org/external/arabic/pubs/ft/survey/so/POL030408Aa.pdf

– صناديق فوائض المدفوعات الجارية: هو الفائض في ميزان المدفوعات والفائض في الاحتياطيات لدى البنك المركزي وفائض الميزانية العامة للدولة كمصدر دخل لصندوق، ومن أمثلة ذلك صناديق الصين وسنغافورة.

– صناديق عوائد الخصخصة والممتلكات العامة: تمثل عوائد تطبيق برنامج الخصخصة، و حصيلة بيع الممتلكات العامة مصدر دخل الصندوق و الهدف منها هو تخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة في دعم المشروعات العامة ، و للاستفادة من أصول الدولة واستغلال العوائد في الاستثمار لضمان تحقيق التنمية، ويحافظ على حقوق الأجيال القادمة.

استثمار العوائد النفطية ولكن حتى تلك الاعتبارات قد تتغير عبر الزمن، ونتيجة للسياسات الاقتصادية فالطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني تتزايد وتعتمد أساسا على السياسات الاقتصادية.

ثالثا: أسباب إنشاء الصناديق السيادية

هناك عدة اسباب لإنشاء الصناديق السيادية نذكر منها[1]:

– وجود انعكاسات سلبية للتدفقات المالية الناتجة عن الثروات الطبيعية (المرض الهولندي) وهي حالة اقتصادية تصيب الدولة ذات الثروات الطبيعية الكثيرة وتسبب في خسارتها للموارد و حدوث العجز في موازنتها، وتتكل كل الجهات على هذه الثروات مما يؤدي إلى ترك بذل الجهد والابتكار والاسراف والتبذير للعوائد والريع المتحصل عليه، مما يبعد الدولة عن طريق التنمية مثال على ذلك الدول التي لديها ثروات وموارد طبيعية من الذهب ،النفط ،الغاز الطبيعي وكذلك المحاصيل الزراعية الوفيرة ، على الدول المالكة لهذا النهج يفرض عليها إنشاء آلية لادخار الفائض أو استثماره خارجياً للحفاظ على استقرار النشاط الاقتصادي وحماية الاقتصاد .

– تعرض احتياطات الصرف الأجنبي لمخاطر الاضطرابات في الأسواق المالية مثل التغير في معدلات الفائدة وسعر الصرف الأجنبي مما يوجب على الدول تنويع مجالات توظيف هذه الاحتياطات، وهو ما يمكن القيام به عن طريق إنشاء صناديق الثروة سيادية ،تقوم باستثمار جزء من هذه الاحتياطات في أصول مالية متنوعة للمحافظة على الاستقرار مما يؤدي إلى التقليل من المخاطر.

– يمكن لصناديق الثروة السيادية أن تساعد في نقل التكنولوجيا إلى الدول المالكة ،حيث تؤدي الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة لهذه الصناديق في الدول المتقدمة إلى توسيع حجم المبادلات ومنه تقوم بنقل التكنولوجيا والتطور في مختلف المجالات.

[1] قطاف عبد القادر، **التحليل القياسي لصندوق ضبط الايرادات على تمويل العجز الموازني في الجزائر (2006-2019)- دراسة تحليلية-** ، مجلة العلوم لاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، جامعة الاغواط ، الجزائر ،2021 ص 07

رابعا: أهداف الصناديق السيادية

تهدف هذه الصناديق إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاستثمارية، ومن أبرز أهدافها[1]:

– تنويع مصادر الدخل: تقليل الاعتماد على مصدر وحيد للدخل، مثل العائدات النفطية، من خلال استثمارات متنوعة محليا ودوليا.

– تحقيق عوائد مالية مستدامة: استثمار الفوائض المالية لتحقيق أرباح تساعد في دعم الميزانية العامة وتحقيق استقرار مالي.

– حماية الاقتصاد الوطني: مواجهة التقلبات الاقتصادية العالمية والصدمات الناتجة عن انخفاض أسعار السلع الأساسية.

– تمويل المشاريع الاستراتيجية: دعم المشاريع الوطنية الكبرى وتعزيز القطاعات الاقتصادية الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة.

– تعزيز الاحتياطي النقدي: زيادة الأصول الأجنبية لتقوية الاحتياطيات الوطنية ودعم استقرار العملة المحلية.

– دعم الأجيال القادمة: توفير مصادر مالية طويلة الأمد للأجيال القادمة من خلال استثمارات ذات عوائد مستدامة.

– تعزيز القوة الاقتصادية للدولة: امتلاك أصول وشركات عالمية لدعم نفوذ الدولة الاقتصادي في الأسواق العالمية.

– مكافحة التضخم: المساهمة في استقرار أسعار السلع والخدمات من خلال استثمارات استراتيجية في الأسواق المحلية.

المطلب الثالث: الاصدار النقدي والاقتراض كأسلوبين لمعالجة العجز الموازني

حيث سنعالج في هذا المطلب الاصدر النقدي والاقتراض كآلية لتمويل العجز الموازني

أولا: تمويل العجز الموازني بواسطة الإصدار النقدي

عند وقوع العجز الموازني تقوم الدولة باللجوء الى البنك المركزي من اجل طبع المزيد من النقود بكميات يجب أن توافق متطلبات السوق وذلك لتمويل العجز الموازني، وفي حالة عدم التوافق ينتج التضخم وتتدهور قيمة العملة لدعم برامج التنمية والأنشطة الإنتاجية، بهدف زيادة الإنتاج وزيادة العرض في سوق العمل، من بين الأسباب الهامة التي تؤدي بالدولة للجوء إلى الإصدار النقدي الجديد هو تغطية عجز الموازنة العامة للدولة، حيث يعتبر الإصدار النقدي الجديد الملجأ الأخير والمصدر الأخير للإيرادات العامة، حيث لا يمكن وصفه بالمورد المستقر للإيرادات بسبب التبعات السلبية التي تلحق هذا القرار. ويلزم لنجاح الإصدار النقدي[2]:

---

[1] قطاف عبد القادر، **التحليل القياسي لصندوق ضبط الايرادات على تمويل العجز الموازني في الجزائر (2006-2019)- دراسة تحليلية**، المرجع سبق ذكره، ص09.

[2] حمزة طيبي ، **آلية الاصدار النقدي الجديد من خلال قانون رقم 17 – 10 لتمويل عجز الميزانية وانعكاساته عمى الاقتصاد الجزائري** مجلة اقتصاديات العمال والتجارة المجلد: 07 العدد: 01، 2022، ص 345 .

- مرونة الجهاز الإنتاجي؛
- توجيه الإصدار الى استثمارات إنتاجية ذات أرباح؛
- ضخ الإصدار الجديد بدفعات رشيدة؛
- محاولة السيطرة على التضخم الجديد.

ثانيا: تمويل العجز بواسطة الإقتراض

ويكون إما اقتراض داخلي أو خارجي من مؤسسات دولية وهو كالآتي:

1- الإقتراض الداخلي: تلجأ الدولة إلى تمويل العجز بالاقتراض من البنك المركزي والمؤسسات المالية المحلية والخواص كألية أقل مخاطرة فيما يلي شرح لأهم المصادر:

-**الإقتراض من البنك المركزي (الإصدار النقدي الجديد):** البنك المركزي وسيلة لتطبيق السياسات المالية للدولة، وتستعين به لتغطية العجز في الموازنة حيث يقوم البنك الجزائر بتقديم قروض وذلك عن طريق الإصدار النقدي الجديد شريطة أن لا يتعدى هذا الإصدار الحدود المسموح بها وذلك تفاديا للآثار التي تنجر عن هذه العملية.[1]

-**الإقتراض من البنوك التجارية:** تمويل عجز الموازنة عن طريق بيع السندات الحكومية للبنوك التجارية، ومنه رفع في القدرة الائتمانية للمؤسسات المالية مما ينتج سحب للنقود من السوق حيث لا يؤثر هذا الإجراء على الطلب الكلي إذا كان لدى البنوك احتياطيات زائدة، والإنفاق المحلي الذي يمول من الاقتراض سيكون له أثر توسعي.

-**أذونات الخزينة العامة** : تلجأ الدولة الى الاقتراض من الافراد من أجل تمويل العجز في موازنتها العامة، فتقوم بطرح أذونات الخزينة في السوق المالي أو عن طريق البنك المركزي للجمهور و المتعاملين في السوق المالي ويكون بسعر الفائدة السائد في السوق وهذا يجعلها تسحب الكثير من النقود و توازي بين قوى العرض والطلب.

2- الاقتراض الخارجي:

القروض الخارجية يقصد بالقروض العامة الخارجية تلك القروض التي تحصل عليها الدولة من الأفراد والمؤسسات الحكومية الأجنبية والهيئات الدولية، ويعد الاقتراض الخارجي أحد الوسائل غير التضخمية التي يمكن للدولة أن تلجأ إليها لسد جانب من عجز موازناتها العامة، وخاصة ذلك الجزء المتعلق بنفقاتها بالنقد الأجنبي مثل دفع التعويضات الأجنبية وأعباء الديون الخارجية، يمكن للدولة اللجوء للاقتراض من الخارج إليها لتغطية من العجز الموازني فيما يلي[2]:

[1] محمد حميدات ،**النظريات والسياسات النقدية**، دار الملكية للطباعة والنشر، الجزائر، 1996، ص 136

[2] عبد الرزاق الفراس ،مرجع سبق ذكره، ص:133

أ- القروض من المؤسسات المالية الدولية: هي قروض تقدمها مؤسسات مالية دولية لدعم الدول في تحقيق أهدافها الاقتصادية والتنموية، من بين أشهر هذه المؤسسات[1].

- **صندوق النقد الدولي IMF** : يقدم القروض للدول التي تواجه عجز مالي أو تحتاج إلى دعم لمواجهة أزمات اقتصادية، تأتي هذه القروض بشروط متعلقة بالسياسات الاقتصادية، مثل التقشف أو إصلاحات هيكلية.
- **البنك الدولي World Bank** : هي مؤسسة مالية دولية تقدم قروضاً موجهة إلى تمويل مشاريع التنمية الكبرى، مثل بناء البنية التحتية أو تحسين القطاع الصحي والتعليمي في الدول النامية. القروض من البنك الدولي تهدف إلى تحفيز النمو الاقتصادي.
- **البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية AIIB** :هي مؤسسة مالية دولية تقدم قروضاً لدعم مشاريع البنى التحتية في الدول الآسيوية.
- **البنك الإفريقي للتنمية AfDB**: هي مؤسسة مالية دولية تعمل على تقديم القروض والتمويلات المشروعات التنمية في إفريقيا، ويهدف الى تعزيز التعاون و الاستقرار الاقتصادي في القارة.

هذه المؤسسات تساعد الدول التي تواجه تحديات اقتصادية، ولكن القروض التي تقدمها تأتي في الغالب مع شروط تقتضي تنفيذ بعض السياسات أو الإصلاحات.

ب- المنح الأجنبية:

تعتبر المنح والمساعدات الدولية سواء كانت نقدية أو سلعية وسيلة لدعم بعض الدول، حيث تقدم لأهداف سياسية أو إنسانية وتساهم في سد العجز المالي وتمويل مشاريع التنمية، ولكنها لا تخلو من التحديات فغالبا ما تأتي بشروط تزيد الأعباء المالية على الدول المتلقية مثل الفوائد المرتفعة وتسعى المؤسسات المانحة لتحقيق مصالحها الخاصة كتشجيع صادراتها التكنولوجية وقد تستخدم المساعدات كأداة للضغط السياسي أو الاقتصادي.

[1] نسرين كزيز ،**دور ترشيد الانفاق الحكومي في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ظل الازمات الاقتصادية** ، اطروحة دكتورة جامعة الجلفة ، الجزائر ، 2019، ص 157

خلاصة الفصل:

شهد مفهوم الموازنة العامة تحولا في الفكر الاقتصادي، فبينما شدد الفكر التقليدي على ضرورة توازن الموازنة وحيادها المالي، أظهرت أزمة الكساد العالمي الحاجة الملحة للتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي. هذا التدخل أدى بالضرورة إلى نمو في هيكل النفقات العامة وبالتالي وقوع الحكومات في دائرة العجز المالي ،لقد أقر الفكر المالي الحديث جواز وجود عجز محدود في الموازنة، خاصة في مراحل الكساد، من أسباب الوقوع في حالة العجز التوسع المفرط في الانفاق وخاصة نفقات التسيير وأيضا عدم ترشيد النفقات، دون أن يصاحب هذا زيادة في موارد الدولة أو تنويع مصادر الايرادات مثل الدولة ذات الاقتصاد الريعي، وهذا ما ينعكس على اقتصاد الدولة، فمن اثاره زيادة نسبة التضخم ونسب الفائدة كما يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص و هذا ما يؤثر سلبا على الاستثمار.

يعد ترشيد الإنفاق العام أحد الحلول الفعالة لتدارك العجز المالي، خاصة في ظل عدم مسايرة الإيرادات العامة لنمو النفقات ويهدف إلى تحقيق أقصى قدر من الإشباع بأقل حجم من الإنفاق العام مع الابتعاد عن كل أسباب هدر المال العام وضياعه هذا يساهم في تحقيق فعالية استغلال موارد المجتمع، كما يمكن للدولة الاعتماد على الصناديق السيادية بادخار الفائض من الايرادات و استغلاله في حالة العجز.

عندما تفقد الحكومات السيطرة على عجز الموازنة ويتفاقم هذا العجز، ومع عدم كفاية الموارد العادية لاحتوائه، فإنها تضطر للبحث عن مصادر تمويل جديدة، هذه المصادر تشمل اللجوء إلى القروض العامة (الداخلية والخارجية) من أفراد وهيئات مختلفة أو الإصدار النقدي الجديد، حيث هذا الأخير يرتبط بظاهرة التضخم إذا لم تتمكن الدولة من توفير جهاز إنتاجي مرن لاستيعاب الطلب المتزايد كل مصدر من هذه المصادر له آثاره المختلفة.

الفصل الثاني:

تحليل سياسات تمويل العجز الموازني في الجزائر

بين سنة 2000 إلى 2023

تمهيد:

في ظل العجز الموازني الذي شهدته الجزائر في العقدين فترة الدراسة تقوم نقوم بدراسة السياسة المالية التي تتخذها الدولة بتحديد توجهاتها الاقتصادية و المالية وهي بمثابة استراتيجية مكونة من أدوات متعددة من إيرادات الدولة وبرامج انفاقها تسمح للدولة بتحقيق التنمية الاقتصادية ومواجهة الازمات الاقتصادية، تقوم الجزائر بالاعتماد على عدة تدابير للحد من العجز الموازني والذي لازم اقتصادها في السنوات الأخيرة فقامت الجزائر بالاعتماد على ترشيد النفقات العامة و صندوق ضبط الموارد و الإصدار النقدي الجديد كآليات لتمويل العجز من خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى:

المبحث الأول: تحليل العجز في الموازنة العامة من 2000 إلى 2023 بالفصل بين الإيرادات العامة والنفقات العامة.

المبحث الثاني: ترشيد النفقات العامة وصندوق ضبط الايرادات كآليتين لتمويل العجز الموازني في الجزائر.

المبحث الثالث: التمويل غير التقليدي كآلية لتمويل العجز الموازني في الجزائر.

المبحث الأول: تحليل الموازنة العامة في الجزائر بين بين سنة 2000 الى 2023

تغيرت الإيرادات العامة و النفقات العامة للجزائر في هذه الفترة عدة تغيرات بسبب الظروف العالمية واضطراب الاسوق منها سوق النفط من خلال هذا المبحث سوف تقوم بدراسة تحليلية لمكونات الموازنة العامة و تحليل الإيرادات و النفقات و رصيد الموازنة خلال سنوات (2000 الى 2023).

المطلب الأول: تحليل الإيرادات العامة للجزائر في الفترة من (2000 إلى 2023)

تعتمد الجزائر في إيراداتها العامة بصفة رئيسة على الجباية البترولية لكن في السنوات الأخيرة كان هناك تغير ومحاولة الخروج من التبعية للمحروقات كما سوف يوضح الجدول الآتي:

الجدول رقم (01): الإيرادات العامة للجزائر من سنة (2000 إلى 2023)

الوحدة: مليون دينار

السنة	الجباية البترولية	الموارد العادية	إيرادات الميزانية	إيرادات الميزانية بالمليار دج
2000	720 000	404 924	1 124 924	1 125
2001	840 600	549 137	1 389 737	1 390
2002	916 400	660 284	1 576 684	1 577
2003	836 060	689 491	1 525 551	1 526
2004	862 200	744 197	1 606 397	1 606
2005	899 000	814 992	1 713 992	1 714
2006	916 000	925 925	1 841 925	1 842
2007	973 000	976 050	1 949 050	1 949
2008	1 715 400	1 187 048	2 902 448	2 902
2009	1 927 000	1 348 362	3 275 362	3 275
2010	1 501 700	1 572 944	3 074 644	3 075
2011	1 529 400	1 960 410	3 489 810	3 490
2012	1 519 040	2 284 990	3 804 030	3 804
2013	1 615 900	2 279 415	3 895 315	3 895
2014	1 577 730	2 350 018	3 927 748	3 928
2015	1 722 940	2 829 602	4 552 542	4 553
2016	1 682 550	3 329 031	5 011 581	5 012
2017	2 126 987	3 920 898	6 047 885	6 048
2018	2 349 694	4 039 775	6 389 469	6 389
2019	2 518 488	4 083 088	6 601 576	6 602

5 114	5 114 087	3 719 377	1 394 710	2020
5 915	5 915 434	3 988 383	1 927 051	2021
7 228	7 228 384	4 016 463	3 211 921	2022
9 014	9 014 422	0	3 856 255	2023

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصاء وبنك الجزائر

– وزارة المالية، مديرية التوقعات والسياسات، تقارير وزارة المالية على البوابة الالكترونية https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/ تاريخ الاطلاع 02-05-2025 وقت الاطلاع 20:20

– الوضعية المختصرة للخزينة العمومية 2000-2023 ، تاريخ الاطلاع 02-05-2025 وقت الاطلاع 20:20

https://www.bing.com/search?q=الوضعيات+المختصرة+لعمليات+الخزينة&forme=ANSPH1&refig=2d08180deb3244389cfe49635ea86f92&pc=U531

أيضا ندرج منحنى بيني ليتضح مسار الذي تأخذه الإيرادات العامة في الجزائر ثم نقوم بتحليل مفصل لذلك

الشكل رقم (01): منحنى بياني يوضح الجباية البترولية والعادية في الإيرادات العامة من 2000 إلى 2023

الوحدة: مليار دج

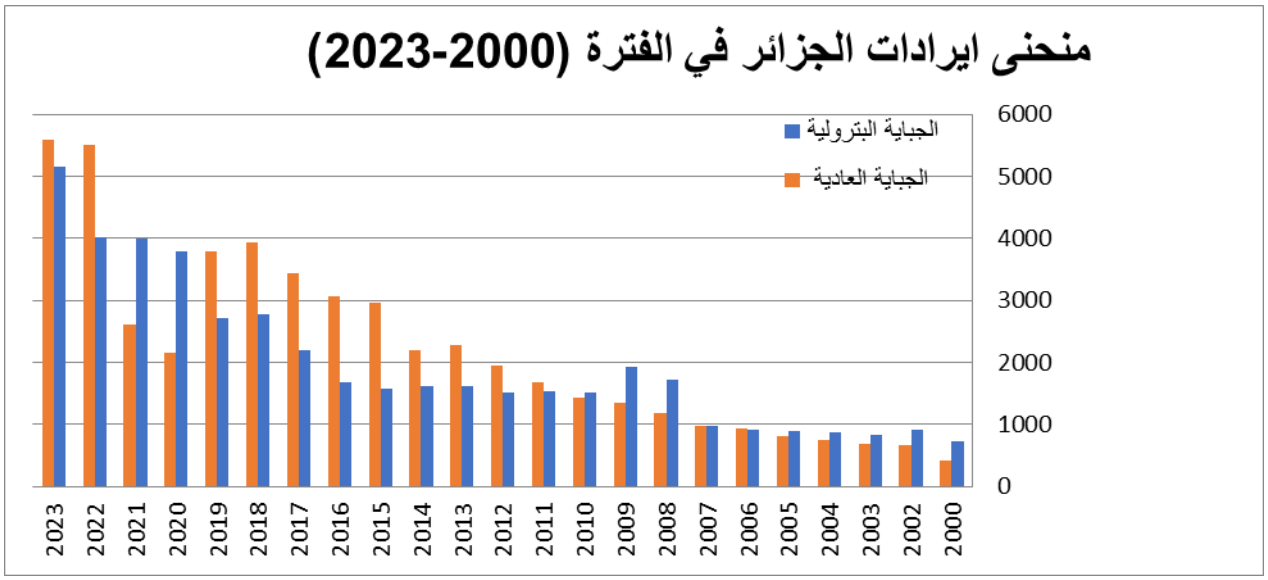

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 01

تحليل الإيرادات العامة في الفترة من 2000 والتي كانت فيها الجباية البترولية 720 مليار دج وهو ما يشكل (64%) من اجمالي الإيرادات كما تتبقى نسبة (36%) موزعة بين الجباية العادية ضرائب الدخل والضرائب الجمركية والإيرادات غير الضريبية، كما كان نسبة نمو الداخلي الخام (2.2%)، والذي ارتفع في سنة 2003 الى (6.4%) ثم بقت في نسبة (3%) للسنوات حتى 2009 كما نرى أن إيرادات المحروقات يشكل

أكثر من نصف الإيرادات حتى سنة 2009 وهذا راجع لاعتماد الجزائر في سياستها على الجباية البترولية أكثر من غيرها من الضرائب، يرجع هذا لأسعار البترول المرتفعة والذي ارتفع من (27) دولار للبرميل في سنة 2001 حتى بلغ (94) دولار للبرميل سنة 2008 ليتراجع سنة 2009 ب 61 دولار كما أن الجباية البترولية نلاحظ أنها كانت ترتفع بوتيرة بطيئة حتى سنة 2008 شهدت طفرة في هذا الايراد، نلاحظ أنه في السنة 2009 بدأت الجباية العادية في التطور وذلك لاعتماد الجزائر على تنوع التحصيلات الأخرى من الضرائب على الدخل و الاستهلاك وتراجع الجباية البترولية في عائدات الجزائر للفترة من (2010-2019) حيث كان المتوسط ثلث (3/1) الإيرادات العامة في هذه الفترة مقارنة بالفترة السابقة الذي كان يشكل قرابة الثلثين(3/2) ، كما نلاحظ تطورا في الإيرادات العامة العادية مقارنة بالسنوات قبل 2007 .

أما في سنة 2020 نلاحظ تراجع كبير في الجباية العادية بسبب الركود الاقتصادي الذي تسببت فيه جائحة الكوفيد مما أدي لغلق المصانع والمحلات التجارية ، و من جهة أخرى كانت انخفاض سعر برميل النفط من 64 دولار الى 41 دولار، والذي أدى بدوره في نقص الإيرادات العامة للدولة بحولي 600 مليار دينار مقارنة بالسنة السابقة

نلاحظ في سنة 2022 صعود مبالغ في الجباية العادية بنسبة(211%) كما كانت فيه نسبة النمو الناتج المحلي الخام (3,6%+) و هو مايدل على التعافي من جديد في هذه السنة مصحوبا نمو كل القطاعات من الصناعات الاستراتيجية والزراعة والبناء و الخدمات، كما كانت نسبة النمو في 2023 (4,1%+) وهي نسبة قياسية منذ سنة 2015 كما نلاحظ أعلى عائد والذي بلغ 10719 مليار دينار كما بمساهمة الإيرادات من المحروقات ب 5142 مليار دينار ومساهمة الإيرادات الضريبية الأخرى ب 3495,56 مليار دولار تشكل الضرائب على الدخل نسبة (45%) وهي المصدر الأساسي للضرائب,

كما سجلت الإيرادات غير الضريبية نمو كبير في السنتين 2022 و 2023 ب 1028 مليار دينار، 1645 مليار دينارعلى التوالي و تمثل نسبة 15% من اجمالي الإيرادات وهي نسبة جيدة مقارنة مع قرابة 1% من الإيرادات غير الضريبية سنة 2000 .

مما نلاحظ وما لاشك فيه أن مداخيل الجزائر مبنية على الإيرادات من المحروقات و يؤدي التغير في هذا العائد تذبذب في الإيرادات العامة في الجزائر إلى أن السنوات الأخيرة تقوم الجزائر بتغير سياستها والبحث عن سبل تمويل بديلة للتخلص من التبعية للمحروقات كما رأينا تطور في الجباية العادية و ذلك لاعتماد الجزائر على الضرائب على الدخل و زيادة نسبة الرسم على القيمة المضافة والرسوم الجمركية كما نرى ارتفاع في الإيرادات الغير ضريبية بشكل جيد مما يلاحظ أن الجزائر في الطريق الصحيح لتنويع المحاصيل و تحقيق التنمية المستدامة في السنوات القليلة القادمة [1].

[1] - وزارة المالية ، مديرية التوقعات و السياسات ، تقارير وزارة المالية على البوابة الالكترونية ، تاريخ الاطلاع 02-05-2025 2025 وقت الاطلاع 20:20 ، https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/

المطلب الثاني: نفقات التسيير و نفقات التجهيز للجزائر من (2000-2023)

شهدت النفقات تطورا كبير في هذه الفترة ،بعد تغيير الدولة لسياستها الإنفاقية من سياسة تقشفية إلى التوسع جراء انتعاش الجباية البترولية بحيث ارتفعت النفقات العامة خلال هذه الفترة ارتفاعا كبيرا مقارنة بفترة التسعينات، حيث رفعت من نفقات التسيير ونفقات التجهيز وذلك للأهداف اجتماعية واقتصادية و تنموية.

الجدول رقم (02): نفقات التسيير ونفقات التجهيز للجزائر من (\2000-2023)

الوحدة: مليار دينار

السنة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	مجموع النفقات العامة
2000	856,2	321,9	1178,1
2001	963,6	357,4	1321
2002	1097,7	452,9	1550,6
2003	1122,8	567,4	1690,2
2004	1251,1	640,7	1891,8
2005	1245,1	806,9	2052
2006	1437,9	1015,1	2453
2007	1673,9	1434,6	3108,5
2008	2217,8	1973,3	4191,1
2009	2300	1946,3	4246,3
2010	2659,1	3023	6468,86
2011	3879,2	38,3981	8272,56
2012	993,445	41,282	7745,52
2013	1829,1	20,2544	6879,82
2014	6143,35	71,2941	7656,16
2015	2849,72	78,3885	8858,16
2016	3480,7	80,3176	7984,1
2017	8459,1	37,2291	6683,21
2018	4584,46	4043,31	8627,77
2019	4794,5	68,3602	8557,15
2020	4954,5	3602,7	7823
2021	4893,4	2929.8	8113
2022	5314,5	2798,9	9936
2023	6311,5	3546,9	11722

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصاء و بنك الجزائر

- وزارة المالية، مديرية التوقعات والسياسات، تقارير وزارة المالية على البوابة الالكترونية تاريخ الاطلاع 02-05-2025 وقت الاطلاع 9:00 https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/
- الوضعية المختصرة للخزينة العمومية 2000-2023 ، تاريخ الاطلاع 02-05-2025 وقت الاطلاع 9:00
- https://www.bing.com/search?q=الوضعيات+المختصرة+لعمليات+الخزينة&form=ANSP&refig=2d08180deb3244389cfe49635ea86f92&pc=

الشكل رقم (02): منحنى تطور نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر في الفترة (2000-2023)

الوحدة :مليار دج

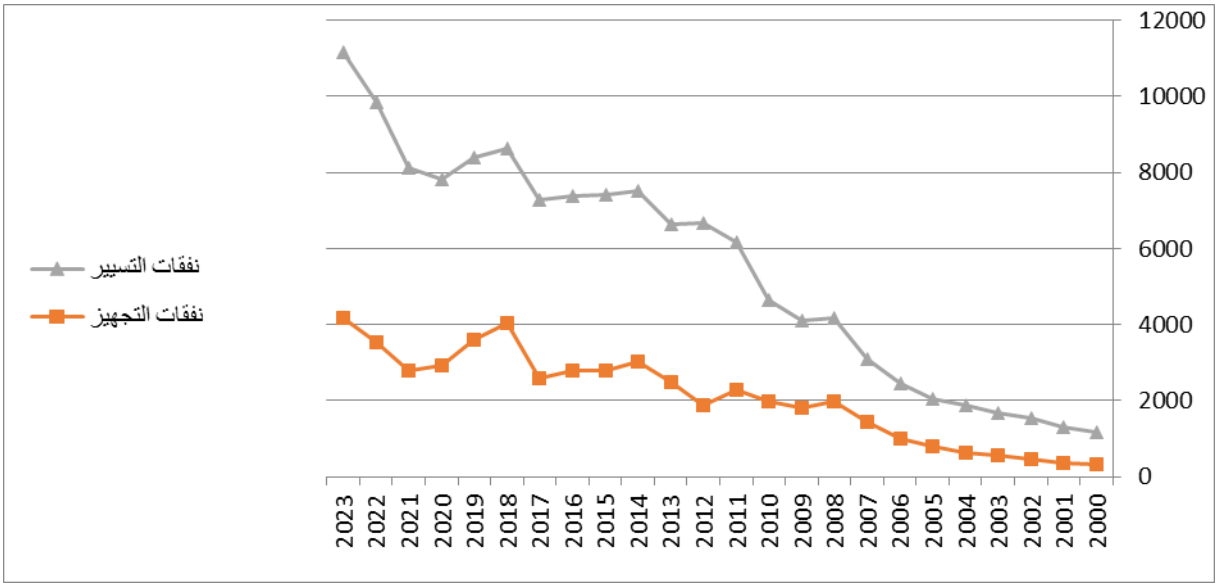

المصدر: من إعداد الطالب وفق الجدول رقم 01

بالنظر في منحنى تطور نفقات التسيير و التجهيز في الجزائر خلال فترة (2000-2023)، نلاحظ أن النفقات العامة شهدت تزايدا مستمرا لكن بنسب متفاوتة من سنة لأخرى هذا نتيجة السياسات الاقتصادية و الإيرادات المحصلة و التغيرات في السوق خاصة أسعار البترول، فقد ارتفعت النفقات العامة من 1178.1 مليار دينار سنة 2000 إلى 11722 مليار دينار سنة 2023.

أولا: نفقات التسيير

شهدت هذه النفقات تطورا مستمرا من سنة 2000 من 856,2 مليار دج لتصل إلى 2217,8 مليار دينار سنة 2008، و كانت نسبة النمو المحلي 6,4 بالمئة في 2003 كأعلى مستوى نمو في هذه الفترة، كان هذا نتيجة البحبوحة في الخزينة العمومية مما جعل الدولة ترفع في مختلف الأجور والمنح، وتوظف العمال في قطاع المؤسسات والإدارات العمومية ثم تذبذب بعدها سنة 2009 لتواصل النمو في سنة 2011 و 2012 زيادات نتيجة ارتفاع أسعار النفط والتوسع الكبير في الانفاق وزيادة الأجور، والدعم الاجتماعي، ثم لتنخفض في سنوات 2014-2017 وهذا بسبب تراجع أسعار برميل النفط حيث أصبحت الجزائر تتخلى عن التوسع في الانفاق وتطبيق سياسة التقشف ترتفع نفقات التسيير من جديد خلال سنة 2018 والتي بلغت 4584 مليار دج

ثم تراجع في سنة 2019و 2020 والتي حدثت في الازمة الصحية العالمية أزمة كوفيد19، قبل أن تعاود النفقات ارتفاعها في 2021،2022،2023 وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية بسبب الحرب على أوكرانيا، وتنويع وزيادة الجزائر لإيراداتها ، مما نتج عنه زيادات معتبرة في الأجور ورفع الدعم الاجتماعي لبعض الفئات من المواطنين والسلع الأساسية[1].

ثانيا: نفقات التجهيز:

نلاحظ من خلال الجدول 02 ومنحنى النفقات أن الاستثمارات تضاعفت من 321,9 مليار دج في سنة 2000 لتصل الى 1946 مليار دج بحلول 2009 و الذي يعتبر نمو هائل في نفقة التجهيز حيث تضاعف خلال 9 سنوات بستة أضعاف وهذا راجع الى التوسع في الاستثمار في البنية التحتية مثل تشييد الطريق السيار شرق غرب ، وبناء المستشفيات و الجامعات...الخ و بهدف التنمية المستدامة التي خططت له الدولة في ظل البحبوحة في ارتفاع أسعار النفط ثم حدوث تذبذب خلال سنة 2009 ، 2010 لتواصل نفقات التجهيز مسارها في النمو بنسب عالية بلغت 154 % مقارنة بالسنتين السابقتين، ثم نلاحظ انخفاض شديد في نمو النفقة ونقصها خلال فترة من 2014 الى 2017 وهذا بسبب انخفاض أسعار النفط، ثم انخفاض بسبب أزمة كورونا، لتعود نفقات التجهيز إلى التطور و النمو في سنوات 2021،2022 ، 2023 والذي كان وراءها استثمار الجزائر في القطاعات الحيوية كالصناعة والزراعة و الرغبة تنويع الإيرادات وهذا راجع أيضا لزيادة أسعار النفط في السوق العالمية[2].

حوصلة التحليل:

من خلال ما سبق نلاحظ أن السياسة الإنفاقية التي تبنتها الجزائر خلال هذه فترة بين سياسة توسعية وتقشفية، ومحاولة التأقلم مع الأزمات الاقتصادية العالمية إلا أنه وحسب التحليل فإن الجزائر تخضع للتبعية التامة للاقتصاد الريعي والجباية البترولية مما نرى أنه أي تذبذب في سوق النفط عالميا يؤثر بشكل واسع على أوجه الانفاق في الجزائر، كما نلاحظ أيضا أن الدولة تصرف أكثر إيراداتها في التسيير ولم تولي أهمية بالغة للاستثمارات مما يدل على عدم الكفاءة في اختيار أوجه الانفاق الصحيحة أما في السنوات الثلاثة الأخيرة نلاحظ نمو النفقة مما يدل ان الجزائر تتدارك الوضع بتنوع النشاط و تهدف الى تحقيق التنمية المستدامة.

[1] سنوسي صالح ، بوضياف مختار، **الاثار الاقتصادية لسياسة العجز الموازني في الجزائر للفترة (1980-2020)** ،مرجع سبق ذكره، ص243 -244

[2] عماد غازي، بولصنام محمد، **العجز الموازني في الجزائر أسبابه واليات تمويله دراسة تحليلية للفترة 2000-2019**، جامعة المدية ، الجزائر المجلد 12 العدد 4 الجزائر ، 2021 ص56

المطلب الثالث: تحليل تطور رصيد الموازنة من (2000-2023)

شهدت الموازنة العانة في الجزائر عدة تطورات في الفترة الأخيرة فكانت بين حالات العجز والفائض وهذا راجع الى الازمات الاقتصادية والسياسات المالية التي تتبعها الدولة في انفاقها كما سيوضح الجدول والشكل

الجدول رقم (03): تطور رصيد الموازنة في الفترة (2000-2023)

الوحدة: مليار دينار

السنة	إيرادات الميزانية	نفقات الميزانية	رصيد الميزانية
2000	1 124	1 178	-53
2001	1 389	1 321	68
2002	1 576	1 550	26
2003	1 525	1 690	-164
2004	1 606	1 891	-285
2005	1 713	2 052	-338
2006	1 841	2 453	-611
2007	1 949	3 108	-1 159
2008	2 902	4 191	-1 288
2009	3 275	4 246	-970
2010	3 074	4 466	-1 392
2011	3 489	5 853	-2 363
2012	3 804	7 058	-3 254
2013	3 895	6 024	-2 128
2014	3 927	6 995	-3 068
2015	4 552	7 656	-3 103
2016	5 011	7 297	-2 285
2017	6 047	7 282	-1 234
2018	6 389	7 732	-1 342
2019	6 601	7 741	-1 139
2020	5 114	6 902	-1 788
2021	5 915	7 436	-1 520
2022	7 228	9 935	-2 707
2023	9 014	12 142	-3 127

المصدر:

- المديرية العامة للخزينة، الوضعية المختصرة للخزينة العمومية 2000-2023 ، تاريخ الاطلاع 02-05-2025 وقت الاطلاع 9:00

- https://www.bing.com/search?q=الوضعيات+المختصرة+لعمليات+الخزينة&form=ANSPH1&refig=2d08180deb3244389cfe49635ea86f92&pc=U5315

-

الشكل رقم (03): تطور رصيد الموازنة في الفترة (2000-2023)

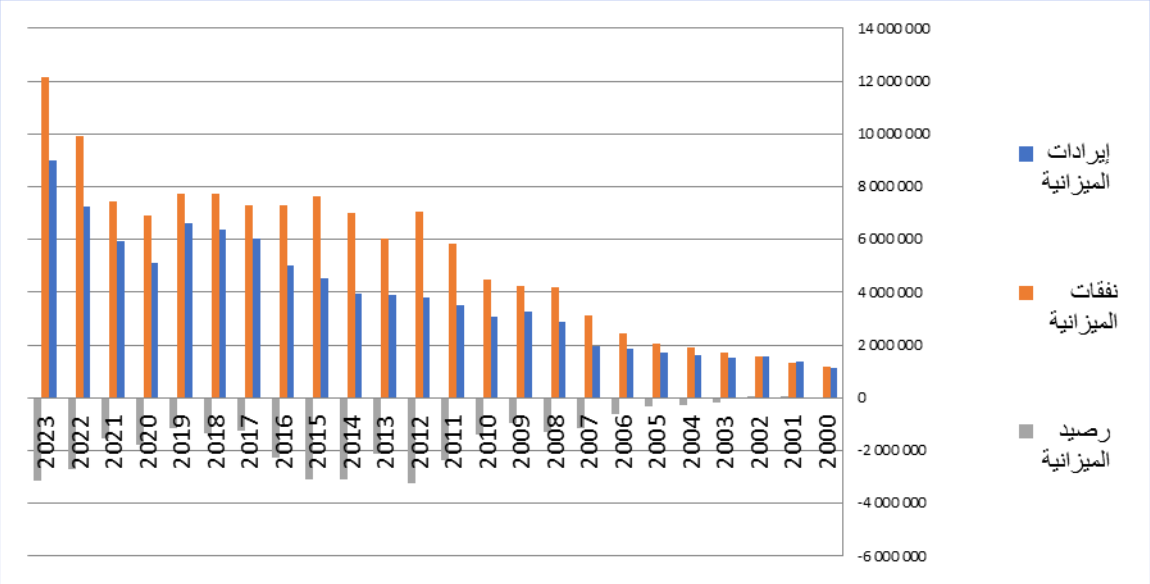

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم 3

من خلال الجدول رقم (03) والشكل رقم (03)، يتضح أن الموازنة العامة الجزائرية سجلت عجزا خلال الفترة حيث سجل الرصيد الموازني -53 مليار دينار سنة 2000 ثم ليسجل فائضا في سنة 2001،2002 ب 68 مليار دج و 26 مليار دج ويعزى هذا التحسن إلى ارتفاع الإيرادات العامة، خاصة الإيرادات النفطية التي استفادت من انتعاش أسعار النفط العالمية، فصعدت من 1213.2 مليار دينار سنة 2000 إلى 4088.6 مليار دينار سنة 2008 إلى 999.5 مليار دينار سنة 2008.

وفي المقابل، شهدت النفقات العامة ارتفاعا كذلك، منتقلة من 1178.1 مليار دينار سنة 2000 إلى 4191 مليار دينار سنة 2008، نتيجة تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي للفترتين (2000-2004) و(2005-2009) وفي المجمل، اعتمدت الدولة خلال هذه المرحلة في تطبيق مشاريع و استثمارات ضخمة و توسع كبير في الانفاق وتحويل الفائض الى صندوق ضبط الموارد بفضل التحسن في أسعار النفط ومن بين الاستثمارات انشاء الطريق السيار شرق غرب و بناء المستشفيات الجامعية و الجامعات.

اعتبارا من سنة 2006، تحول الفائض إلى عجز وبدأ في الارتفاع، حيث بلغ العجز من 164- مليار دينار، إلى 1288 مليار دج سنة 2008 ويرجع هذا التحول إلى الانخفاض الحاد في الإيرادات النفطية بسبب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، ما أدى إلى ارتفاع النفقات العامة من 2053 مليار دج سنة 2005 إلى 4466.9 مليار دينار سنة 2010، وهو ارتفاع بأزيد من 2400 مليار دج في خمس سنوات وهذا نتيجة ارتفاع

نفقات المستخدمين، ثم خلال الفترة 2010–2015، استمر العجز في الموازنة مع تذبذب في حجمه، حيث بلغ 1392 مليار دينار سنة 2010 وارتفع إلى 3103 مليار دينار سنة 2015 كمبلغ عجز قياسي شهدته الموازنة الجزائرية، نتيجة استمرار ارتفاع النفقات التي بلغت 6995.8 مليار دينار في 2014، بفعل السياسة المالية التوسعية للبرنامج الخماسي (2010–2014) وصرف المخلفات المالية بأثر رجعي في2012 في المقابل، شهدت الإيرادات النفطية انخفاضا حادا في هذه الفترة و هو ما أدى الى هذا العجز الضخم اضافة الى التوسع في الكبير في الانفاق.

خلال الفترة 2016–2018، سجلت الموازنة العامة عجزا متتاليا، ولكن انخفض مقارنة بالسنة التي قبلها ليصل في سنة 2018 الى 1139- مليار دج ليعاود الصعود مجددا سنة 2019 وبلغت النفقات 7656.3 مليار دينار سنة 2015، وانخفضت إلى 7383.6 مليار دينار بفعل سياسة التقشف، قبل أن تعود للارتفاع إلى 7725.5 مليار دينار سنة 2019 في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية (2015–2019).

بعدها في سنة 2020 شهدت عجز موازنة بسبب الازمة العالمية كوفيد 19 حيث ارتفع العجز الى 1788- بسبب الدعم الاجتماعي الذي اعتمدته الدولة في سياستها ، ثم انتعش الاقتصاد وارتفعت أسعار البترول في السوق العالمية مما ادى لزيادة الايرادات حيث شهدت الإيرادات ارتفاعا معتبرا في سنة 2022 و 2023 و التي بلغت 7228 مليار دج و 9014 مليار دج، محققة رقما قياسيا في اقتصادها و ذلك بسبب الارتفاع في اسعار النفط و التنوع الاقتصادي الذي توجهت له خاصت في المجال الصناعة و الزراعة الا انها لاتزال تحقق عجزا في رصيدها الموازني بسبب التوسع في الانفاق الا ان الانفاق كان هذه المرة يشمل جزاءا من الاستثمارات وبلغ العجز في اخر سنة 3117 مليار دج[1].

الحوصلة شهد رصيد الموازنة عدة تحولات خلال الفترة (2000–2023) وهذا بسبب اعتماد الجزائر على الجباية البترولية مما جعل اقتصادها مضطرب و هذا حسب السوق العالمية لنفط ، وهذا ما أثر سلبا على رصيد الموازنة وأدي الى حدوث عجز في كل سنة تتراجع فيها الأسعار.

[1] بوعيشاوي مراد، وغزاني عماد، **الاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط** ،مجلة الابداع ، المجلد11 ،العدد 02 ، جامعة المدية ،الجزائر، 2021 ،،ص144

المبحث الثاني: ترشيد النفقات العامة و صندوق ضبط الايرادات كآليتين لتمويل العجز الموازني:

تعتمد الجزائر بصفة كلية على مداخيل النفط مما يؤدي انخفاض الاسعار على ميزانيتها الى حدوث عجز مما جعلها تعتمد على سياسات مالية لتخفيف العجز و علاجه من بين هذه السياسات المالية ترشيد النفقات العامة وصندوق ضبط الموارد ، من خلال هذا سوف ندرس فعالية الأليتين في علاج العجز.

المطلب الأول: ترشيد النفقات العامة كألية لتمويل العجز الموازني في الجزائر

من الاسباب الرئيسية للعجز في الموازنة هي السياسة التوسعية في الانفاق وهو ما يجعل المصاريف أكبر من الموارد فيجب على الدولة اتباع سياسة ترشيد النفقات العامة

أولا: تدابير الدولة الجزائرية لترشيد النفقات العامة

سعت الجزائر إلى ترشيد إنفاقها العام من خلال تبني جملة من الإجراءات، أبرزها ما يلي:

1- في مجال الجباية والشبه جباية:

بهدف تنويع الموارد أدرجت موازنة 2016 مجموعة من الرسوم تخص الرسم على القيمة المضافة لاستهلاك مادتي الكهرباء والمازوت وفرض حقوق جمركية قدرت ب 15% لاستيراد أجهزة الكمبيوتر الامر الذي انعكس على تراجع عجز ميزانية 2016 بنسبة 8.8% كمقارنة بالسنة الماضية.

- تميزت سنة 2017 بزيادة في حجم الضرائب المفروضة ومن أهمها الضريبة على الاستهلاك فتم زيادة الرسم على القيمة المضافة من 17% إلى 19% [1]. كما رفعت الرسم على الطابع ، إضافة إلى رفع الرسم الداخلي على استهلاك بعض المنتجات كالفواكه ووسائل النقل...الخ[2].

2- في المجال النقدي:

أصدرت الخزينة العمومية سنة 2016، سندات القرض الذي عنوانه القرض الوطني للنمو الاقتصادي في شكل سندات إسمية أو سندات لحاملها لمدة 3 أو 5 سنوات بنسبة فائدة 05% و05.75% تدفع سنويا على التوالي بقيمة 50.000 دج لكل واحد، معفاة من الضرائب، وتكون قابلة للتداول الحر، طبقا للقرار الصادر عن وزارة المالية المؤرخ في 28 مارس سنة 2016 الذي يحدد الشروط والكيفيات التي تصدر الخزينة العمومية وفقها القرض الوطني للنمو الاقتصادي[3].

يمكن أن نضيف بعض الإجراءات التقشفية في مجال الخدمات كالصحة والتعليم نذكر منها[4]:

- فرض قيم نقدية على الخدمات العلاجية التي كانت في السابق مجانية.
- رفع الدعم على الأدوية.

1- عدة أسماء، **ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة**، مرجع سبق ذكره، ص175.

2- عمر العودي، نور الدين صويلحي، **قراءة في وضعية مؤشرات التوازن الداخلي الكلي في الجزائر في ظل سياسات التقشف للفترة 2010-2019**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، جامعة تمنراست،2022، ص388.

3- المرجع السابق ، ص389.

4- المرجع السابق.

- فتح المجال أمام المنافسة الأجنبية والخاصة في مجال الصناعة الصيدلانية في السوق الداخلية.
- رفع الدعم عن الكتب والأدوات والمستلزمات المدرسية.
- رفع أسعار الخدمات المدرسية كالإطعام، النقل والدواء.

3- تأسيس قانون مكافحة الفساد:

كانت الجزائر من أوائل الدول التي صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وقد عززت هذه الخطوة بإصدار القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، والمعدل والمتمم بالقانون رقم 11-15 المؤرخ في 2 أوت 2011. يهدف هذا القانون إلى تحديد وتنظيم مختلف الآليات والإجراءات السياسية والاجتماعية والأمنية والقانونية والقضائية والوقائية والعلاجية التي تساهم في مكافحة الفساد، بالإضافة إلى وضع آليات للتعاون مع المجتمع الدولي. كما سعى القانون إلى دعم الإجراءات الهادفة إلى الوقاية من الفساد ومكافحته.

4- تعزيز الشفافية في قانون إبرام الصفقات العمومية:

يُعتبر المرسوم الرئاسي رقم 10-236 المؤرخ في 7 أكتوبر 2010، والمعدل والمتمم، الإطار القانوني المنظم للصفقات العمومية، وقد عُدل آخر مرة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015، والمتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.

توفير الشفافية في منح الصفقات العمومية هو السبيل لصرف الاعتمادات في مكانها الاصلي ، بحيث يشكل محور المنافسة بين المتعاملين الاقتصاديين ويؤدي إلى الحصول على أفضل العروض من حيث الجودة والتكلفة وقد نص مرسوم الصفقات العمومية على ضرورة احترام مبادئ المساواة والشفافية في إجراءات منح الصفقات العمومية[1].

5- تفعيل الرقابة على النفقات العامة

يجب على كل مراقب ميزانياتي في الجزائر للاعتمادات تعليمات بضرورة الرقابة والحذر عند التأشير على الاعتمادات المخصصة للتجهيز، وكذلك العمليات الممولة من رأسمال الدولة للتجهيز العمومي والمنفذة في إطار حساب التخصيص الخاص أو في إطار تعاقدي وقد تقرر إخضاع هذه العمليات لنفس القواعد والإجراءات المتعلقة بعمليات التجهيز العمومي خاصة في مجال الرقابة وإعداد الوثائق الثبوتية لاستخدام الاعتمادات للأقساط السابقة[1]. غير أن هذه الرقابة تقتصر على مراقبة إجراءاته فقط ولا تمتد إلى تقييم الأداء النهائي للأنشطة الحكومية وعليه، يجب على الدولة إعادة النظر في أدوار أجهزة الرقابة لتصبح رقابة أداء ورقابة نتائج تركز على الفعالية والكفاءة بهدف تحقيق ترشيد فعلي للنفقات العامة[2].

[1] الجوزي فتيحة، **تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2016) وإجراءات ترشيدها**، معارف (مجلة علمية دولية محكمة)، قسم: العلوم الاقتصادية، العدد 23 (ديسمبر 2017)، ص 217.

[2] الجوزي فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 218.

6- إصلاح نظام الدعم الاجتماعي والاقتصادي

شهد نظام الدعم الاجتماعي في الجزائر تحولات مهمة خلال الفترة قيد الدراسة، حيث كانت الدولة تقيم سياسات دعم تكافلية واسعة تستهدف شريحة كبيرة من السكان، دون تمييز دقيق بين الفئات الأكثر حاجة من تلك التي تستفيد بشكل غير فعال[1].

أ- تحديات نظام الدعم التقليدي

استمر النظام التقليدي للدعم لفترة طويلة، ما أدى إلى حدوث تشوهات اقتصادية مثل التحميل الزائد على الخزينة العامة وتشجيع الاقتصاد غير الرسمي، كان لهذا النظام تأثير سلبي على الكفاءة الاقتصادية وإحداث اثار اجتماعية غير متوازنة، حيث استفادت القطاعات الأكثر ثراء على حساب الفئات الأكثر ضعفا.

ب- إجراءات إعادة هيكلة الدعم

- استجابة لهذه التحديات، بدأت الحكومة في تبني إجراءات إصلاحية تتضمن:
- تحول الدعم من شامل إلى مستهدف :تم تحويل نظام الدعم العام إلى نظام دعم موجه للفئات المستهدفة فعليا، وذلك لتقليل النفقة العامة دون المساس بحماية الفئات الضعيفة.
- مراجعة اليات توزيع الدعم :اعتمدت الجهات الحكومية نظاما جديدا لنقل الدعم يضمن وصول الأموال لمن يستحقها فعلا، مع استخدام تقنيات المراقبة الإلكترونية لضمان الشفافية ومنع التلاعب.
- التقليل من الدعم في قطاعات الطاقة :تم البدء في تقليل الدعم على أسعار الطاقة والوقود، وهو ما ساهم في تخفيض العبء المالي على الدولة وفي نفس الوقت دفع المستهلكين لاستخدام الطاقة بشكل أكثر كفاءة.

ج- مقارنة بين النظام القديم والجديد للدعم

يمكن تلخيص الفروق بين النظامين فيما يلي:

الجدول رقم (04) : مقارنة بين النظام القديم و الجديد لسياسة الدعم

النظام الجديد	النظام القديم	البند
دعم مستهدف للفئات الأكثر حاجة	دعم شامل لجميع فئات المجتمع	نطاق التغطية
توزيع إلكتروني مع رقابة دورية	توزيع موحد وغير رقابي	آلية التوزيع
تقليل تكاليف الدعم وتحسين الكفاءة	ارتفاع نفقات الدعم	العبء المالي
تعزيز الشفافية ودعم النمو الشامل	تشجيع الاقتصاد غير الرسمي	التأثير الاقتصادي

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على" ابراهيم خناطلة، ترشيد النفقات العامة كآلية لعلاج عجز الميزانية العامة للدولة ، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية ،جامعة باتنة، الجزائر.

[1] قانون المالية لسنة 2022 ، الجريدة الرسمية

6- الاصلاح الموازناتي في ظل القانون العضوي 18-15

توجهت الدولة الجزائرية نحو إصلاح شامل لنظامها الموازناتي وتحديث التسيير العمومي بهدف ترشيد الإنفاق العام، وذلك بالارتكاز على القانون العضوي رقم 15-18 المتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم (LOLF)، والذي بدأ العمل به ابتداء من سنة 2023،[1] يهدف هذا الإصلاح إلى الانتقال من نظام الميزانية التقليدي القائم على بنود الإنفاق إلى نظام يعتمد على ميزانية البرامج والتسيير القائم على الاهداف والنتائج وتستند عناصر الموازنة العامة الجديدة على:

- **مقاربة تعدد السنوات:** يتم وضع إطار للموازنة يمتد لعدة سنوات من 2 الى 5 أو أكثر، مما يخدم التخطيط للمشاريع الكبرى ويضمن الاستدامة المالية، مع الحفاظ على مبدأ التصويت السنوي للسلطة التشريعية على ميزانية كل سنة.

- **دعم التوازن الهيكلي للموازنة:** التركيز على تغطية نفقات التسيير بواسطة الإيرادات العادية، مع تحديد نسبة التغطية في قانون المالية، لضمان استدامة الميزانية.[2]

- **التسيير وفق البرامج والقائم على النتائج:** يتم تنظيم الإنفاق حول برامج وأنشطة محددة ترتبط بأهداف الدولة والنتائج المتوقعة، يعتمد التسيير القائم على النتائج على ثلاثة عناصر رئيسية:[3] لتخطيط، المتابعة والتقييم.

- **المدونة الجديدة للموازنة:** يتم تصنيف النفقات العامة بطريقة جديدة حسب:

النشاط: تقسيم هيكلي هرمي (حافظة، برنامج، برنامج فرعي، عملية، عملية فرعية) مرتبط بالأهداف.

الطبيعة الاقتصادية: تصنيفات محددة مثل نفقات المستخدمين، نفقات التسيير، الاستثمار، التحويل، أعباء الدين، العمليات المالية، والنفقات غير المتوقعة.

مركز المسؤولية (حسب الوظائف الكبرى للدولة): تحديد الهيئات الإدارية المسؤولة عن تنفيذ البرامج وتحقيق النتائج[4].

- **مراحل إعداد ميزانية البرامج:**

تمر ميزانية البرامج ب 8 مراحل اساسية تبدأ هذه المراحل بتحديد هيكل البرامج وتقدير اعتماداتها المالية ثم تصنف البرامج حسب الوحدات الإدارية المسؤولة، ويتم الربط بين هيكل البرامج والهيكل الإداري بعد ذلك

- [11] وزارة المالية، المديرية العامة للميزانية، مذكرة منهجية تتعلق بتحضير ميزانية البرامج لسنة 2022 لغرض تجريبي تاريخ الاطلاع 02-05-2025 وقت الاطلاع 9:00
http://mfdgb.gov.dz/wp-content/uploadsNote_methodologique_BP2022_VA.pdf

[2] مفتاح فاطمة، **الميزانية العامة بين القانون الأساسي 17-84 ومشروع القانون العضوي الجديد لقوانين المالية**، مجلة القانون والعلو م السياسية، العدد 4 ، 2016 ، ص 334.

[3] مراد بوعيشاوي ،عماد غزاوي، **حوكمة الميزانية العامة في الجزائر على ضوء أحكام القانون العضوي الجديد رقم 18/15 المتعلق بقوانين المالية**، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 10، العدد01، الجزائر ، 2020، ص 98-99.

[4] مفتاح فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص 337.

يعين مسؤول لكل برنامج، ثم تنتقل العملية إلى إدخال بيانات الميزانية في نظام الكتروني، ثم يتم توزيع الميزانية الشاملة على البرامج والبرامج الفرعية، بما في ذلك نفقات المستخدمين والتشغيل والاستثمار بعد ذلك، تقدر مبالغ السنتين اللاحقتين وأخيرا، يعد التقرير حول النتائج المحققة.

ثانيا: تحديات ترشيد النفقات العامة في الجزائر

عند تقييم فعالية وجدوى إجراءات ترشيد الإنفاق الحكومي التي تبنتها الجزائر لمواجهة العجز المالي والأزمات الاقتصادية، يتضح وجود جملة من التحديات والعراقيل التي تعيق تحقيق أهداف هذه السياسة على المدى الطويل، ويمكن تلخيص أبرز هذه التحديات فيما يلي[1]:

1- محدودية آثر الإجراءات الترشيدية على المدى القصير:

لقد نجحت التدابير المتخذة في بداية الأمر، خصوصا بعد تراجع أسعار النفط، غير أن آثرها كان محدودا زمنيا، ويرجع ذلك إلى استنزاف الأدوات المالية الوقائية، لاسيما صندوق ضبط الإيرادات، الذي نضبت موارده في فبراير 2017 نتيجة الاعتماد المفرط عليه لتمويل عجز الموازنة[2]. ومن أبرزها:

- اقتصار عمله على المستوى الداخلي، وتوجيه موارده لتغطية العجز بدلًا من استخدامها في الاستثمار؛
- اعتماده شبه كامل على عائدات النفط، مما يجعله عرضة لتقلبات السوق؛
- انفراد وزارة المالية بالإشراف عليه، ما يقلل من الكفاءة ويزيد من الطابع السياسي في التسيير؛
- غياب الرقابة البرلمانية والشفافية، ما يعرضه لسوء التسيير، خصوصًا في ظل غياب نشر تقارير دورية وشفافة عن نشاطاته.

2- الترشيد لا ينبغي أن يكون ظرفيا:

الترشيد الحقيقي للإنفاق لا يجب أن يربط فقط بمرحلة الأزمات، بل ينبغي أن يكون أسلوبا ذو ديمومة في إدارة الموارد حيث صرفت الحكومة أزيد عن 1000 مليار دولار منذ عام 2000، إلا أن جزءا كبيرا من هذه المبالغ وجه إلى مشاريع غير منتجة أو نشاطات غير مجدية مثل المهرجانات والدعم العشوائي للقطاعات الفاشلة، دون مردود اقتصادي حقيقي[3]، ويعود ذلك إلى غياب رؤية واضحة في ترتيب الأولويات وتوجيه الموارد نحو التنمية المستدامة.

---

[1] براهيم خناطلة ، ترشيد النفقات العامة كالية لعلاج العجز ، مرجع سبق ذكره ،ص 561-567

[2] ابن عزة محمد، **ترشيد سياسة الإنفاق العام واتباع منهج الانضباط بالأهداف: دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر**، اطروحة دكتورة ، جامعة تلمسان الجزائر، ص. 235.

[3] ابن عزة محمد ، المرجع السابق ، ص 237

3- الفساد والاختلاسات:

تعاني المالية العامة من تفشي الفساد وسوء التسيير، بما في ذلك تحويل الأموال إلى الخارج وغياب المحاسبة الفعلية وهذا يرجع إلى غياب مؤسسات فعالة وشفافة، ما يهدد مستقبل البلاد الاقتصادي.

4- ضعف التنويع الاقتصادي

لا يزال الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل شبه كامل على عائدات النفط، مما يجعله هشا أمام تقلبات السوق العالمية. ورغم الطفرات النفطية السابقة، لم تُستثمر الفوائض المالية في تنمية قطاعات بديلة كالصناعة أو الزراعة أو السياحة، ما أضاع على البلاد فرصة حقيقية لبناء اقتصاد متنوع وتنافسي[1]، كما أن غياب استراتيجية واضحة للتنويع الاقتصادي يجعل من الاستقرار المالي أمرًا مؤقتًا، ويزيد من ارتباط الرفاه الاجتماعي بمورد زائل.

نرى انه لا يمكن أن تحقق سياسة ترشيد الإنفاق أهدافها ما لم ترافقها إصلاحات هيكلية جادة تشمل تنويع مصادر الدخل، تعزيز الرقابة والمساءلة، واعتماد نظرة استراتيجية بعيدة المدى تضع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في صلب الاهتمام وهذا ما جاء في السياسة الجديدة و الاصلاح الموازناتي (ميزانية البرامج).

المطلب الثاني: صندوق ضبط الإيرادات كآلية لعلاج العجز الموازني في الجزائر

لمواجهة تحديات الاقتصاد الجزائري المستقبلية، خاصة تلك المرتبطة تقلبات السوق العالمية، تبنت الجزائر استراتيجية تهدف إلى تنويع مصادر دخلها واستثمار فوائضها المالية بكفاءة وفي هذا السياق أنشأت الدولة هيكل مالي يقترب في مفهومه من صناديق الثروة السيادية، والتي تعتبر لبنة أساسية في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة وهو صندوق ضبط الإيرادات.

أولا: مفهوم صندوق ضبط الموارد واطاره القانوني

1- تعريف صندوق ضبط الموارد:

تأسس صندوق ضبط الموارد (**Fonds de Régulation des Recettes**) بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 وهو عبارة عن حساب تخصيص خاص رقم 302-103 مفتوح في حسابات الخزينة، ويخضع لإشراف وزير المالية الذي يعتبر الآمر بالصرف الرئيسي له، يتميز هذا الصندوق باستقلاليته عن الميزانية العامة للدولة وإدارته من قبل الخزينة العمومية، ولا يخضع للرقابة المباشرة من قبل غرفتي البرلمان[2].

- **تتكون موارد الصندوق من:**الفائض من الإيرادات الجبائية المحققة مقارنة بالتقديرات الواردة في قانون المالية، إضافة الى إيرادات أخرى مرتبطة بنشاط الصندوق، بالإضافة إلى تسبيقات من بنك الجزائر.

[1] حوالف رحيمة. **تحديات التنمية الاجتماعية في الجزائر في ظل انهيار أسعار النفط** ، مجلة البدر،المجلد 10 ،العدد 01، جانفي 2017، ص32.

[2] طرش ذهبية، **فعالية صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الموازنة العمومية خلال الفترة 2000-2017**.مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 07 العدد 03 ، جامعة الوادي، الجزائر ،ص78

– **بينما تُستخدم نفقات الصندوق في:** تغطية العجز في الميزانية العامة للدولة وضمان توازنها من خلال قوانين المالية وحسابات تسوية الميزانية، وإدارة الدين العام وتخفيف عبئه.

2– التعديلات التي طرأت على صندوق ضبط الإيرادات:

شهد صندوق ضبط الإيرادات عدة تعديلات قانونية بهدف تكييفه مع المستجدات الاقتصادية

أ– إنشاء صندوق ضبط الموارد (قانون المالية التكميلي لسنة 2000:

بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2000، وتحديدا المادة 10 منه[1]، تم إنشاء حساب تخصيص خاص في كتابات الخزينة تحت رقم 103–302 تحت مسمى صندوق ضبط الموارد يقيد في هذا الحساب:

باب الإيرادات يشمل على فوائض القيم الجبائية الناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات الفعلية عن تلك المتوقعة في قانون المالية وجميع الإيرادات الأخرى المتعلقة بتسيير الصندوق، أما في باب النفقات فيقيد ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة بموجب قوانين المالية السنوية.

ب– تخفيض الدين العمومي.

وقد صدرت عدة مراسيم وتعليمات لاحقة حددت عناصره وكيفية تسييره، من بينها:

– مرسوم تنفيذي رقم 02–67 المؤرخ في 6 جوان 2002 :يحدد كيفية سير حساب التخصيص الخاص رقم 103–302.

– قرار رقم 122 صادر عن وزير المالية بتاريخ 16جوان 2002 :يحدد الإيرادات والنفقات المخصومة من حساب التخصيص الخاص رقم .103–302.

– تعليمة رقم 15 صادرة عن المدير العام للخزينة بتاريخ 18جوان 2002 :تحدد شروط التطبيق المحاسبي للمرسوم التنفيذي رقم 67–02وكيفية تسيير الصندوق.

ت– قانون المالية لسنة 2004 :تم بموجبه تعديل المادة 10 من قانون 2000، حيث أُضيفت تسبيقات بنك الجزائر الخاصة بإدارة الدين الخارجي إلى جانب الإيرادات. وقد ساهم هذا التعديل في تعزيز احتياطات بنك الجزائر التي ارتفعت بشكل ملحوظ. كما تبنت الجزائر استراتيجية جديدة للإدارة النشطة للدين الخارجي، تمثلت في تسديد أقساطه قبل مواعيد استحقاقها[2].

ج– قانون المالية التكميلي لسنة 2006 :تم توسيع الهدف الرئيسي للصندوق ليشمل تمويل عجز الخزينة العمومية بالإضافة إلى عجز الموازنة العامة، وذلك بموجب المادة 25 المعدلة للمادة 10 كما تم تحديد حد أدنى لرصيد الصندوق قدره 740 مليار دينار جزائري[3].

د– قانون المالية لسنة 2017 :تم إلغاء الحد الأدنى الإلزامي لرصيد الصندوق (740 مليار دينار جزائري) بموجب المادة 121 المعدلة للمادة 10 وأصبح الهدف من نفقات الصندوق يقتصر على "تمويل عجز

[1] الجريدة الرسمية العدد 37 بتاريخ 27جويلية 2000 الموافق لـ 24ربيع الأول 1421 قانون المالية التكميلي

[2] الجريدة الرسمية ، العدد، 29، 08ديسمبر 2003 الموافق ل 05ذو القعدة 1434 قانون المالية ، المادة ، الجزائر

[3] الجريدة الرسمية العدد29 08ديسمبر 2003 موافق ل05 ذو القعدة 1424 المادة 66 المعدلة للمادة 25 قانون المالية لسنة .2004 الجزائر

الخزينة" دون تحديد أي حد أدنى جاء هذا الإجراء لمواجهة انخفاض الموارد المالية للدولة نتيجة لتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية وقد شهد الصندوق عمليات سحب كبيرة خلال الفترة 2014-2016 لتمويل العجز في الميزانية[1].[2]

ثانيا : تطور رصيد صندوق ضبط الايرادات في الفترة بين 2000- 2023

يهدف صندوق ضبط الإيرادات إلى استقرار الموازنة العامة للدولة من خلال امتصاص الفائض وتمويل عجزها عند حدوث نقص في مواردها مرة أخرى عند تراجع أسعار النفط ، نلاحظ الجدول التالي:

الجدول رقم (05): تطور رصيد صندوق ضبط الايرادات في الفترة بين 2000- 2023

الوحدة مليون دج

السنة	الجباية البترولية	الجباية البترولية المحصلة	الفائض	مجموع الإقتطاعات	الرصيد بعد الاقتطاع	نسبة تمويل الصندوق من الجباية
2000	720000	1173237	453237	221 100	232 137	38,6
2001	840600	964464	123864	184 467	171 534	12,8
2002	916400	942904	26504	170 060	27 978	2,81
2003	836060	1284974	448914	156 000	320 892	35
2004	862200	1485699	623499	222 703	721 688	42
2005	899000	2267836	1368836	247 838	1 842 686	60,3
2006	916000	2714000	1798000	709 641	2 931 045	66,2
2007	973000	2711848	1738848	1 454 363	3 215 530	64,1
2008	1715400	4003559	2288159	1 223 617	4 280 073	57,1
2009	1927000	2327675	400675	364 282	4 316 465	17,2
2010	1501700	2820010	1318310	791 938	4 842 837	46,7
2011	1529400	3829720	2300320	1 761 455	5 381 702	60,1
2012	1519040	4054349	2535309	2 283 260	5 633 751	62,5
2013	1615900	3678131	2062231	2 132 471	5 563 511	56,1
2014	1577730	3388050	1810320	2 965 672	4 408 159	53,4
2015	1722940	2275132	552192	2 886 505	2 073 846	24,3
2016	1682550	1781100	98550	1 387 938	784 458	5,6
2017	2126987	2126987	0	784 458	0	0
2018	2349694	2787106	437412	131 912	305 500	15,7

[1] الجريدة الرسمية العدد29 08ديسمبر 2003 موافق ل05 ذو القعدة 1424 المادة 66 المعدلة للمادة 25 قانون المالية لسنة 2004. الجزائر

[2] الجريدة الرسمية العدد47 20جويلية 2006الموافق ل24 جمادى الثانية 1427 المادة 25 المعدلة للمادة 10 قانون المالية التكميلي 2006 الجزائر.

2019	2518488	2518488	0	0	305 500	0
2020	1394710	1959758	526854	832 354	0	26,9
2021	1927051	2609155	682104	0	682 104	26,1
2022	3211921	5507675	2295754	1 011 256	1 966 593	41,7
2023	3865255	5576981	1720726	1 027 375	2 659 945	31

الرصيد بعد الاقتطاع = الفائض – مجموع الاقتطاعات

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على:

- المديرية العامة للخزينة والمحاسبة، تطور رصيد صندوق ضبط الايرادات في الفترة بين 2000- 2023، تاريخ الاطلاع 02-05-2025 وقت الاطلاع 12:00

https://dgpp.mf.gov.dz/wp-content/uploads/2025/01/%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82-%D8%B6%D8%A8%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA-2000-2023.pdf

من خلال تحليل الجدول نرى منذ إنشاء صندوق ضبط الإيرادات، مرت إمداداته من الجباية النفطية بتقلبات كبيرة حسب اضطراب الاسعار في الاسواق العالمية للنفط ففي الفترة بين 2000 و 2008، لما كانت أسعار النفط في أوجها، تدفقت أموال طائلة إلى الصندوق، حتى تطور المبلغ المحصل في الصندوق من سنة 2000 الى 2008 ليصل 2,288,159 مليون دج في عام 2008 ، ليتم بعدها انخفاضه بسبب الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على أسعار النفط في عام 2009، انخفضت حصيلة الجباية النفطية المحولة إلى الصندوق بشكل ملحوظ لتصل إلى 400.675 مليون دج، وهو ما لم يتعد 17 %من إجمالي الجباية النفطية لتلك السنة.

مع عودة أسعار النفط للارتفاع في السنوات الأولى من العقد الثاني للألفية، شهدت الجباية النفطية انتعاشا ملحوظا، حيث قفزت من 2,820,010 مليون دج في 2010 إلى 3,829,720 مليون دج في سنة 2011 ثم إلى 4,054,349 مليون دج في سنة 2012 هذا الأمر سمح بتحقيق فائض كبير في الجباية النفطية بلغ 2,535,309 مليون دج، أي ما يعادل 60.59% من إجمالي الجباية النفطية لعام 2012، وتم تحويله إلى صندوق ضبط الإيرادات لكن سرعان ما انهارت أسعار النفط في النصف الثاني من 2014 والانخفاضات المتتالية في إجمالي الجباية النفطية، تقلصت الإمدادات المتجهة نحو الصندوق بشكل كبير ففي 2015، لم يتحصل الصندوق سوى على 552,192 مليون دج، وتراجعت حصته من الجباية النفطية أكثر في 2016لتصل إلى 98550 مليون دج فقط ، أي ما يعادل 5.5 % من إجمالي الجباية النفطية وفي 2017، نفد رصيد الصندوق تمامًا،مع ارتفاع نسبي أسعار النفط ليبلغ 71دولار للبرميل في 2018، ارتفعت الجباية النفطية إلى 2,887,100 مليون دج، وتم تحويل مبلغ 437412 مليون دج إلى الصندوق، لكن سرعان ما

عاد الرصيد لينعدم في 2019 وفي 2020، تم تحويل حوالي 565,048 مليون دج نلاحظ أنه حافظ على نفس النسبة خلال السنة 2021 ، بعدها نرى ارتفاع قياسي لسعر النفط حيث الجباية البترولية حيث بلغت 5,507,675 مليون دج لينتعش دعم الصندوق من جديد برصيد 2,295,754 مليون دج سنة 2022 حيث بلغت نسبة التمويل من الجباية البترولية 41% وهي اعلى نسبة منذ 2014 ثم ينخفض التمويل ب 1,720,726 مليون دج في 2023 ونلاحظ التذبذب الهائل في رصيد الصندوق و الذي يتأثر بتقلبات أسعار النفط العالمية .

الجدول رقم (06): تطور تمويل عجز الموازنة من صندوق ضبط الموارد من (2000-2023)

الوحدة: مليون دج

السنة	المتاحات ما قبل الاقتطاع	تمويل عجز الخزينة	مجموع الاقتطاعات	الرصيد بعد الاقتطاع
2000	453 237	0	221 100	232,137
2001	356 001	0	184 467	171,534
2002	198 038	0	170 060	2797828
2003	476 892	0	156 000	320 892
2004	944 391	0	222 703	721 688
2005	2 090 524	0	247 838	1 842 686
2006	3 640 686	91 530	709 641	2 931 045
2007	4 669 893	531 952	1 454 363	3 215 530
2008	5 503 690	758 180	1 223 617	4 280 073
2009	4 680 747	364 282	364 282	4 316 465
2010	5 634 775	791 938	791 938	4 842 837
2011	7 143 157	1 761 455	1 761 455	5 381 702
2012	7 917 011	2 283 260	2 283 260	5 633 751
2013	7 695 982	2 132 471	2 132 471	5 563 511
2014	7 373 831	2 965 672	2 965 672	4 408 159
2015	4 960 351	2 886 505	2 886 505	2 073 846
2016	2 172 396	1 387 938	1 387 938	784 458
2017	784 458	784 458	784 458	0
2018	437 412	131 912	131 912	305 500
2019	305 500	0	0	305 500
2020	832 354	832 354	832 354	0
2021	682 104	0	0	682 104

2022	2977858	1 011 265	1 011 265	1 966 593
2023	1 720 726	1027375	1 027 375	2 659 945

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على

المديرية العامة للخزينة والمحاسبة ، تاريخ الاطلاع 02-05-2025 وقت الاطلاع 9:00

https://dgpp.mf.gov.dz/wp-content/uploads/2025/01/%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82-%D8%B6%D8%A8%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA-2000-2023.pdf

الشكل رقم (04): منحنى رصيد صندوق ضبط لموارد ومدى مساهمته فس تمويل العجز ؤوبين سنة 2000-2023

الوحدة : مليون دج

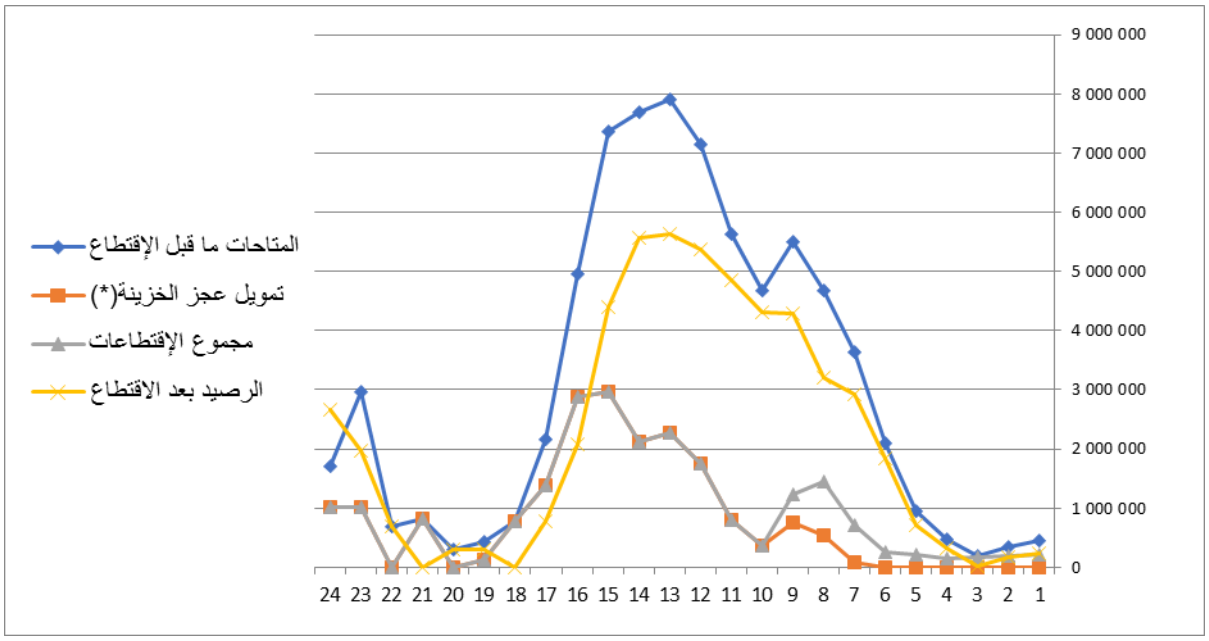

المصدر: من إعداد الطالب وفق جدول صندوق ضبط الموارد من موقع الخزينة العمومية

تحليل فعالية صندوق ضبط الايرادات في تمويل العجز:

بالتمعن في معطيات الجدول و الشكل أمامنا، يتبين لنا بجلاء الآلية التي يستمد بها صندوق ضبط الموارد قوامه المالي من الجباية البترولية المقدرة في قانون المالية، مع استثناء السعر المرجعي المحدد لبرميل النفط، وبين الجباية البترولية الفعلية المحصلة.

تستوقفنا بشكل خاص الفترة الممتدة من 2000-2005 خلال هذه السنوات الأولى التي تلت تأسيس الصندوق، لوحظ أن الدولة لم تلجأ إطلاقًا إلى الاقتطاع من رصيده لتمويل العجز المتأصل في ميزانيتها العامة وذلك بسبب البحبوحة المالية يدل هذا السلوك الى توجه استراتيجي واضح، قوامه حصر استخدام موارد هذا

الصندوق في السيناريوهات التي تشهد انهيارا حادا في أسعار البترول، وصولا بها إلى ما دون عتبة السعر المرجعي المحدد آنذاك بـ 19 دولارا للبرميل وعليه فقد اعتمدت الجزائر خلال هذه الفترة على آليات تمويل داخلية أخرى لسد فجواتها المالية ، بعد تذبذب الاسعار العالمية و تغير سياسة الدولة في الانفاق في سنة 2006 شرعت الدولة في اقتطاع جزء من رصيد الصندوق لتغطية جانب من عجز الميزانية ، حيث بلغ المبلغ المستقطع 91530 مليون دج وقد جاء هذا التوجه عقب إدخال تعديلات تشريعية على مهام الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 2006 وتصاعدت وتيرة هذا الاقتطاع في سنة2009 ليبلغ 364280 مليون دج ويبدو أن الارتفاع في أسعار النفط آنذاك قد قلل من مخاوف الحكومة بشأن حدوث انهيار وشيك في الأسعار على المدى المتوسط، مما شجعها على الاستعانة بموارد الصندوق لتمويل جزء من العجز الناجم عن التوسع في الإنفاق الحكومي، بعدها الفترة من عام 2010إلى عام 2013 فقد شهدت استمرار هذا المنحى التصاعدي في الاعتماد على موارد الصندوق فبينما كان رصيد الصندوق يقدر بـ 232140 مليون دج في سنة 2000، تراوحت المبالغ المقتطعة لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة بين 531960 مليون دج في سنة 2007وذروة بلغت 2132470 مليون دج ويشير هذا بوضوح إلى تنامي اعتماد الدولة على هذا الوعاء المالي كلما تفاقم العجز في ميزانيتها العامة وفي المقابل شهدت السنوات من 2014 إلى 2016 استنزافا كبيرا في موارد الصندوق ويرجع هذا بشكل أساسي إلى تراجع الإيرادات النفطية كنتيجة للانخفاض الحاد في أسعار النفط في الأسواق العالمية للطاقة منذ منتصف سنة 2014 فقد انحدر سعر برميل النفط من حوالي 110 دولارات في جوان 2014 ليبلغ حوالي 46 دولارا مع مطلع سنة 2016 وفي ظل هذا السياق تم الاعتماد بشكل كامل على موارد الصندوق لتمويل عجز الميزانية العامة حيث تم اقتطاع مبالغ ضخمة بلغت 2965670 مليون دج سنة 2014 ثم 2886500دج في سنة 2015 ثم 1387930 مليون دج في سنة 2016 لتمويل العجز وقد بلغت نسبة مساهمة هذا الصندوق في تغطية العجز ذروتها في سنة 2014 بنسبة 97% أما الفترة من 2015إلى 2018 فقد تميزت بتراجع نسبي في عجز الموازنة ، حيث انخفض من 4960350 مليون دج في سنة 2015إلى 2172390 مليون دج في سنة 2016 ويرجع هذا الانخفاض إلى تبني سياسات لترشيد الإنفاق الحكومي، تجسدت في تجميد بعض المشاريع الكبرى وتخلي الدولة عن سياسة التوظيف المكثف وفي المقابل تراجعت الجباية البترولية بشكل كبير من552190 مليون دج في سنة 2015إلى 98550مليون دج في سنة 2016، وذلك لتقارب أسعار البترول في الأسواق العالمية مع السعر المرجعي المحدد في قانون المالية وقد استمر استخدام موارد الصندوق حتى استنفد رصيده بالكامل في سنة 2018 وانعدم تماما.

وفي 2019 2020 حدثت زيادات في رصيد الصندوق ولكن نلاحظ أنها رجعت وانعدمت من جديد في سنة 2021 وذلك بسبب الدعم الاجتماعي في سنتي كورونا نلاحظ انتعاش الصندوق من جديد في سنة 2022 بسبب ارتفاع اسعار البترول العالمية مما وزيادة المبلغ المستقطع لصندوق الى 1011265 مليون دج و1027375 مليون دج في سنة 2023 وهذا راجع الى زيادة ايرادات الدولة وزيادة نفقاتها خاصة بشقيها التسيير والتجهيز.

كما نرى أن من أسباب نفاد موجودات صندوق ضبط الموارد:

– عدم خضوع حسابات الصندوق لرقابة البرلمان، نظرا لاستقلال حسابات التخصيص الخاص عن الموازنة العامة، وعدم نشر تقارير مفصلة، مما يحجب الرأي العام عن وضعية الصندوق.

– اعتماد الموارد بشكل رئيسي على إيرادات النفط، ذات الحساسية لتغيرات الأسعار العالمية، خاصة بعد تراجع عائدات النفط مع تدهور الأسعار في 2014.

– تبني الحكومة لسياسة مالية توسعية، زادت فيها النفقات، مما جعلها تلجأ بشكل متكرر إلى سحب موارد من الصندوق لتغطية العجز، وهو ما أدى إلى تقليل موارده، دون وجود قواعد واضحة لكميات الاستخدام السنوية.

– أن الصندوق أصبح بمثابة خزان مالي لم يتم استثمار فوائضه، مما فوت على الجزائر فرصة الاستثمار داخليًا أو خارجيًا لتحقيق عوائد.

ختاما، وبالاستناد إلى المعطيات التي تم تحليلها، نخلص إلى أن الحكومة الجزائرية لم تعتمد على موارد صندوق ضبط الإيرادات لتمويل عجز ميزانيتها العامة خلال الفترة البحبوحة الاولى بل وجهت الفوائض المالية الى الصندوق، بعدها بدأت في استعمال الصندوق بسبب العجز الموازني و الذي أدى اليه لتوسع الكبير في الانفاق حتى سنة 2014 مما ادى بالدولة الى تغير سياستها من التوسع الى التقشف ولكن كان قد فات الوقت وذلك بعد الانخفاض الكبير في اسعار النفط لتقوم بالاعتماد الكلي على التمويل من صندوق ضبط الموارد حتى نفد ليشهد ارتفاع بعدها في سنة 2022 بمبلغ قياسي تليه سنة 2023 ، هذا ما يعكس التبعية الكاملة لسوق النفط و مما توجب الدولة التوجه في اصلاحات لتنويع المداخيل و ترشيد النفقات العامة .

كما نرى أن من أسباب نفاد موجودات صندوق ضبط الموارد:

– عدم خضوع حسابات الصندوق لرقابة البرلمان، نظرا لاستقلال حسابات التخصيص الخاص عن الموازنة العامة، وعدم نشر تقارير مفصلة، مما يحجب الرأي العام عن وضعية الصندوق.

– اعتماد الموارد بشكل رئيسي على إيرادات النفط، ذات الحساسية لتغيرات الأسعار العالمية، خاصة بعد تراجع عائدات النفط مع تدهور الأسعار في 2014.

– تبني الحكومة لسياسة مالية توسعية، زادت فيها النفقات، مما جعلها تلجأ بشكل متكرر إلى سحب موارد من الصندوق لتغطية العجز، وهو ما أدى إلى تقليل موارده، دون وجود قواعد واضحة لكميات الاستخدام السنوية.

– أن الصندوق أصبح بمثابة خزان مالي لم يتم استثمار فوائضه، مما فوت على الجزائر فرصة الاستثمار داخليًا أو خارجيًا لتحقيق عوائد.

المبحث الثالث: الاصدار النقدي الجديد كآلية لتمويل العجز الموازني في الجزائر :

تعد مسألة توفير السيولة المالية من أبرز التحديات التي تواجه اقتصاد الدول القائم على النفط ، وهي جزء من معضلة أعمق تتعلق بتأمين الموارد الضرورية لتمويل وتحريك عجلة التنمية الاقتصادية في أي دولة ينبع أصل هذه المشكلة من اعتماد الدول النفطية بشكل أساسي على مصدر وحيد للدخل ، بالإضافة إلى ضعف الهياكل المالية لاقتصاد الدولة، مما يحد من قدرتها على توليد موارد مالية حقيقية ونتيجة لذلك، تضطر هذه الدول إلى اللجوء لما يعرف بالتمويل بالعجز أو التمويل التضخمي، والذي يتخذ شكلين رئيسيين: الاقتراض من البنك المركزي عبر إصدار نقدي جديد، أو الاقتراض من الجمهور والمؤسسات البنكية من خلال أذونات الخزانة من خلال هذا المبحث سوف نتطرق الى الاصدار النقدي الجديد في ظل قانون النقد و القرض17-10.

المطلب الاول : التمويل غير التقليدي في الجزائر كسياسة لتمويل العجز

قامت الجزائر بالاستعانة بتمويل العجز عن طريق الاصدار النقدي من خلال النص سوف نتطرق

أولا: تعريف التمويل غير التقليدي

يُعرف التمويل غير التقليدي في سياق السياسة النقدية بأنه: مجموعة من الأدوات والإجراءات الاستثنائية التي يتبناها البنك المركزي وتختلف عن السياسات النقدية التقليدية ففي هذا النوع من التمويل يتدخل البنك المركزي بشكل مباشر في عملية الائتمان لتعويض أي خلل أو توقف في دور الوساطة المالية الخاصة وتكمن الميزة الأساسية لتدخل البنك المركزي في قدرته على توفير السيولة بسهولة من خلال إصدار سندات حكومية دون قيود كبيرة أو مخاطر عالية وذلك بهدف تحفيز النشاط الاقتصادي[1].

ومن أهم الأدوات المستخدمة في السياسة النقدية غير التقليدية ما يُعرف بالإصدار النقدي الجديد أو التمويل غير التقليدي ويُقصد بالإصدار النقدي الجديد لجوء الدولة إلى إصدار كميات إضافية من النقود لتغطية العجز في الميزانية العامة ومن الجدير بالذكر أن مفهوم المعروض النقدي يتجاوز الأوراق النقدية والعملات المعدنية ليشمل أيضًا النقود شبه المصرفية مثل الودائع بأنواعها الجارية الادخارية لأجل وشهادات الاستثمار والأدوات المالية المشابهة.[2]

ويُطلق على هذه الطريقة في الأدبيات المالية مصطلح التضخم المالي أو التضخم الاقتصادي حيث يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للنقود مما يشكل عبئًا على الدخول والثروات ومع ذلك يُنظر إلى التضخم في بعض الأحيان على أنه وسيلة لتوزيع العبء العام بشكل مختلف عن الضرائب حيث يؤثر بشكل أقل مباشرة على حركة الإنتاج أو الدخل ،ويعتبر التمويل عن طريق الإصدار النقدي مجرد أداة نقدية ويعرف التمويل

---

[1] صاري عمي، **السياسة النقدية غير التقليدية: الأدوات والاهداف** ، مجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 04 جامعة الجزائر 3 ، 2013 ، ص60

[2] خديجة الأعسر، **اقتصاديات المالية العامة**، دار الكتب المصرية، مصر، ،2016 ص 217

النقدي للعجز بأنه قدرة الحكومة على الحصول على إيرادات من خلال ممارسة حقها السيادي في إصدار النقود ذات الأثر العالي أي طباعة النقود بشكل مستمر لفترة زمنية معينة[1].

ثانيا: دوافع اللجوء الى سياسة التمويل بالعجز

1. الاوضاع المالية والاقتصادية:

نظرا للوضع المالي والاقتصادي الذي مرت به الجزائر، تأثير الصدمة النفطية لعام 2014 التي شكلت نقطة تحول رئيسية حيث أدت الانخفاضات الكبرى في أسعار النفط إلى تدهور حاد في إيرادات البلاد مما أثر بشكل مباشر على المؤشرات الاقتصادية الكلية والجزئية التي كانت تعتمد بشكل كبير على عائدات قطاع النفط وتتابعت مع تدهور الأوضاع المالية العامة وتراجع احتياطيات الصرف حيث أدت انخفاض إيرادات النفط إلى تحول كبير في الميزانية من فوائض إلى عجز متزايد مما أدى إلى تراجع رصيد الخزينة لدى بنك الجزائر وانخفاض الاحتياطات الأجنبية من نحو 198 مليار دولار في 2013 إلى أقل من 100 مليار دولار في 2017 كما تسببت أزمة السيولة في القطاع المصرفي في تراجع السيولة البنكية من مستويات طبيعية حوالي 75% إلى مستويات حرجة تجاوزت 92% حيث أدى ذلك إلى ضعف قدرة البنوك على استقطاب المدخرات الجديدة وتقديم القروض وأمام ضعف إمكانيات الاقتراض الداخلي ورفض السياسة الاعتماد على الديون الخارجية اضطرت الحكومة الجزائرية للجوء إلى بنك الجزائر لتمويل العجز العام عبر آلية التمويل النقدي المباشر المعروف بالتمويل غير التقليدي.

2. تغطية العجز في الموازنة العامة:

عندما يعجز الميزان العام للدولة يعني ذلك أن الإنفاق الحكومي يتجاوز الإيرادات وهو من السمات الأساسية لمالية الدولة في معظم أنحاء العالم، يقاس العجز الجاري من خلال الفرق بين المصروفات الحكومية والإيرادات، مع استثناء سحب الاحتياطات النقدية أو سداد الديون من المدخرات الحكومية، وفي الحالات التي تتوافر فيها مدخرات عالية وأسواق رأسمال منظمة، يمكن استيعاب العجز بسيولة دون التأثير السلبي على الاقتصاد، عكس الدول النامية التي تعاني من ضعف المدخرات وغياب الأسواق، حيث يؤدي استمرار العجز لارتفاع التضخم وعدم الاستقرار الاقتصادي .

ثالثا: تطبيق الاصدار النقدي الجديد في اطار التشريعات

1- قانون 10/90 للنقد والقرض

يسعى **قانون 10/90 للنقد والقرض** إلى إصلاح النظام المالي والمصرفي، وتقليص الاعتماد على التمويل عبر المديونية الحكومية، وتحقيق استقرار اقتصادي من خلال تنظيم السوق النقدي والمالي.

من أهم التدابير والإصلاحات التي يتضمنه[2]:

---

[1] حمزة طيبي ، **آلية الاصدار النقدي الجديد من خلال قانون رقم 17 – 10 لتمويل عجز الميزانية وانعكاساته عمى الاقتصاد الجزائري**، مرجع سبق ذكره ص 353

[2] الجريدة الرسمية ، **قانون 10-90 الصادر في 14-04-1990** المتعلق بالقرض والنقد

تاريخ الاطلاع 30-05-2025 ، وقت الاطلاع 9:00 https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/1990/A1990029.pdf

– تعزيز دور البنك المركزي :أصبح هو الجهة الأساسية في إدارة السياسة النقدية، مع استقلالية واسعة، بحيث يكون مسؤولاً عن تسيير النقد والائتمان بدون تدخلات إدارية مباشرة.

– فصل ميزانية الدولة عن العمليات النقدية :وضع سقف لتمويل عجز الميزانية عبر البنك المركزي، مع تحديد مدة السداد، وإجبارية استرجاع ديون الخزينة، مما يقلل من ضغط التضخم ويحقق توازنًا ماليا.

– إلغاء الاكتتاب الإجباري :من خلال وقف إصدار سندات الخزينة بشكل إلزامي من قبل البنوك غير المصرفية، وتقنين عمليات السوق المالية، بحيث تقتصر على البنوك والمؤسسات المالية المرخصة.

– تنظيم عمليات السوق المالية :تم فتح المجال لإنشاء بورصة القيم المنقولة، والتشجيع على إنشاء مصارف خاصة وأجنبية، بهدف تنويع مصادر التمويل.

– مراجعة وتقييم أداء القطاع المالي الوطني :لضمان تسيير جيد للنقد والتمويل، وتحقيق الشفافية والكفاءة.

– إعطاء مرونة في تحديد سعر الفائدة للسماح للبنوك بمرونة أكبر في تحديد أسعار الفائدة، لتعزيز النشاط الاقتصادي.

2- تعديل قانون النقد والقرض في سنة 2017 : القانون 17-10

في 11 أكتوبر، أُصدر القانون رقم 17-10 المتمم للأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض، والذي تضمن تعديل المادة 45 من الأمر 65% الذي يهدف إلى تمكين بنك الجزائر بشكل استثنائي من شراء سندات الخزينة مباشرة من الخزينة العمومية لمدة تصل إلى خمس سنوات وذلك لتغطية احتياجات تمويل الخزينة العمومية ، تمويل الدين العمومي الداخلي وتمويل الصندوق الوطني للاستثمار وفي نهاية مدة الخمس سنوات، يُهدف من خلال برنامج التمويل غير التقليدي إلى تحقيق توازن الدولة وتوازن ميزان المدفوعات[1].

من الجدير بالذكر أن المادة 45 من الأمر 11-03 كانت قد منعت بنك الجزائر من التدخل كمشتري مباشر لسندات الخزينة في السوق الأولية،[2] سواء مباشرة من الخزينة العمومية أو السلطات المحلية المصدرة لها وقد تضمن الإطار التنظيمي للعملية حدودا على عمليات الشراء حيث كانت تقيد بنسبة 10% من إيرادات ميزانية السنة السابقة بهدف ضمان استقلالية بنك الجزائر في تنظيم الإصدار النقدي بعيدا عن الضغوط السياسية الحكومية،[3] كما تميزت التجربة الجزائرية في السياسة النقدية غير التقليدية عن غيرها من التجارب الدولية حيث كانت البنوك المركزية في الدول المتقدمة تلجأ إلى الأسواق المالية لشراء أدوات الدين الحكومية أو

[1] أسماء مسعي، فوضيل رايس، **التمويل غير التقليدي كآلية لمواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر**، مجلة دراسات الاقتصاد وإدارات الأعمال، المجلد 5، العدد1، 2022 ص 356.

[2] المادة 45 الأمر رقم 03 – 11 مؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق لـ 26 غشت سنة 2003، يتعمق النقد والقرض، 13 الجريدة الرسمية، العدد: 52، ص ص:09

[3] المادة 77 من قانون رقم 90 – 10 مؤرخ في 19 رمضان عام 1410 الموافق 14 أبريل سنة 1990 يتعمق بالنقد والقرض: " لا يجوز في أي وقت كان أن يتعدى المبلغ الاجمالي العمليات التي يجريها البنك المركزي على سندات عامة وفقا لمواد السابقة... "

الخاصة، غالبا من ميزانيات البنوك التجارية في المقابل، تميزت الجزائر بشراء بنك الجزائر المباشر للسندات الحكومية من الخزينة العمومية وهو ما يمثل خاصية فريدة من نوعها[1].

3- فترة تطبيق البرنامج وأبرز النتائج

استخدم برنامج التمويل غير التقليدي خلال الفترة من أكتوبر 2017 إلى يناير 2019، أي لمدة تقارب 16 شهرًا، حيث حصلت الخزينة العمومية على تغطيات مالية بتكاليف بلغت:

- 2185مليار دج في عام 2017
- 3371.2مليار دج في عام 2018
- 1000مليار دج في عام 2019.

وبذلك بلغ إجمالي المبالغ التي تم تمويلها حوالي 6556.2 مليار دج،[2] أي ما يناهز 50مليار يورو، وهو مبلغ يتجاوز المتوسط العام لإيرادات الميزانية العمومية منذ عام 2010 حتى 2019.[3] يوضح الجدول والشكل التالي تطور عمليات التمويل غير التقليدي التي قام بها بنك الجزائر لصالح الخزينة العمومية:

الجدول رقم (07) : تطور الاصدار النقدي في الفترة 2017 الى 2019

الوحدة: مليار دج

الفترة	قيمة الإصدار النقدي (دج)	الوضعية الشهرية للتمويل غير التقليدي (دج)
أكتوبر 2017	570	570
نوفمبر 2017	1615	2185
ديسمبر 2017	000,000.00	2185
جانفي 2018	400,000.00	3585
فيفري 2018	000,000.00	3585
مارس 2018	000,000.00	3585
أفريل 2018	000,000.00	3585
ماي 2018	000,000.00	3585
جوان 2018	000,000.00	3585
جويلية 2018	000,000.00	3585
أوت 2018	000,000.00	3585
سبتمبر 2018	420	4005
أكتوبر 2018	0	4005

[1] احمد مهدي بلوافي ، **التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) وجهة نظر إسلامية**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، ص63

[3] أيت ابن عمر الهام ، **التمويل غير التقليدي كآلية لتغطية عجز الميزانية العمومية** ، كلية العلوم الاقتصادية، والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، المجلد10 العدد 01 الجزائر ، ص 291

نوفمبر 2018	1187	5192,2
ديسمبر 2018	364	5556,2
جانفي 2019	1000	6556,2

مصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على

التقرير السنوي لبنك الجزائر ، تاريخ الاطلاع 02-05-2025 وقت الاطلاع 21:00،

https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroarapportBA2019ar.pdf

- تقرير بنك الجزائر أكتوبر 2017- جانفي 2019[1].

الشكل رقم(05): تطور الاصدار النقدي في الفترة 2017 إلى 2019

الوحدة: مليار دج

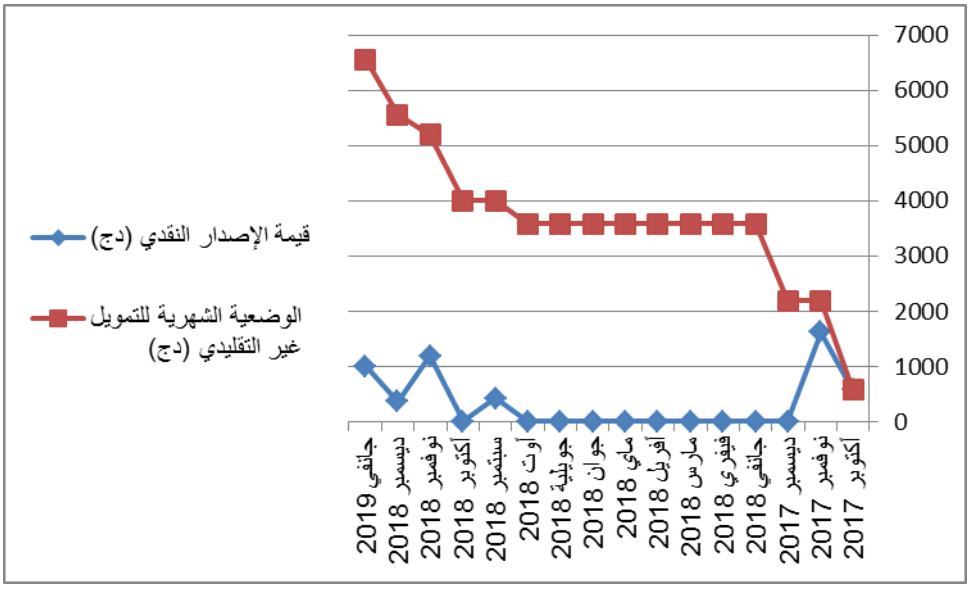

المصدر: من إعداد الطالب وفق الجدول السابق

المطلب الثاني : تحليل أثر التمويل غير التقليدي على الاقتصاد الجزائر:

كشفت الانخفاضات الحادة في أسعار البترول منذ جوان 2014 عن ضعف هيكلي في المالية العامة بالجزائر تجلى هذا الضعف في تسجيل عجز كبير في الميزانية والأرصدة الكلية للخزينة العمومية، تفاقمت هذه الوضعية بسبب سياسات ميزانية غير مناسبة اتخذت خلال الفترة أدت هذه الاختلالات إلى استنزاف صندوق ضبط الإيرادات(FRR) مما اضطر الحكومة إلى اللجوء إلى الاصدار النقدي لتغطية العجز في الخزينة العمومية والذي تسبب في عدة انعكاسات على الاقتصاد وعلى المؤشرات العامة نذكر منها :

[1] التقرير السنوي لبنك الجزائر ، تاريخ الاطلاع 02-05-2025 وقت الاطلاع 21:00، https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroarapportBA2019ar.pdf

أولا : أثر الاصدار النقدي على الكتلة النقدية و التضخم

لدراسة الاثر على التضخم والكتلة النقدية نقوم بإدراج الجدول التالي:

جدول رقم (08) : تطور الكتلة النقدية و التضخم في الجزائر

الوحدة: مليار دج

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الكتلة النقدية (M2) (مليار دج)*	13,527	13,566	13,678	14,828	16,368	16,491	17,725	20,49	22,965	24,33
قيمة التغير في M2 (مليار دج)	102	39	112	1,15	1,54	123	1,234	2,765	2,475	1,365
نسبة التغير (%) لـ M2	0.4	%0.3	%0.8	%8.4	%10.4	%0.7	%7.5	%15.6	%12.1	%5.9
التضخم (%) (متوسط سنوي)	2.9	4.78	6.4	5.54	4.27	2.90	2.4	%7.2	%9.3	%5.3
التغير في التضخم	1.1	1.88	1.62	0.86-	1.27-	1.37-	0.5-	4.8	2.1	4.0-
نسبة التغير (%) في التضخم	12	%64.8	%33.8	%13.4-	%22.9-	%32.1-	%17.2-	200.0 %	%29.2	- %43.0
الناتج المحلي الإجمالي (PIB)	17,205.1	16,799.2	17,514.6	18,575.8	20,259.0	20,284.2	18,383.8	21,6	26	28,5

(مليار دج)										
معامل سيولة الاقتصاد (M2/PIB) (%)	%78.6	%80.8	%78.1	%79.8	%80.8	%81.3	%96.4	%94.9	%88.3	%85.4

مصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على

بنك الجزائر ، التقرير السنوي لبنك الجزائر 2023، تاريخ الاطلاع 20-05-2025 ، وقت الاظلاع 5:00، https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%A9/

نلاحظ أن بعد سنتين من النمو القوي شهدت الكتلة النقدية تباطؤا حادا في النمو لتصل إلى 0.8% في عام 2018، حيث تراجعت من 16,636.7 مليار دينار في نهاية 2017 إلى 16,510.7 مليار دينار في نهاية 2018 يعود هذا التراجع الطفيف في الأرصدة النقدية بشكل رئيسي إلى الانخفاض القوي في الودائع تحت الطلب لدى المصارف (بما فيها بنك الجزائر) بنسبة 19.0%، على الرغم من ارتفاع الودائع لأجل بنسبة 5.7% والنقد المتداول بنسبة 10.4% السبب الأساسي لانخفاض الودائع تحت الطلب يعود كلياً إلى التراجع الكبير في ودائع شركة المحروقات الوطنية تحت الطلب لدى المصارف (بما فيها بنك الجزائر) بنسبة 71.3% خلال نفس الفترة ، باستثناء ودائع قطاع المحروقات، يتبين أن الكتلة النقدية شهدت توسعا بنسبة 3.0% في عام 2018 ،أدى الانخفاض القوي في ودائع تحت الطلب لقطاع المحروقات إلى تراجع إجمالي النقد بنسبة 3.7% في عام 2018، على الرغم من الزيادات المسجلة في النقد المتداول وودائع تحت الطلب في الخزينة العمومية ومراكز الصكوك البريدية، بعدها نرى ارتفاع حصة النقد المتداول ضمن الكتلة النقدية لتقارب 35.5% في عام 2018، مقارنة بـ 29.6% في 2017 و 31.5% في 2016،[1] مما يشير إلى تفضيل متزايد للاحتفاظ بالسيولة النقدية خارج الجهاز المصرفي، باستثناء ودائع قطاع المحروقات، ارتفعت الودائع تحت الطلب لدى المصارف التجارية بنسب متفاوتة لمختلف القطاعات، كما ارتفعت الودائع لأجل بشكل عام خاصة خارج قطاع المحروقات، مع زيادة كبيرة لودائع القطاع الاقتصادي العمومي ، نلاحظ ان الكتلة النقدية في الجزائر شهدت ارتفاعا مستمرا بين عامي 2014 و 2021 كان هذا النمو ملحوظا بشكل خاص خلال سنتي

[11] بنك الجزائر ، حوصلة عن التطورات المالية و الاقتصادية 2017- 2018 ، ، https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/intervention_apn_122018_ar.pdf ، تاريخ الاطلاع يوم 19-05-2025. وقت الاطلاع 14:00

2017 و 2018 حيث ارتفعت الكتلة النقدية من 13,816.3 في عام 2016 إلى 14,974.6 في عام 2017 بزيادة قدرها 1158.3 (بنسبة 8.3%)، ثم واصلت الارتفاع في عام 2018 لتصل إلى 16,636.7 بنسبة نمو بلغت 11% ويرجع هذا الى عدة عوامل من أبرزها زيادة الودائع تحت الطلب لدى البنوك (بنسبة 20.5%)، والذي تزامن مع قيام الخزينة العمومية بتسديد جزء من ديونها للشركة الوطنية للمحروقات بعد بدء تطبيق التمويل غير التقليدي إضافة إلى ذلك، ساهمت الزيادة في حجم القروض المصرفية الممنوحة للدولة في هذا النمو، خصوصا في فترة اتسمت بتراجع سلبي في احتياطيات الصرف بسبب العجز في ميزان المدفوعات.

والخلاصة أن الكتلة النقدية والتضخم مرت بثلاثة مراحل هي :

– نمو M2 المتسارع والتضخم المتراجع (2017–2018): شهدت الفترة 2017–2018 تسارعا كبيرا في نمو الكتلة النقدية(M2) ، حيث قفزت نسبة التغير السنوي من 0.8% في 2016 إلى 8.3% في 2017 ثم بلغت ذروتها عند 11% في 2018. في المقابل، اتخذ معدل التضخم اتجاهاً تنازلياً ابتداءً من عام 2017، حيث انخفض من 6.4% في 2016 إلى 5.54% في 2017 و4.27% في 2018، واستمر في التراجع إلى 2.90% في 2019 و 2.4% في 2020. هذا التباين بين النمو النقدي المتسارع والتضخم المتراجع يعد الملاحظة الأبرز التي تتطلب تفسيرا.

– انكماش الكتلة النقدية واستمرار تراجع التضخم (2019): في عام 2019، انكمشت الكتلة النقدية بنسبة 0.7% ورغم هذا الانكماش النقدي، استمر معدل التضخم في التراجع، مما يشير إلى أن عوامل خفض التضخم كانت لا تزال مهيمنة أو أن تأثير الانكماش النقدي على الأسعار لم يظهر بشكل فوري.

– عودة نمو الكتلة النقدية وتضخم منخفض (2020): في عام 2020، عادت الكتلة النقدية للنمو الإيجابي (6.9%)، لكن معدل التضخم سجل أدنى مستوى له في الفترة المدروسة (2.4%). هذا تزامن مع انخفاض كبير في الناتج المحلي الخام في نفس العام، مما يشير بقوة إلى تأثير الصدمة الاقتصادية الناتجة عن جائحة كوفيد–19 على النشاط الاقتصادي والطلب الكلي، وهو ما ساهم في إبقاء التضخم منخفضا رغم نمو السيولة.

ثانيا: آثر الاصدار النقدي على البطالة

لدراسة تطور البطالة خلال فترة الاصدار النقدي ندرج الجدول الاتي :

الجدول رقم (09): تطور نسبة البطالة في القترة من 2015– 2023

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
معدل البطالة (%)	10.2%	10.4%	12.0%	12.15%	12.25%	14.0%	13.6%	12,60%	11,70%

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على

– احصائيات البنك الدولي، نسبة البطالة في الجزائر ، تاريخ الاطلاع 02–06–2025 وقت الاطلاع 13:00

https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=dz

نلاحظ من خلال جدول تطور نسبة البطالة أعلاه مايلي :

1- **من سنة 2015 إلى 2019** شهدت الجزائر ارتفاعا تدريجيا في معدل البطالة، حيث زاد من حوالي 10.2% إلى 12,9% هذا الارتفاع يعكس تحديات في سوق العمل، خاصة مع استمرار الاعتماد على القطاعات النفطية والتغيرات الاقتصادية بالرغم من الاصدار النقدي في 2017-2018 التي تهدف الى الانعاش الاقتصادي الا أن معدلات البطالة زادت؛

2- **سنة 2020** سجلت ارتفاعا كبيرا إلى حوالي 14% والسبب الرئيسي هو جائحة كوفيد-19 التي أدت إلى توقف العديد من الأنشطة الاقتصادية وتسريح العمال وانكماش بعض القطاعات؛

3- **سنة 2021** استمرت الزيادة إلى حوالي 13,6% ما يعكس استمرار التأثيرات السلبية للجائحة، بالإضافة إلى تباطؤ في برنامج تنمية المشاريع وإنتاج فرص عمل جديدة؛

4- **سنة 2022-2023** شهدت محاولة للانتعاش مع هبوط مؤقت إلى حوالي 12.6%، ثم تقريبيا إلى 11,7%، نتيجة لتبني الحكومة إجراءات لتعزيز السوق، ورغبة في التخفيف من التداعيات الاقتصادية؛

5- نلاحظ أن أهداف الاصدار النقدي المرجوة لم تتحقق بسبب ضعف النتاج و القيود التي فرضتها الجائحة على الاقتصاد.

ثالثا : أثر الاصدار النقدي على العجز وميزان المدفوعات

1- أثر الاصدار على العجز الموازني

من أجل تحليل انعكاس الاصدار النقدي على العجز الموازني نرفق الجدول التالي:

الجدول رقم (10) : تطور رصيد الموازنة من 2015 الى 2021

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الايرادات	4 552	5 011	6 047	6 389	6 601	5 114	5 915	7 228	9 014
النفقات	7 656	7 297	7 282	7 732	7 741	6 902	7 436	9 935	12 142
الرصيد	-3 103	-2 285	-1 234	-1 342	-1 139	-1 788	-1 520	-2 707	-3 127

المصدر: من اعدا الطالب اعتمادا على

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2021، تاريخ الاطلاع 13-05-2025 وقت الاطلاع 10:00 ، https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroarapportBA2019ar.pdf

يمثل الجدول تطور رصيد الميزانية من سنة 2015 إلى 2021 مؤشرا واضحا على تدهور الوضع المالي للحكومة، حيث استمر العجز في الارتفاع بشكل كبير، رغم تزايد الإيرادات بشكل ملحوظ، إلا أنه لم يكن كافيا لمواجهة الزيادة المستمرة في النفقات ففي سنة 2015، كان العجز حوالي 3068 مليار دينار، وازدادت تكاليف الإنفاق بشكل مطرد، مما أدى إلى تفاقم العجز ليصل إلى أكثر من 3103 مليار دينار في سنة 2016، قبل أن يتراجع قليلا في سنة 2017 إلا أن العجز عاود الارتفاع مجددًا، وبلغ ذروته في سنة 2020 عند حوالي 2049 مليون دينار، رغم الجهود المبذولة لتحسين الإيرادات، وهو ما يعكس أن الزيادة في الإيرادات لم تكن

كافية لتمويل النفقات المتزايدة، مما أدى إلى الحاجة إلى مصادر تمويل إضافية، ومن ضمنها الإصدار النقدي فدرء للأزمة المالية .

2- أثر الاصدار على ميزان المدفوعات

في هذا التحليل نستعين بالمدرج التكراري الذي يبين تطور ميزان المدفوعات

الشكل رقم (06) : مدرج تكراري لتطور ميزان المدفوعات في الجزائر

الوحدة : مليار دولار

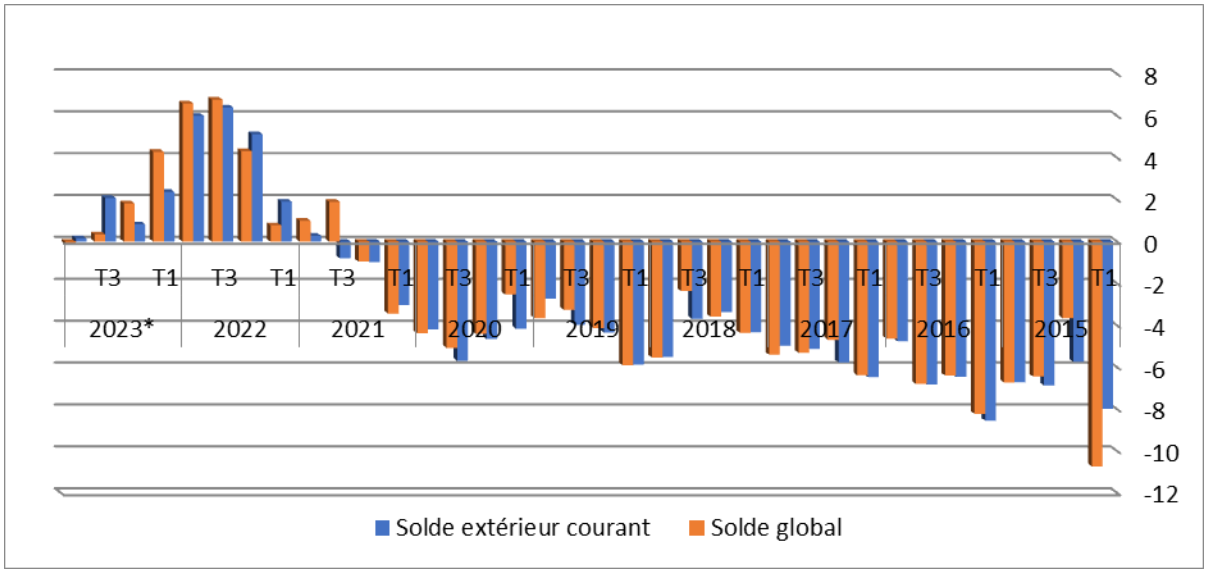

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على

- بيانات بنك الجزائر ، تقرير تطور ميزان المدفوعات 2013-2023 ، تاريخ الاطلاع 21-05-2025 وقت الاطلاع 9:00، ميزان المدفوعات(bank-of-algeria.dz)

بعد تحليل الجدول أعلاه نجد أن ميزان المدفوعات عرف رصيده الاجمالي عجزا كبيرا ومتفاوتا في الفترة من 2014-2021 ، حيث عرف أكبر عجز في الثلاثي الاول من 2015 و الذي فاق 10 مليار دولار كأكبر عجز في هذه الفترة بسبب تراجع اسعار النفط ثم شهد العجز انخفاض متتالي في الثلاثي الاول من كل سنة حتى 2018 ليرتفع مجددا في الثلاثي الاول من 2019 الى 5.89 مليار دولار، ثم نلاحظ ارتفاع في سنة 2020 في الثلاثي الثاني والثالث بأزيد من 5 مليار دولار، بعدها نلاحظ انخفاض ملحوظ في عجز الميزان التجاري حتى الثلاثي الثالث ليحقق أول فائض في الفترة ب 1.9 مليار دولار وهو راجع لارتفاع اسعار النفط العالمية ليرتفع حتى يبلغ اعلى مستوى في الثلاثي الثالث من 2022 برقم قياسي بلغ 6,77 مليار دولار لينخفض مجددا سنة 2023.

رابعا: الآثر على سعر الصرف

لدراسة تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار نعتمد على الشكل التالي من بيانات بنك الجزائر؛

الشكل رقم (07) : تطور سعر صرف دج مقابل الدولار في الفترة 2000-2023

الوحدة : USD / DZD

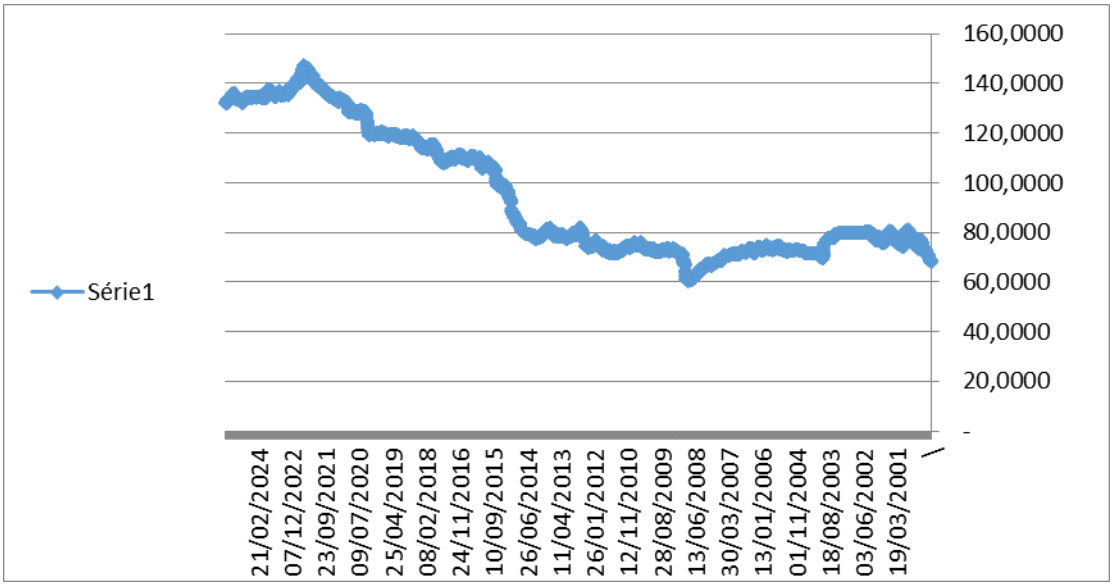

المصدر: من اعداد الطالب وفق

- بيانات بنك الجزائر ، تاريخ الاطلاع 21-05-2025 وقت الاطلاع 9:00، https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%D9%8A%D8%A9/

من خلال الشكل نلاحظ الانخفاض الكبير في العملة الوطنية مقابل الدولار ويعد الانخفاض في قيمة الدينار مقابل الدولار في عمليات التصدير والاستيراد نتيجة السياسات المالية التي اتخذتها الجزائر منذ عام 2017، حيث عمدت إلى طبع النقود بشكل متواصل تزامنا مع تآكل احتياطات الصرف، التي تراجعت من حوالي 97.3 مليار دولار بنهاية 2017 إلى 62.8 مليار دولار بنهاية 2019، وهو ما أدى حتما إلى تدهور قيمة الدينار. إضافة إلى ذلك، لعبت العوامل الخارجية، خاصة تغييرات أسعار الصرف، دورا هاما في ذلك ولذلك سجل الميزان التجاري الجزائري تراجعا في عجزه، حيث انخفض من 10.868 مليار دولار في 2017 إلى 5.029 مليار دولار في 2018، مع ارتفاع الصادرات بنسبة 17% نتيجة لتحسن أسعار النفط بنحو 32.3% خلال نفس الفترة، بينما زادت الواردات بشكل محدود جدًا بقيمة 0.3% وتعكس هذه المعطيات محاولة الجزائر تثبيت وتقليل وارداتها، التي تعتبر من الأسباب الرئيسية لتآكل احتياطات الصرف وعجز الميزان التجاري ثم نلاحظ تدهور في العملة الوطنية سنة 2020،2021،2022 هذا بسبب نتيجة تراجع أسعار النفط، التي

تشكل المصدر الرئيسي للعملة الصعبة، جراء تداعيات جائحة كوفيد19 وتأثيراتها على السوق العالمية كما ساهمت عمليات طبع النقود بكميات كبيرة وتراجع الاحتياطيات الأجنبية في ضغط إضافي على قيمة العملة الوطنية، بالإضافة إلى ضعف الثقة الاقتصادية والسياسية، مما أدى إلى تدهور مستمر في سعر صرف الدينار

من خلال ما سبق فإن ال لجوء إلى التمويل غير التقليدي يحمل مخاطر كبيرة، خاصة عند توجيهه لدعم المواد الاستهلاكية وتسديد الأجور، ويشمل ذلك السماح لبنك الجزائر بشراء سندات الخزينة في السوق الأولى، وهو إجراء لم يكن مسموحا به سابقًا، إذ كانت السياسات تقتصر على الشراء في السوق الثانوية، كما ألغت المادة 46 من قانون النقد والقرض، التي كانت تحد من قدرة البنك على إقراض الخزينة بنسبة لا تتجاوز 10% من الإيرادات العامة، مما سهل فتح حسابات جارية على المكشوف دون سقف للائتمان وبشروط أكثر مرونة وأيضا، سمح للبنك بالائتمان في الأصول المالية للخزينة فيما كان سابقًا يقتصر على الأوراق المالية ذات الجودة العالية فقط.

خلاصة الفصل :

شهدت الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2023 تطورا هاما تمثل في ارتفاع الإنفاق العام بوتيرة متفاوتة، رغم تذبذب الإيرادات التي تأثرت بأسعار النفط، حيث تراجعت بشكل كبير في فترات انخفاض الأسعار، مثل الانخفاض سنة 2014 إلى حوالي 45 دولار الذي اثر على الاقتصاد الجزائري بشكل واسع في المقابل لاحظنا توسع في النفقات و خاصة في مجال الدعم والاجور بسبب سياسة الدولة وهذا ما انعكس على رصيد الموازنة خلال الفترة بالعجز، حاولت الجزائر ايجاد طرق لتمويل العجز في هذه الفترة منها انشاء صندوق ضبط الايرادات والذي استعانت به كليا في الفترة من 2014 الى 2017 ولكن سرعان ما نفذ رصيده، نلاحظ أيضا أنها اتجهت الى سياسة ترشيد النفقات عند انخفاض سعر النفط وكان لها دور كبير في تقليل العجز، بعدها تم الاعتماد على التمويل غير التقليدي في سنتي 2017-2018 هذا ما أدى إلى آثار سلبية على قيمة العملة وساهم في رفع التضخم وبعد الجائحة نرى ارتفاع في البطالة، مما يستلزم على الدولة تنويع الصادرات لتضمن استقرار الاقتصاد وتحقيق النمو المستدام، في ظل تحديات انهيار أسعار النفط وتراجع الموارد المالية.

نلاحظ ان الجزائر اعتمدت على عدة آليات لتمويل العجز الموازني وهي صندوق ضبط الايرادات لكنه غير فعال على المدي الطويل ،وكان للاصدار النقدي عدة اثار سلبية على الاقتصاد مما زاد من حدة الوضع في الفترة 2017 الى 2019 ،ونرى سياسة ترشيد النفقات كأفضل سياسة توجهت لها الجزائر واثبتت فعاليتها في تقليل الانفاق العام والحد من العجز الموازني

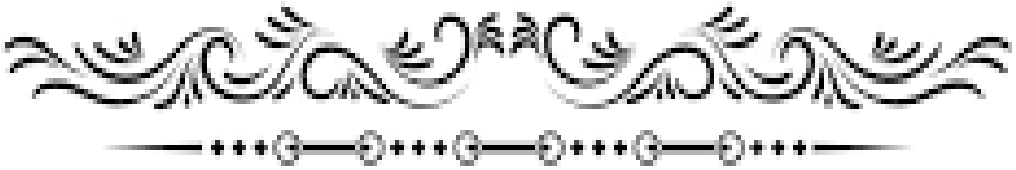

خاتمة

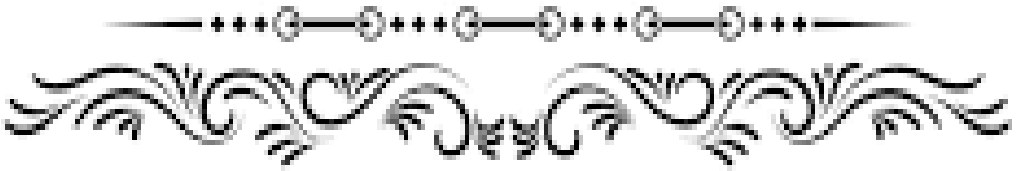

خاتمة:

في الختام، شكل العجز الموازني في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2023 تحديا ماليا وهيكليا مستمرا وهذا راجع للاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية فكل تذبذب في أسعار المحروقات في الأسواق العالمية يؤثر على الاقتصاد الجزائري وقد أبرزت الدراسة تعدد وتنوع الآليات التي لجأت إليها الحكومة الجزائرية لتمويل هذا العجز ابتدءا من استخدام فوائض صندوق الإيرادات، ثم إلى اللجوء إلى ترشيد النفقات، وأخيرا تبني آلية التمويل غير التقليدي وما صاحبها من آثار اقتصادية واجتماعية، وبعد تحليلينا للإحصائيات تبين لنا أن معظم أدوات التمويل خاصة التمويل النقدي كانت لها انعكاسات على التوازن في الاقتصاد، لا سيما من حيث زيادة التضخم، وزيادة عبء المديونية، وتآكل احتياطات الصرف كما تبين أن غياب تنويع حقيقي في مصادر الإيرادات العامة، وضعف فعالية النظام الجبائي الجزائري ، أسهما في جعل المالية العامة عرضة للصدمات الخارجية وهو ما يعكس هشاشة الهيكل المالي والاقتصادي للدولة.

وبناء على ما سبق، نرى وجوب تبني إصلاحات هيكلية شاملة تهدف إلى وتوسيع الوعاء الضريبي، وتعزيز الشفافية في المصروفات كما نرى ايضا اعتماد سياسات لترشيد الانفاق، من خلال الاصلاح الموازناتي الجديد والذي تبنى فكرة ميزانية كآلية فعالة لصرف الاعتمادات كما لابد من تنويع مصادر الدخل من الصناعة والزراعة لتستطيع الدولة بناء اقتصاد قوي.

نتائج اختبار الفرضيات:

– الفرضية الأولى صحيحة تختلف آثار العجز الموازني حسب طرق تمويله، حيث يؤدي تمويله عن طريق الإصدار النقدي الى حدوث تضخم، بينما يؤدي تمويله عن طريق الدين الداخلي الى ارتفاع سعر الفائدة وانخفاض حجم الائتمان، الأمر الذي ينعكس على الاستثمار الخاص المنتج ويعوق النمو الاقتصادي، في حين يقود الاعتماد المفرط على الاقتراض الخارجي الى ارتفاع المديونية العامة وارتفاع سعر الصرف وزيادة عجز الميزان الخارجي للسلع والخدمات.

– الفرضية الثانية صحيحة حيث اعتمدت الجزائر بنسبة كبيرة على صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز موازنتها، حيث سمح بامتصاص فائض الجباية البترولية وتوجيهها إلى تمويل عجز الموازنة العامة ،من خلال ما تم تحويله من موارد ناتجة عن الفرق بين السعر الحقيقي والسعر المرجعي لبرميل النفط فضلا عن دوره في تخفيض حجم الدين العام لكن بعد الصدمة النفطية سنة 2014، عرفت وتيرة السحوبات تسارعا بسبب الارتفاع المتزايد لعجز الموازنة مما أدى إلى نضوب موارده عام 2017.

ثانيا: نتائج الدراسة

- العجز الموازني في الجزائر سببه التوسع في الانفاق و عدم وجود صادرات متنوعة؛
- سياسات تمويل العجز التي اعتماداتها الحكومة كانت مؤقتة وليست على المدى الطويل بما في ذلك صندوق ضبط الايرادات و التمويل غير التقليدي؛

- سياسة ترشيد الانفاق و التقشف والاصلاح الموازناتي لسنة 2018 هي السبيل لاستغلال الامثل للاعتمادات وتحقيق اكبر منفعة عامة منها؛
- الجزائر اعتمدت في سنة الاخيرة على تنويع الاقتصاد من الزراعة و الصناعة وهذا ما زاد في مواردها نوعا ما فلو تابعة في زيادة نفقات التجهيز وزيادة الاستثمارات يمكنها ان تعالج الموازنة من العجز بشكل دائم.

ثالثا: توصيات الدراسة

على ضوء نتائج الدراسة المتوصل إليها يمكن طرح الاقتراحات التالية، والتي تتمثل في بعض الاجراءات التي من شأنها أن تعالج العجز الموازني:

- يجب على الدولة تنويع الاقتصاد والاعتماد على عدة موارد فاذا حدثت ازمة في احدى القطاعات في الاسواق العالمية لا يؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد الوطني؛
- سياسات تمويل العجز يجب أن تخضع لدراسات معقمة من طرف الخبراء الماليين والاقتصاديين قبل اللجوء لها؛
- الاعتماد على ترشيد النفقات و صرفها في مجالات المهمة كما على الحكومة وضع برامج لتمويل الاشمارات و تشجيع الانتاج ودعم الخواص مما بعود على الدولة بفوائد في الجباية والاقتصاد ويرفع من الموارد.

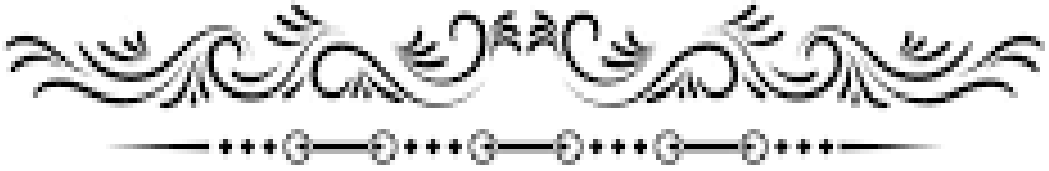

قائمة المصادر والمراجع

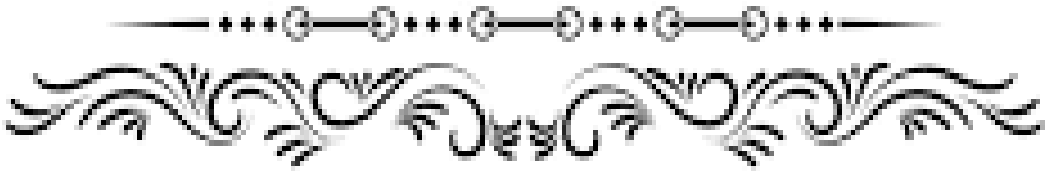

قائمة المصادر والمراجع:

قائمة الملاحق باللغة العربية:

أولا: الكتب

1. حسام عبد العال ، **سياسات تحقيق التوازن الاقتصادي**، الطبعة الأولى، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017
2. محمد طاقة ، هدى الغراوي، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الأولى، المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان ، 2007،
3. خالد خضر الخير، **المبادئ العامة في علم المالية العامة والموازنة**، شركة المؤسسة الحديثة للكتاب ، لبنان ،2014،
4. خديجة الأعسر، **اقتصاديات المالية العامة**، دار الكتب المصرية، مصر، ،2016
5. رمزي زكي، **انفجار العجز عالج الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشي والمنهج التنموي**، دار المدى للثقافة والنشر، 23 دمشق، سوريا، 2000
6. ضياء مجيد الموسوي ،**النظرية الاقتصادية ، التحليل الاقتصادية الكلي** ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1994
7. عبد الرزاق الفراس، **الحكومة والفقراء والإنفاق العام دراسة ظاهرة عجز الموازنة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية** ، مركز الدراسات العربية، بيروت ،لبنان ، 2001
8. عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية تحليل جزئي و كلي**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997
9. فليح حسن خلف ، **المالية العامة** ،جدار الكتاب العالمي ، عالم الكتاب الحديث للنشر و التوزيع عمان ، الأردن 2008
10. محمد حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان،2007
11. محمد حميدات، **النظريات والسياسات النقدية**، دار الملكية للطباعة والنشر، الجزائر، 1996

الأطروحات الرسائل (المذكرات):

1. ابن عزة محمد، ***ترشيد سياسة الإنفاق العام واتباع منهج الانضباط بالأهداف: دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر.*** أطروحة دكتورة، جامعة تلمسان، الجزائر.
2. بالخير قسوم، **دور الاستثمار الخليجي في تمويل البلدان العربية ذات العجز المالي (2000 الى 2009)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاد تنمية، جامعة العقيد لخضر، الجزائر، ،2013/2014.

3. صبرينة كردودي، **تمويل عجز الموازنة في الاقتصاد الإسلامي** ،رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006
4. عبد الحميد برحومة، عثمان محاوي، **تمويل عجز الموازنة العامة النظرة الاسلامية**، اليوم الدارس حول استراتيجية إدارة عجز 27 الموازنة في الجزائر، جامعة بوضياف، مسيلة، الجزائر ،29/11/2016 .
5. عدة أسماء، **ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج الموازنة العامة في الاقتصاد الجزائري**، أطروة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران،2021-2022.
6. لحسن دردوري، **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، دراسة مقارنة الجزائر – تونس**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2013-2014
7. نسرين كزيز ،**دور ترشيد الانفاق الحكومي في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ظل الازمات الاقتصادية** ، اطروحة دكتورة، جامعة الجلفة ، الجزائر ، 2019.

المجلات:

1. ابتسام قويدر، **حوكمة الموازنة العامة للدولة كالية لعالج إشكالية العجز الموازني في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة (2009-2020)**، مجلة المفكر، كلية العلوم السياسية-جامعة صالح بوبندر قسنطينة ، المجلد 17، العدد 3 ،تاريخ النشر 29/12/2022
2. أم كلثوم بن موسى، **ترشيد النفقات العمومية (دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر من سنة 1980 إلى سنة 2013**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد2، العدد 2،الجزائر ،2016
3. بلعيد ذهبية ، ***دور الصناديق السيادية في تمويل العجز الموازني.*** **مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات**، المجلد 6، العدد 2، مدرسة الدراسات العليا للتجارة تيبازة، الجزائر، ديسمبر 2021.
4. بلوافي أحمد مهدي، ***التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا المستجد (كوفيد19) وجهة نظر إسلامية.*** مجلة اقتصادية ، جامعة الملك عبد العزيز
5. بودلال علي، ***العجز الموازني في الجزائر (الأسباب النتائج الحلول).*** مجلة الاقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 03، العدد 02، الجزائر، 2018.
6. بوعيشاوي مراد، وغزاني عماد، **الاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط** ،مجلة الابداع ، المجلد11 ،العدد 02 ، جامعة المدية ،الجزائر، 2021 .
7. بوعيشاوي مراد، ***حوكمة الميزانية العامة في الجزائر على ضوء أحكام القانون العضوي الجديد رقم 18/15 المتعلق بقوانين المالية.*** المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 10، العدد 01، الجزائر، 2020.

8. الجوزي فتيحة ، ***تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2016) وإجراءات ترشيدها***، مجلة معارف (مجلة علمية دولية محكمة)، قسم: العلوم الاقتصادية، العدد 23 (ديسمبر 2017).

9. حوالف رحيمة، ***تحديات التنمية الاجتماعية في الجزائر في ظل انهيار أسعار النفط***، مجلة البدر، العدد 01، جانفي 2017.

10. خناطلة إبراهيم، ***ترشيد النفقات العامة كآلية لعلاج عجز الميزانية العامة***. مجلة الباحث لدراسات الأكاديمية، المجلد 7، العدد 1، جامعة باتنة، الجزائر، 2020.

11. دردوري لحسن، ***عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوصفي***، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 5، العدد 14، 05 ديسمبر 2013.

12. سنوسي صالح، بوضياف مختار، ***الآثار الاقتصادية لسياسة العجز الموازني في الجزائر في الفترة 1980-2020***، مجلة مناف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، المجلد 8، العدد 2، ديسمبر 2022.

13. صاري عمي، ***السياسة النقدية غير التقليدية: الأدوات والأهداف***. مجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 04، جامعة الجزائر 3، 2013.

14. طرش ذهبية ، ***فعالية صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الموازنة العمومية خلال الفترة 2000-2017***. مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 03، جامعة الوادي، الجزائر.

15. طيبي حمزة ، ***آلية الإصدار النقدي الجديد من خلال قانون رقم 17 – 10 لتمويل عجز الميزانية وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري***. مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 07، العدد 01، 2022.

16. العودي عمر، صويلحي نور الدين، ***قراءة في وضعية مؤشرات التوازن الداخلي الكلي في الجزائر في ظل سياسات التقشف للفترة 2010-2019***. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، جامعة تمنراست، 2022.

17. غازي عماد، بولصنام محمد ، ***العجز الموازني في الجزائر أسبابه وآليات تمويله دراسة تحليلية للفترة 2000-2019، مجلة الدرسات والابحاث***، جامعة المدية، الجزائر، المجلد 12، العدد 4، الجزائر، 2021.

18. قطاف عبد القادر، ***التحليل القياسي لصندوق ضبط الإيرادات على تمويل العجز الموازني في الجزائر (2006-2019)- دراسة تحليلية***. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الأغواط، الجزائر، 2021. .

19. مسعي أسماء، رايس فوضيل، ***التمويل غير التقليدي كآلية لمواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر***، مجلة دراسات الاقتصاد وإدارات الأعمال، المجلد 5، العدد 1، جوان 2022.

20. مفتاح فاطمة، *الميزانية العامة بين القانون الأساسي 17-84 ومشروع القانون العضوي الجديد لقوانين المالية*، مجلة القانون والعلوم السياسية، العدد 04، جوان 2016.

المواقع الإلكترونية والتقارير

1. بنك الجزائر، التقرير السنوي لبنك الجزائر: https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroarapportBA2019ar.pdf)
2. بنك الجزائر، حوصلة عن التطورات المالية والاقتصادية 2017-2018 https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/intervention_apn_122018_ar.pdf)
3. الصفحة الإلكترونية صندوق النقد الدولي، صندوق النقد الدولي يكثف من نظرة المعني بصناديق الثروة السيادية: (http://imf.org/external/arabic/pubs/ft/survey/so/POL030408Aa.pdf
4. الصفحة الإلكترونية لصندوق النقد الدولي، imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/Sovereign-Wealth-Funds-A-Work-Agenda-PP4234
5. وزارة المالية، المديرية العامة للميزانية، مذكرة منهجية تتعلق بتحضير ميزانية البرامج لسنة 2022 لغرض تجريبيhttp://mfdgb.gov.dz/wp-content/uploadsNote_methodologique_BP2022_VA.pdf،
6. وزارة المالية، مديرية التوقعات والسياسات، تقارير وزارة المالية على البوابة الإلكترونية. (https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/
7. الوضعية المختصرة للخزينة العمومية 2000-2023 https://www.bing.com/search?q=الوضعيات+المختصرة+لعمليات+الخزينة&forme=ANSPH1&refig=2d08180deb3244389cfe49635ea86f92&pc=U531

النصوص القانونية:

1. الجريدة الرسمية، العدد 18، الصادرة في 10/07/1984، القانون رقم 84-17 المؤرخ في 17 جويلية 1984 يتعلق بقوانين المالية.
2. الجريدة الرسمية، العدد 37 بتاريخ 27 جويلية 2000 الموافق لـ 24 ربيع الأول 1421، قانون المالية التكميلي.
3. الجريدة الرسمية، العدد 29، 08 ديسمبر 2003 الموافق لـ 05 ذو القعدة 1424، المادة 66 المعدلة للمادة 25 قانون المالية لسنة 2004.
4. الجريدة الرسمية، العدد 47، 20 جويلية 2006 الموافق لـ 24 جمادى الثانية 1427، المادة 25 المعدلة للمادة 10 قانون المالية التكميلي 2006.
5. الجريدة الرسمية، قانون المالية لسنة 2022.
6. الجريدة الرسمية، قانون 90-10 الصادر في 14-04-1990 المتعلق بالقرض والنقد.
7. المادة 45، الأمر رقم 03 – 11 مؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق لـ 26 غشت سنة 2003، يتعلق النقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد: 52، ص 09 – 10.
8. المادة 77، من قانون رقم 90 – 10 مؤرخ في 19 رمضان عام 1410 الموافق 14 أبريل سنة 1990، يتعلق بالنقد والقرض: "لا يجوز في أي وقت كان أن يتعدى المبلغ الإجمالي العمليات التي يجريها البنك المركزي على سندات عامة وفقا للمواد السابقة..."

المراجع باللغة اللاتينية :

1. Jack Diamond « Measuring Efficiency in Government Techniques and Experience », it appears in c.v. brown, p.m Jackson Public Sector Economics , 1986

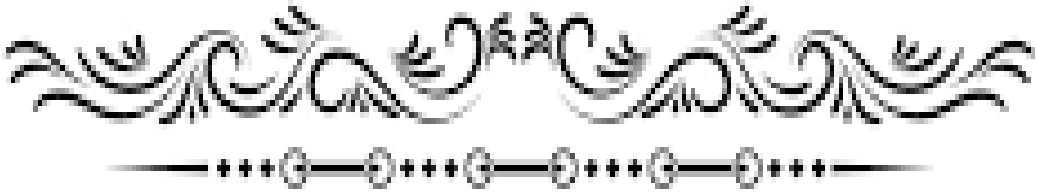

قائمة الملاحق

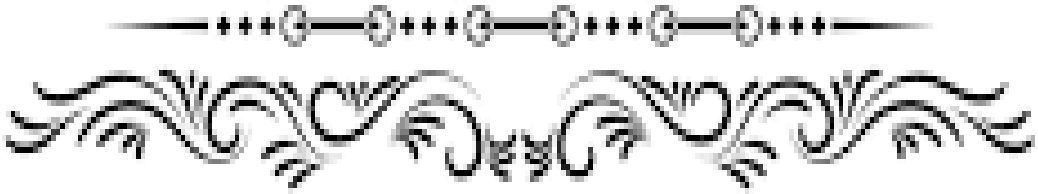

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة بشكل أساسي إلى تسليط الضوء على سياسات تمويل العجز الموازني في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2023، في ظل التغيرات الاقتصادية والمالية التي شهدتها البلاد خلال هذه المرحلة. وقد انقسمت الدراسة إلى فصلين رئيسيين، تناول الفصل الأول الإطار النظري لمفاهيم العجز الموازني وأسبابه وآليات تمويله، أما الجانب الثاني فتمثل في دراسة تحليلية اعتمدت على بيانات مالية واقتصادية، بهدف تقييم فعالية السياسات المتبعة وآثارها على الاستقرار المالي والاقتصادي، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في وصف طرق تمويل العجز وتحليل العجز في الموازنة وآثار سياسات التمويل.

كما توصلت إلى أن سياسات التمويل التي اتبعتها الجزائر هي صندوق ضبط الايرادات، وترشيد الانفاق العام ثم الاصدر النقدي التي لعبت دورا في تخفيف العجز ولكن لم تكون حلولا على المدى الطويل حيث نفد الصندوق عند تفاقم العجز وتسبب التمويل غير التقليدي في عدة آثار سلبية على الاقتصاد، ما يوجب على الدولة تنويع الايرادات وترشيد الانفاق بكفاءة للحد من العجز او تقليله في المستقبل.

الكلمات المفتاحية: عجز الموازنة ، سياسات تمويل العجز، صندوق ضبط الايرادات ، ترشيد النفقات، الاصدار النقدي

ABSTRACT

This study primarily aims to shed light on the policies for financing the budget deficit in the Algerian economy during the period 2000-2023, in light of the economic and financial changes the country witnessed during this phase. The study was divided into two main chapters. The first chapter covered the theoretical framework of budget deficit concepts, its causes, and its financing mechanisms. The second part consisted of an analytical study based on financial and economic data, with the aim of evaluating the effectiveness of the adopted policies and their effects on financial and economic stability.

The study adopted a descriptive-analytical methodology to describe the methods of financing the deficit and to analyze the budget deficit and the effects of financing policies.

The study concluded that the financing policies pursued by Algeria were the Revenue Regulation Fund, the rationalization of public spending, and subsequently monetary issuance. While these policies played a role in mitigating the deficit, they were not long-term solutions. The fund was depleted as the deficit worsened, and the unconventional financing led to several negative effects on the economy. The study recommends that the state must diversify revenues and efficiently rationalize spending to limit or reduce the deficit in the future.

KEYWORDS: Budget Deficit, **Deficit Financing Policies, Revenue Regulation Fund, Expenditure Rationalisation, Monetary Issuance.**